جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي
شعبة علوم اقتصادية تخصص اقتصاد نقدي و بنكي

دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي – تجارب لبعض دول العربية

إعداد الطلبة :

- علي هالم
- محمد كرثيو
- السعيد شايع

الأستاذة المشرفة:

د/ بوسواك آمـــال

- لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د.سكينة حملاوي	جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي–	رئيسا
د.بوسواك آمـــال	جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي–	مشرفا ومقررا
د. بشير دريدي	جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي–	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

شكر وعرفان

قال الله تعالى << لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ >> سورة إبراهيم الآية 07

الحمد لله رب العالمين والشكر له جل وعلى الذي أعاننا وأخذ بأيدينا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

من باب <<من لا يشكر الناس لا يشكر الله>> نتقدم بجزيل الشكر والامتنان من بعد الله إلى كل من شجعنا طول مسيرتنا الدراسية، ونخص بالذكر الوالدين الكريمين حفظهم الله وراعهم.

كما نتقدم بالشكر إلى الأستاذة الدكتورة بوسواك آمال "على كم ما قدمته لنا من توجيهات ونصائح ومعلومات قيمة ساهمت في اثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة. ونتوجه بالشكر إلى كل أساتذتنا وخاصة الدكتور مرغني وليد، كما نتقدم بالشكر الجزيل إلىالذين أمدونا بالعون والنصح والإرشاد طيلة إعدادنا لهذا الموضوع.

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله.

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة ... و نصح الأمة ... إلى نبي الرحمة و نور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم.

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ... إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ... إلى من علمني العطاء بدون انتظار ... ودلني إلى سبيل التقوى والموعظة الحسنة ... إلى أبي الغالي أطال لله في عمره والبسه ثوب الصحة والعافية.

إلى ملاكي في الحياة ... إلى معنى الحب و الحنان ... إلى بسمة الحياة و سر الوجود ... إلى من كان دعائها سر نجاحي ... إلى أغلى الحبايب أمي الغالية .

إلى الروح التي سكنت روحي ابني الغالي عبد لله

إلى ينبوع الحب و الحنان ... جدتي الغالية أطال الله في عمرها .

إلى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكراهم إلى إخوتي و أخواتي .

إلى كل من أخوالي وخالاتي وعمي وعماتي و إلى كل الأحبة و الأقارب.

إلى كل الذين يسعهم قلبي و لم يسعهم قلمي هذه إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي هذا .

إلى زملائي في المذكرة * هالم علي* * كرثيو محمد *

الى كل طلبة قسم ثانية ماستر اقتصاد نقدي وبنكي دفعة 2021 - 2022 .

كما لا أنسى جميع الأساتذة الذين ساهموا في هذا العمل .

السعيد شايع

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك ... و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك

و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك ... و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله .

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة ... و نصح الأمة ... إلى نبي الرحمة و نور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم .

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ... إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار ... إلى من علمني العطاء بدون انتظار ... ودلني إلى سبيل التقوى و الموعظة الحسنة ... إلى أبي الغالي أطال لله في عمره والبسه ثوب الصحة والعافية .

إلى ملاكي في الحياة ... إلى معنى الحب و الحنان ... إلى بسمة الحياة و سر الوجود ... إلى من كان دعائها سر نجاحي ... إلى أغلى الحبايب أمي الغالية .

إلى زوجتي الغالية وأبنائي الاعزاء

إلى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكراهم إلى إخوتي و أخواتي .

إلى كل الذين يسعهم قلبي و لم يسعهم قلمي هذه إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي هذا .

إلى زملائي في المذكرة * شايع السعيد* * كرثيو محمد *

الى كل طلبة قسم ثانية ماستر اقتصاد نقدي وبنكي دفعة 2021 - 2022 .

كما لا أنسى جميع الأساتذة الذين ساهموا في هذا العمل .

عـلي هـالـم

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك ... و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك

و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك ... و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله .

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة ... و نصح الأمة ... إلى نبي الرحمة و نور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم .

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ... إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار ... إلى من علمني العطاء بدون انتظار ... ودلني إلى سبيل التقوى و الموعظة الحسنة ... إلى أبي الغالي أطال لله في عمره والبسه ثوب الصحة والعافية .

إلى ملاكي في الحياة ... إلى معنى الحب و الحنان ... إلى بسمة الحياة و سر الوجود ... إلى من كان دعائها سر نجاحي ... إلى روح أمي الطاهرة

الى زوجتي وأبنائي وأختي الغالية

إلى كل الذين يسعهم قلبي و لم يسعهم قلمي هذه إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي هذا .

إلى زملائي في المذكرة * هالم علي* * شايع السعيد *

الى كل طلبة قسم ثانية ماستر اقتصاد نقدي وبنكي دفعة 2021 - 2022 .

كما لا أنسى جميع الأساتذة الذين ساهموا في هذا العمل .

محمد كرثيو

ملخص الدراسة:

تحاول هذه الدراسة فهم واقع استخدام التكنولوجيا المالية في العالم العربي، وتسليط الضوء على التحديات الرئيسية التي تواجه الدول العربية لتبني مبادئ التكنولوجيا المالية، كما تهدف الدراسة الى تحليل واقع الشمول المالي في الدول العربية ومدى مساهمة ونجاعة التكنولوجيا المالية في تعزيزه مع ابراز تجارب بعض الدول العربية (السعودية، الامارات، البحرين ومصر) واهم التحديات التي تواجهه، بالإضافة الى ابراز الجهود والمبادرات الوطنية المتخذة في الدول العربية لدعمه.

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي بما يتناسب مع طبيعة الموضوع، كما سندعم بحثنا بالإحصائيات والبيانات والتقارير حول واقع التكنولوجيا المالية على المستوى العالمي وعلى مستوى الوطن العربي.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، شمول مالي، خدمات مالية دول عربية.

ABSTRACT:

This study attempts to understand the realities of the use of financial technology in the Arab world, highlighting the key challenges faced by Arab states to adopt the principles of financial technology, This study also aims to analyze the reality of financial inclusion in the Arab countries ,And the extent of the contribution, success and effectiveness of financial technology in improving it, as well as highlighting the experiences of some countries (Saudi Arabia, UAE, Bahrain and Egypt) in its impact and the most important challenges that could face this inclusion, in addition to acknowledging the national efforts and initiatives that have taken place in the Arab countries to support them.

This study is based on the descriptive and analytical approach to suit the nature of the topic, we will also support our research with statistics and data and reports on the reality of financial technology at the global level and at the level of the Arab world.

Keywords: Financial Technology; Financial Inclusion; Financial services; Arabic countries.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الشكر	
الاهداء.....	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات.....	أ
فهرس الجـداول.....	د
فهرس الأشـكـال.....	و
فهرس المـلاحق.....	ح
مـقدمـة عـامـــة.....	1
الفصــل الأول: الإطار النظري للتكنولوجيا المالية والشمول المالي.	
مقدمة	11
المبحث الاول: مدخل الى التكنولوجيا المالية.FINTECH	11
تمهيد.....	11
المطلب الأول: ماهية وتطور التكنولوجيا المالية.....	11
المطلب الثاني: اهمية وخصائص التكنولوجيا المالية.....	17
المطلب الثالث: قطاعات وابتكارات التكنولوجيا المالية.....	19
المبحث الثاني: عموميات حول الشمول المالي.....	39
تمهيد	39
المطلب الأول: ماهية وأبعاد الشمول المالي.....	39
المطلب الثاني: أهمية وأهداف وركائز الشمول المالي.....	42
المطلب الثالث: فوائد ومعوقات تحقيق الشمول المالي.....	47
خلاصة الفصل.....	51
الفصل الثاني: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في بعض الدول العربية	
مـقدمـة.....	53
المبحث الأول: التكنولوجيا المالية كوسيلة لتحقيق الشمول المالي في الدول العربية.....	54
تمهيد	
المطلب الأول: تجربه بعض الدول العربية في مجال التكنولوجيا المالية (السعودية، الإمارات، البحرين ومصر).....	54

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: مساهمة شركات صناعة التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في عينة من دول عربية.....	65
المطلب الثالث: واقع الشمول المالي في بعض الدول العربية.....	79
المبحث الثاني: واقع تطبيق التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي في عينة من دول عربية.....	87
تمهيد	87
المطلب الأول: التكنولوجيا المالية والشمول المالي في ظل جائحة كورون(Covid 19)	85
المطلب الثاني: تقييم لعلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي في بعض الدول العربية...	94
المطلب الثالث: رؤية مستقبلية لتعزيز الشمول المالي للدول العربية.....	106
خلاصة الفصل.....	112
خاتمة.....	113
قائمة المراجع	117

قـائـمـة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01)	مقارنة بين التأمين التقليدي و تامين شركات تكنولوجيا التأمين	23
الجدول رقم (02)	أهم خصائص النقود الالكترونية و العملات الافتراضية المشفرة	31
الجدول رقم (03)	أهم مشاريع إطلاق عملات رقمية صادرة عن البنوك المركزية على مستوى العالم	33
الجدول رقم (04)	أبعاد الشمول المالي حسب البنك الدولي	42
الجدول رقم (05)	الخدمات التكنولوجية التي تقدمها دولة البحرين تحت إشراف البنك المركزي	60
الجدول رقم (06)	أهم المجالات التي تعمل بها شركات التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية	67
الجدول رقم (07)	نسب المؤشر العام والمؤشرات الفرعية الستة لعينة من دول العربية	83
الجدول رقم (08)	الخطط و الاستراتيجيات الرقمية في الدول العربية	108

قـائـمـة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01)	يوضح المرحلة الأولى من تطور التكنولوجيا المالي	12
الشكل رقم (02)	يوضح المرحلة الثانية من تطور التكنولوجيا المالية	13
الشكل رقم (03)	يوضح المرحلة الثالثة من تطور التكنولوجيا المالية	15
الشكل رقم (04)	الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية بالمليار دولار	16
الشكل رقم (05)	الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية عدد الصفقات	17
الشكل رقم (06)	أهم تطبيقات التقنية المالية المستعملة في قطاع الإقراض	21
الشكل رقم (07)	استخدامات التكنولوجيا الجديدة في الخدمات المالية	24
الشكل رقم (08)	أهم تطبيقات تقنية سلسلة الكتل (البلوكتشين)	26
الشكل رقم (09)	العملات الرقمية	28
الشكل رقم (10)	يوضح أهم ركائز الشمول المالي	47
الشكل رقم (11)	التكنولوجيا المالية في الدول العربية	55
الشكل رقم (12)	الإضافات السنوية للتكنولوجيا المالية في العالم العربي	55
الشكل رقم (13)	عدد شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الدول العربية (الشرق الوسط وشمال إفريقيا) خلال الفترة بين 2013-2018	65
الشكل رقم (14)	إجمالي الاستثمارات بملايين الدولارات في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة وصفقاتها في الدول العربية 2015-2019	68
الشكل رقم (15)	إجمالي الاستثمارات للشركات الناشئة في مجال الدفع و التحويل في الدول العربية 2015-2019	69
الشكل رقم (16)	يمثل اجمالي الاستثمارات للشركات العاملة في مجال ادارة الثروة	70
الشكل رقم (17)	قاعدة بيانات الشركات التقنية المالية السعودية	71
الشكل رقم (18)	تطور عدد الشركات التقنية المالية في السعودية	72
الشكل رقم (19)	شركات التقنية المالية النشطة وفقًا لمجالاتها في قطاع التقنية المالية	73
الشكل رقم (20)	تطور الشركات الناشئة المتخصصة في التكنولوجيا المالية والشركات المغذية لها	75
الشكل رقم (21)	قاعدة البيانات الشركات المالية المصرية	76
الشكل رقم (22)	بيانات الشركات التكنولوجيا المالية المصرية حسب مجالاتها	77
الشكل رقم (23)	تطور الاستثمارات في التكنولوجيا المالية فترة 2017-2021	78
الشكل رقم (24)	بعض مؤشرات الشمول الرقمي في الدول العربية مقارنة بدول العالم بالنسبة للمواطنين اكبر من 15 سنة	79
الشكل رقم (25)	المؤشرات الفرعية للتقنيات المالية الحديثة مع أوزانها النسبية	82
الشكل رقم (26)	المؤشر العام للتقنيات المالية لبعض الدول العربية	83
الشكل رقم (27)	متوسط المؤشر العام والمؤشرات الستة الفرعية	85

قـائـمـة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
الملحق رقم (01)	تطور التقنيات المالية
الملحق رقم (02)	يوضح الابتكارات الرئيسية في مجال خدمات الدفع
الملحق رقم (03)	طريقة عمل تقنية السجلات الموزعة
الملحق رقم (04)	طريقة إصدار عملة رقمية صادرة عن البنوك المركزية
الملحق رقم (05)	طريقة تحويل الأموال عن طريق الريبل Ripple
الملحق رقم (06)	هيكلية اتحاد الشمول المالي AFI
الملحق رقم (07)	ابرز الأنشطة في التقنية المالية على مستوى هيكل السوق السعودي
الملحق رقم (08)	يوضح قطاعات التكنولوجيا المالية في مصر
الملحق رقم (09)	يوضح خريطة التكنولوجيا المالية في مصر
الملحق رقم (10)	عدد شركات التكنولوجيا المالية خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 حتى سنة 2018
الملحق رقم (11)	أقوى خمس شركات مالية ناشئة تمويلا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
الملحق رقم (12)	شركات التقنية المالية النشطة وفقًا لمجالاتها في قطاع التقنية المالية

مقدمة عامة

إن التكنولوجيا المالية تعتبر ثورة في الاقتصاد العالمي، التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة، وتعد من المفاهيم الحديثة في القطاع المالي، ولقد انتشرت وتطورت تطورا كبيرا في مختلف دول العالم، من خلال نشاط شركاتها والتي بدورها تساهم في تسهيل الخدمات المالية والمصرفية إذ عملت على تقديم مجموعة واسعة من الخدمات كحلول الدفع، تحويل الأموال، وغيرها من الخدمات المالية، وهذا عن طريق تبنيها مجموعة من التقنيات الحديثة، وهذا ما يعود لأهميتها في تسهيل وتسريع الخدمات المالية، تعزيز كل من الاحتواء و الاستقرار المالي، تيسير النجارة الخارجية وغيرها.

وفي ظل التطور التكنولوجي والانتشار السريع للتكنولوجية المالية، أصبح الاستثمار في شركاتها تطورا مستمرا في الدول العربية حيث تسعى معظمها إلى تحسين بيئة أعمالها، وسعيها نحو زيادة الشمول المالي والوصول بها إلى كافة أفراد المجتمع بما فيها التي تعاني من الإقصاء المالي وتراكم العراقيل والصعوبات التي تحد من فرص وصولها لنختلف وسائل التمويل، وتعتبر هذه من المواضيع البارزة في الآونة الأخيرة كموضوع اجتماعي و اقتصادي ودولي، ونعني به وصول الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة اقل، وبأكبر سرعة.

ونظرا للترابط بين أهمية التكنولوجية المالية وهدف الشمول المالي، فقد اهتمت البنوك المركزية العربية بتفعيلها وتحقيق تقدم في مجالها، ما نتج عنه ظهور شركات جديدة لها في الوطن العربي.

أولا - إشكالية البحث: أدى الظهور والتطور السريع في المنتجات والخدمات المالية خاصة بعد الازمة المالية العالمية الحادة سنة 2008 م وما لعبه هذا التطور من توفير وتسهيل المعاملات المالية داخل وعبر الحدود، مما لفت انتباه أصحاب القرار من حكومات وبنوك مركزية و كذلك شركات التكنولوجيا المالية من اجل تفعيل هذا الدور، من خلال وضع خلال استراتيجيات ومنتجات مالية ورقمية تلبي حاجيات الفئات المحرومة وذوي الدخل المحدود لتحقيق شمول مالي وتنمية شاملة وادماج كلي لفئات المجتمع في تنمية مستدامة ، وقد احتلت بعض الدول العربية الريادة في مجال تقديم الخدمات المالية خاصة بعض الدول الخليجية نذكر من بينها **السعودية ، الامارات ، البحرين و مصر** .

مما سبق يمكن طرح إشكالية التالية: ما هو الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في كل من السعودية، الامارات، البحرين ومصر؟

الإشكاليات الفرعية: من خلال الإشكالية الرئيسية تبرز مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما مدى العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي؟
- هل هناك اثار ايجابية لاستخدام ادوات التكنولوجيا المالية على الشمول المالي؟
- التحديات الرئيسية امام التكنولوجيا المالية في الدول العربية؟
- ماهي امكانيات التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية؟

ثانيا -فرضيات الدراسة: انطلاقا من الإشكاليات السابقة فأن دراستنا تقوم على اختبار الفروض التالية:

- **الفرضية الأولى:** هناك علاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي.
- **الفرضية الثانية:** ساهمت شركات التكنولوجيا المالية في زيادة الشمول المالي.
- **الفرضية الثالثة:** شجعت الحكومات العربية على تعزيز الشمول المالي بالاستثمار في قطاع التكنولوجيا المالية.
- **الفرضية الرابعة:** اختلاف مستويات صناعة التكنولوجيا المالية والشمول المالي بين الدول العربية.

ثالثا -أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في المتغيرين محل الدراسة (التكنولوجيا المالية والشمول المالي) لذلك حظيا باهتمام الحكومات وأصحاب القرار المالي والسياسي للدول، وخاصتا بعد الازمة المالية سنة 2008 م ثم تليها الازمة الصحية العالمية Covid 19 وبروز وسائل التكنولوجيا بدون تلامس كحل فعال ضد الوباء، والسعي الى تعميم الخدمات المالية بأشكالها المختلفة بهدف تحقيق شمول مالي لجميع فئات المجتمع.

رابعا -أهداف الدراسة: كان الهدف منه تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- التعرف على أدوات التكنولوجيا المالية الجديدة المستعملة في القطاع المالي والمصرفي واستعمالها على المستوى النظام المالي العربي.
- التعرف على مؤشرات الشمول المالي حسب تصنيف المنظمات الدولية وتصنيف الدول العربية على مقياس مؤشر الشمول المالي.
- محاولة الوقوف على الفرص والإمكانيات للتكنولوجيا المالية والتي تدعم زيادة الشمول المالي.

خامسا -منهج الدراسة :تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لكونه الملائم لطبيعة الموضوع محل الدراسة وذلك لوصف مفاهيم التكنولوجيا المالية والشمول المالي، وكذلك من خلال الاعتماد على مختلف الأدبيات النظرية والتطبيقية والبيانات والتقارير والمراجع السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، كما تم الاستعانة بالجداول و الأشكال التوضيحية من أجل عرض المعطيات والمعلومات بطريقة تسهل استيعاب معانيها ليسهل تحليلها وتفسيرها، بغرض الخروج بالنتائج التي من شأنها أن تساهم في تحقيق أهداف الدراسة وأغراضها.

سادسا -أدوات الدراسة: اعتمدنا في الدراسة على مجموعة من الأدوات والوسائل العلمية المختلفة كالكتب، المجلات العلمية والاقتصادية والبحوث الاكاديمية، بالإضافة الى الورقات البحثية للملتقيات الدولية من اجل الالمام بالجانب النظري لموضوع الدراسة والتعريف بالمتغيرين المستقل والمتغير، اما فيما يخص الجانب التطبيقي المتعلق بالتجارب الدولية فقد تم الاستعانة بالتقارير المتنوعة للمنظمات المالية الإقليمية والدولية بالإضافة الى احصائيات للبنوك المركزية للدول محل الدراسة.

سابعا -صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المراجع المتعلقة بموضوع التكنولوجيا المالية والشمول المالي باللغة العربية لحداثة الموضوع.
- صعوبة التأكد من مصداقية البيانات الصادرة عن مؤسسات وهيئات غير رسمية.
- صعوبة الحصول على احصائيات رسمية حديثة، مع تضارب في الأرقام والاحصائيات.

ثامنا -حدود الدراسة:

1. **الإطار الزمني:** حدد الإطار الزمنين بين 2012 -2021.
2. **الإطار المكاني:** حددت التجارب الدولية محل الدراسة بالسعودية، مصر، البحرين، والامارات

تاسعا -هيكل الدراسة:

للإجابة على الأسئلة المطروحة، وبناء على المنهج المعتمد، ارتأينا تقسيم الدراسة إلى فصلين كل فصل يشمل مبحثين الفصل الأول تناول الإطار النظري لكل من التكنولوجيا المالية وادواتها وقطاعاتها والشمول المالي وتطوره، اما الفصل الثاني فقد تناولنا دور التكنولوجيا في تعزيز الشمول المالي ثم تقييم العلاقة في عينة من الدول العربية (السعودية، مصر، البحرين والامارات) كذلك تناولنا درجة وتطور الشمول المالي في الوطن العربي من خلال تحليل مجموعة من البيانات والتقارير.

عاشرا -الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الشمول المالي والتكنولوجيا المالية ومن بين هذه الدراسات نذكر منها:

- **الدراسات باللغة العربية:**

1. دراسة **سيد أعمر زهرة وبن عبد الفتاح دحمان**، بعنوان: **"التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي"**، دراسة حالة الشرط الأوسط وشمال أفريقيا، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08 العدد 01، الصادرة في مارس 2020، جامعة أحمد درارية، أدرار، الجزائر، وقد قامت بهذه الدراسة بهدف معالجة الإشكالية الرئيسية التالية: في ظل التطورات الهائلة لتكنولوجيا، كيف هو واقع الشمول المالي في الوطن العربي؟ وإلى أي مدى ساهمت التكنولوجيا المالية في تعزيزه؟ وقد توصلت الدراسة الى:
أن المنطقة العربية تسجل أدنى مستويات الشمول المالي في العالم رغم ان الفئة الشبابية تمثل الأغلبية في تكوين المجتمعات العربية ، حيث يملك نحو37 % فقط من البالغين في الدول العربية حسابات مصرفية، أي حوالي 160مليون شخص عربي أو 63 % من البالغين مستبعدين من الخدمات المالية، رغم تركز شركات التكنولوجيا المالية في دول الخليج العربي ، كذلك توصلت الدراسة الى التطور المتزايد في ملكية الحسابات

المصرفية بين 2011 الى 2017 رغم التباين الملحوظ بين الدول العربية في مواكبة التطور التكنولوجي المالي حيث تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على 43 % من شركات التكنولوجيا المالية .[1]

-هذه الدراسة ربما كانت مشابهة لدراستنا نوع ما، بدراسة واقع التكنولوجيا المالية من خلال بعض المؤشرات المالية ودراسة نشاط الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية خلال الفترة ما بين 2011 - 2017.

-ويكمن وجه الاختلاف في اتساع الإطار الزمني الممتد حتى سنة 2021 لدراستنا من خلال الإحصائيات البيانات الجديدة للبنوك المركزية، بالإضافة لعينة الدول محل الدراسة لبحثنا مع تطرق أوسع لمفهوم وخصائص الشمول المالي.

2. دراسة **صليحة فلاق و سامية شارفي** ، بعنوان : **"دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي ـ تجربة مملكة البحرين ـ"** مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1 ، المجلد 21 العدد01 جوان 2020 صفحة من 297 الى 320 ، تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي، بما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي ودعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال عرض تجربة مملكة البحرين في إرساء دعائم الشمول المالي وتوصلت الدراسة إلى أن مملكة البحرين قد حققت تقدماً ملحوظاً في مؤشرات الشمول المالي ويرجع ذلك لجهود مصرف البحرين المركزي، في إنشاء وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار، والتي تقوم بتحديد استراتيجيات الاستفادة من التكنولوجيا الناشئة، إضافة إلى إصدار التعليمات الخاصة بمنصات التمويل الجماعي، وتطوير نظام الدفع الإلكتروني، مما ساهم في تطوير القطاع المالي وتحقيق تقدم في مؤشرات الشمول المالي.[2]

-ويكمن وجه التشابه في توضيح الباحثتين دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي وجهود السلطة المالية لدولة البحرين في دعم التكنولوجيا المالية والابتكار من خلال الأطر التشريعية وتوفير البنية التحتية، مع التركيز في دراستنا على عينة أوسع من الدول العربية شملت مصر والسعودية والامارات العربية مع التركيز على مراكز هذه الدول على مقياس الشمول المالي الرؤية المستقبلية المتبنيه من طرف القيادة.

3. دراسة **سعيدة حرفوش**، بعنوان : **"التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي"**، مجلة آفاق علمية، الجلفة /الجزائر، المجلد 11 العدد 3، سنة 2019، صفحات من 724 -744، تناولت هذه الدراسة موضوع التعرف على مجال التكنولوجيا المالية، وخدماتها وما حققته من استثمارات عالمية بعد الأزمة المالية العالمية،

[1] سيد أعمر زهرة وبن عبد الفتاح دحمان، **"التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي"**، دراسة حالة الشرط الأوسط وشمال أفريقيا، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08 العدد 01، الصادرة في مارس 2020، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، صفحة 77-78 .

[2] صليحة فلاق وسامية شارفي ، **"دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي ـ تجربة مملكة البحرين ـ"** مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1 ، المجلد 21 العدد01 جوان 2020 ، صفحة 297 .

كما تهدف إلى التعرف على واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي، وأهم المشاريع الناشئة في هذا المجال، ودوافع استخدام هذا القطاع في الدول العربية، وقد توصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية هي قطاع حديث النشأة، من شأنه أن يوفر كل أنواع الخدمات المالية التقليدية ولكن بأسلوب وشكل مغاير أكثر تطور وسرعة ودقة، كما تم التوصل إلى أن الدول العالم قطعت أشواطا كبيرا فهذا المجال رغم حداثته، ومن بين أهم الدول الرائدة في هذا المجال أمريكا ، هونغ كونغ، الصين، في حين تعرف المنطقة العربية نوع من التأخر بالرغم من كل المشاريع التي تسعى دول المنطقة إلى تطويرها، فهي لا تمثل سوى 1% من مجموع الاستثمارات العالمية، وتحتاج الدول العربية إلى توفير البيئة المناسبة لهذا القطاع من أجل أن تستفيد من كل مزاياه .[3]

-يكمن وجه التشابه مع هذه الدراسة كون الباحثة درست واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية ومقارنتها بالخدمات التقليدية في الوطن العربي والدول الرائدة في التكنولوجيا المالية، على غرار دراستنا ويكمن وجه الاختلاف في اتساع الإطار الزمني وعينة الدول محل الدراسة لبحثنا مع تطرق أوسع لمفهوم وخصائص الشمول المالي.

4. **بن فضة ويسام وبن حسان حكيم**، بعنوان : **"واقع استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي"**، مجلة العلوم الإدارية والمالية بومرداس- الجزائر، المجلد 4 العدد 3 ، سنة 2020 ، صفحات من 110 الى 130 ، تستعرض هذه الدراسة الى واقع استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي، مع إبراز التحديات التي تواجه دول الوطن العربي في تبني مبادئ التكنولوجيا المالية مع اقتراح بعض الحلول التي ستساهم في تفعيل استخدامها، ولقد توصلت الدراسة إلى أن دول العالم قطعت أشواط كبيرة في هذا المجال رغم حداثته؛ كأمريكا والصين. في حين تعرف دول الوطن العربي نوع من التأخر رغم الجهود المبذلة لتوسيع استخدامها. ويرجع هذا لعدم وجود المناخ الاقتصادي والقانوني الملائم وكذا مقاومة الجهاز المالي للتغييرات الناجمة عن استخدام التكنولوجيا المالية،[4] وأن هناك تفاوت في درجة استخدام التكنولوجيا المالية من دولة عربية إلى أخرى، حيث تحتل دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة الأولى بنسبة 61 % للشركات التي تستخدم التكنولوجيا المالية.

أما في دول شمال إفريقيا فشركات التكنولوجيا المالية هي شبه غائبة وذلك يرجع لعدة عوامل قانونية وتنظيمية ومالية وكذا لعدم توفر البنية التحتية الضرورية، باستثناء دولة مصر فقد حققت تقدما نسبيا مقارنة بدول شمال إفريقيا، وبالنسبة للجزائر فالتكنولوجيا المالية غير مستخدمة نظرا لعدم توفر الظروف الضرورية

[3] سعيدة حرفوش، **"التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي"**، مجلة آفاق علمية، الجلفة /الجزائر، المجلد 11 العدد 3، سنة 2019، صفحة 724.

[4] بن فضة ويسام وبن حسان حكيم، **"واقع استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي"**، مجلة العلوم الإدارية والمالية بومرداس- الجزائر، المجلد 4 العدد 3 ، سنة 2020 ، صفحة 110 .

لتطورها، إضافة لوجود بعض العراقيل القانونية وغياب ثقافة استخدام خدمات التكنولوجيا المالية لدى المستهلك الجزائري.[5]

- يكمن وجه التشابه مع هذه الدراسة من خلال تركيز الباحثين على الجهود المبذلة لتوسيع تبني واستخدام التكنولوجيا المالية والدعوة الى توفير المناخ الاقتصادي والقانوني الملائم و التركيز على درجة التفاوت بين الدول في استخدام التكنولوجيا .

5. **بن عيشوبة رفيقة ، صدقاوي صورية و بزارية امحمد** ،بعنوان : **"التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا"** ،مجلـة الاقتصاد والبيئة ، المجلد 4 العدد 1 ، ابريل ،2021 ، من الصفحة 163 الى 182 ، تهدف الدراسة الى معرفة ما مدى نجاح صناعة التكنولوجيا المالية الرقمية في توفير حلول مالية للمؤسسات ومقدمي الخدمات المالية وعملائهم في ظل الوضع الاستثنائي الذي أحدثته جائحة فيروس كورونا كما تهدف الدراسة الى البحث في واقع التكنولوجيا المالية، وفرص هذه الأخيرة في زيادة عميلة الشمول المالي، وأهم التحديات التي تواجه هذه الصناعة من اجل القيام بالدور المنوط مستقبلا[6]،وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج أهمها الدور الرئيسي الذي لعبته الخدمات المالية الرقمية في عملية احتواء أثار جائحة فيروس كورونا. كما اتاحت للحكومات والقطاع الخاص من زيادة الاستخدام وتوسيع نطاق تحقيق الشمول المالي من خلال الاستعانة بتقنيات التكنولوجيا المالية. كما خلصت الدراسة الى ان المخاطر السيبرانية هو أحد أكبر ثلاثة مخاطر مرتبطة بأنشطة التكنولوجيا المالية، لكونها تؤدي إلى إبطاء استيعاب المنتجات المالية الرقمية، وإعاقة التطور العام لصناعة التكنولوجيا المالية.[7]

-و يكمن وجه التشابه كون الباحثين أصحاب هذه الدراسة حاولوا توضيح الدور الإيجابي للصناعة التكنولوجية المالية في الدول العربية في تعزيز الشمول المالي ، على غرار دراستنا ويكمن وجه الاختلاف في اتساع الاطار الزمني وعينة الدول محل الدراسة لبحثنا مع التطرق لاستراتيجيات المستقبلية لهذه الدول في زيادة اكبر في الحلول الرقمية و الشمول المالي.

6. **د. زواويد لزهاري** ، بعنوان : **"دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا"** ، مجلة ريحان للنشر العلمي الصادرة عن مركز فكر للدراسات والتطوير ، 02 يناير 2021 ،العدد السادس ، من الصفحة 1 الى 23 . تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة من خلال إشكاليتها التي تتمحور أساسا حول الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز وتعميم الشمول المالي في ظل جائحة كورونا والتحديات التي تواجهها، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التكنولوجيا المالية ساهمت في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا التي أدت إلى زيادة الطلب بشكل غير مسبوق على الخدمات المالية الرقمية في العالم نتيجة التباعد الاجتماعي والإجراءات

[5] بن فضة ويسام وبن حسان حكيم، **"واقع استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي" مرجع سابق**، صفحات 128-129 .

[6] بن عيشوبة رفيقة ، صدقاوي صورية و بزارية أمحمد **"التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا"** ،مجلـة الاقتصاد والبيئة ، المجلد 4 العدد 1 ، ابريل ،2021 ، الصفحة 165 .

[7] بن عيشوبة رفيقة ، صدقاوي صورية و بزارية أمحمد ، **مرجع سابق**. الصفحة 178.

الاحترازية التي أثرت على الأنشطة الاقتصادية، وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن تعزيز الشمول المالي بوجود الخدمات المالية الرقمية يساهم إيجابيا في نشرها، حيث تعد الخدمات المالية الرقمية كأنظمة الدفع والتحويل المالي عنصر أساسيا للبنى التحتية المالية.[8]

-و يكمن وجه التشابه كون الباحث وضح دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل الجائحة من خلال الدور الإيجابي الذي لعبته في التخفيف من وطأة الازمة الصحية وزيادة الطلب بشكل غير مسبوق على الخدمات المالية الرقمية خلال الفترة 2020 -2021 ، و يكمن وجه الاختلاف دراسة التطور المتزايد في التكنولوجيا المالية على مستوى الدول العربية قبل وبعد الجائحة و الدور الذي لعبته الحكومات العربية في دعم الأطر التشريعية والبنية التحتية للتكنولوجيا المالية لزيادة الشمول المالي .

- **الدراسات باللغة الأجنبية:**

7. **Tahanout Kheira,"The Fintech landscape and financial inclusion in The Arab world"**, Innovation Review,Volume 11 N°1,2021, University Ali Lounici Blida- Algeria,Pages 708-723.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الوضع الحالي للشمول المالي والتمويل الرقمي في العالم العربي، واستكشف فوائد التكنولوجيا المالية وتحديد الإمكانات الموجودة لاستخدام الرقمية التكنولوجيا في الدول العربية وقد توصلت الدراسة الى ان العالم العربي يعتبر حاليا أقل بكثير من المناطق الأخرى من العالم في العديد من أبعاد الشمول المالي نظرا لأن قنوات التمويل الرسمية لم تكن قادرة على الوصول إلى الأشخاص الذين لا يتعاملون مع البنوك في المنطقة.[9]

-ويكمن وجه التشابه كون الباحثة ابرزت دور وفوائد التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي بالإضافة الى الواقع الحالي للتكنولوجيا المالية في الدول العربية وتصنيف الدول العربية على مقياس الشمول المالي مقرنة مع مناطق من العالم، ويبرز وجه الاختلاف مع دراستنا هو اهمال جهود ودور الحكومات العربية في دعم التكنولوجيا المالية والشمول المالي من خلال التمويل عن طريق القنوات الرسمية ومشاريع حاضنات شركات التكنولوجيا الناشئة.

8. **Yusef Ali Yusef Yakubi, B. Basuki ,Rudi Purwono** ,**"Financial Inclusion and Digital Finance in the Arab World: Current Status and Future Priorities"** , International Journal of Innovation, Creativity and Change, Volume 6, Issue 3, Faculty of Economics and Business, University of Airlangga (UNAIR) Indonesia, 2019,

[8] د. زواويد لزهاري ، **"دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا"** ، مجلة ريحان للنشر العلمي الصادرة عن مركز فكر للدراسات والتطوير ، 02 يناير 2021 ،العدد السادس ، من الصفحة 2.

[9] Tahanout Kheira,"**The Fintech landscape and financial inclusion in The Arab world"**, Innovation Review, Volume 11 N°1,2021, University Ali Lounici Blida- Algeria,Pages -720-721.

تهدف هذه الدراسة الى الاجابة عن ثلاثة أسئلة: ما هو الوضع الحالي للشمول المالي والتمويل الرقمي في العالم العربي؟ ما الفرق الذي يمكن أن تحدثه التكنولوجيا الرقمية للأسر العربية؟ ما هي إمكانية استخدام التكنولوجيا الرقمية للوصول إلى الأسر المستبعدة مالياً في الدول العربية؟ ، وذلك عن طريق استكشاف الوضع الحالي ومستوى الشمول المالي والتمويل الرقمي بتطبيق هذه الدراسة على مجموعة انتقائية من المؤشرات المصممة من قبل 'مجموعة العشرين (G20) لقياس شامل لفئات الشمول المالي التي تعتمدها التقنيات الرقمية في الغالب وقد خلصت الدراسة ان العالم العربي لا يزال متخلفًا عن المناطق الأخرى في العالم ، مع انخفاض معدلات الوصول إلى الخدمات المصرفية الرسمية التقليدية واستخدامها ، بما في ذلك الائتمان والادخار والتأمين بالإضافة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة. من ناحية أخرى، لوحظت التحسينات النسبية في التوسعات المالية والمعاملات غير النقدية والمدفوعات الرقمية. والأهم من ذلك، أن العالم العربي لديه القدرة على تبني التكنولوجيا الرقمية وتعزيز الشمول المالي. بدأت بعض الدول العربية مبادرات قانونية ومالية لدخول عالم الاقتصاد الرقمي. [10]

-ويظهر وجه التشابه كون الباحثين قاما بأبرز واقع الشمول المالي الرقمي في العالم العربي من خلال مؤشرات لقياس شامل لفئات الشمول المالي التي تعتمدها التقنيات الرقمية بالإضافة الى قدرة العالم العربي على التوسع السريع في تبني التكنولوجيا الرقمية والشمول المالي و الدور الفعال للسلطات المالية في زيادته .

[10] Yusef Ali Yusef Yakubi, B. Basuki ,Rudi Purwono **,"Financial Inclusion and Digital Finance in the Arab World: Current Status and Future Priorities"** , International Journal of Innovation, Creativity and Change, Volume 6, Issue 3, Faculty of Economics and Business, University of Airlangga (UNAIR) Indonesia, 2019,page132.

الفصل الأول: الإطار النظري للتكنولوجيا المالية والشمول المالي.

المبحث الأول: مدخل إلى التكنولوجيا المالية.

المبحث الثاني: عموميات حول الشمول المالي.

مقدمة:

ظهرت الابتكارات الرقمية كعنصر رئيسي لتحقيق الشمول المالي، حيث تسهل تطبيقات الاتصالات المتنقلة عبر وسائل الاتصال البسيطة للسكان ذو الدخل المحدود والمتغير وسكان المناطق النائية، والغير مستفيدين من التمويل المصرفي التقليدي، نفاذاً سهلاً إلى مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والرقمية، والتي تعد الأكثر أماناً بشكل عام من حمل النقود بالإضافة الى حسابات توفير رقمية في بعض البلدان تكون بدون رسوم أو برسوم منخفضة، كما تعمل أيضاً على تعزيز الشفافية من خلال المراجعة الفورية وبالتالي تقليل الاحتيال. وتشتمل التكنولوجيا المالية على منصات الخدمات المصرفية الإلكترونية، وتطبيقات الدفع عبر الأجهزة المتنقلة، وغيرها من البرامج المختصة وكذلك العملة المشفرة مثل البيتكوين، الإيثريوم وسلاسل الكتل البلوكتشين Blocchain وغيرها من العملات الرقمية ومع التقدم الزمني، سيكون الشمول المالي الرقمي حاسماً لتحقيق النفاذ المالي الشامل، والقضاء على الفقر، وتحقيق المساواة، وضمان تنمية مستدامة واستقرار عالمي على المستوى المالي والمعيشي للسكان.

- ✓ **المبحث الاول: مدخل الى التكنولوجيا المالية FINTECH.**

تلعب التكنولوجيا المالية Fintech دوراً مهما في قطاع الخدمات المالية والمصرفية خاصة في ظل التطور الملحوظ في وسائل الاتصال الحديثة كالهواتف الذكية وسرعة تدفق الانترنت وقد تطورت التكنولوجيا المالية عبر عدة مراحل نذكر منها:

- ✓ **المطلب الأول:** ماهية وتطور التكنولوجيا المالية.

1-تعريف التكنولوجيا المالية fintech :

- عرف مجلس الاستقرار المالي، التكنولوجيا المالية على أنها: "ابتكارات مالية قائمة على التكنولوجيا، يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها تأثير ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعند تقديم الخدمات المالية، وتظهر الابتكارات المالية في العديد من جوانب التمويل مثل، مدفوعات التجزئة والجملة والبنى التحتية للأسواق المالية وادارة الاستثمار والتأمين وتوفير الائتمان وزيادة رأس المال. [11]

- كما عرفها المركز الوطني للبحوث الرقمية في ايرلندا: بانها الابتكارات في مجال الخدمات المالية من خلال التنافس بين المستثمرين الجدد مع المستثمرين الحاليين في القطاع المالي تمكنوا من خلال التكنولوجيا من اصدار نماذج جديدة مثل البيتكوين Bitcoin وعملات رقمية أخرى ووسائل دفع وتسوية حديثة[12].

- وتعرفها لجنة بازل للرقابة المصرفية " اي تكنولوجيا او ابتكار مالي ينتج عنه نموذج اعمال او عملية او منتج جديد له تأثير على الاسواق والمؤسسات المالية **"**[13]

[11] مرزق سعد - زيان نور ، **التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي** ، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية الجلفة/الجزائر ،مجلد 7 ، العدد 2 ، ديسمبر 2021 ، صفحة 636.

[12] مصطفى سلام عبد الرضا وحيدر محمد الكريم، دور **التكنولوجيا المالية في تعزيز استراتيجية الشمول المالي** ، بحث استطلاعي لعينة من موظفي مصرفي بغداد التجاري والخليج التجاري ، Wraith Journal of Scientific Research، العراق، جوان 2020، ص 153

2-تطور التكنولوجيا المالية (مراحل، عوامل): التكنولوجيا المالية ليست بظاهرة جديدة وحديثة، فالخدمات المصرفية ومؤسسات الخدمات المالية مصطلحين تم تداولهما منذ القرن الماضي، ويمكن اختصار تطور التكنولوجيا المالية عبر ثلاث مراحل أساسية وهي:

2-1 المرحلة الأولى (1866-1967): تزامنت مع فترة بروز العولمة المالية، حيث كانت بداية نهوض التكنولوجيا المالية بظهور التلغراف والسكك الحديدية، حيث ساهمت في النقل السريع للمعلومات المالية من بلد الى اخر وعبر الحدود ودون قيود، وكد كان لإنشاء اول كابل بحري عبر المحيط الأطلسي من قبل شركة FEDWIRE سنة 1918 يربط بين الولاية المتحدة الأمريكية وأوروبا، وقد لعب دور مهما في عمليات التحويل الالكتروني للأموال.

ثم في سنة 1950 ظهرت بطاقات الائتمان لتعوض النقود في المعاملات التجارية وتبسيط المعاملات اليومية للإفراد، مثل بطاقة بنك فرانكلين في نيويورك حيث أصدر بطاقة خاصة به سنة 1951 تمنح لعملائه، وتبعته في ذلك بعض البنوك الأمريكية حيث بلغ عددها أكثر من مائة بنك. [14]

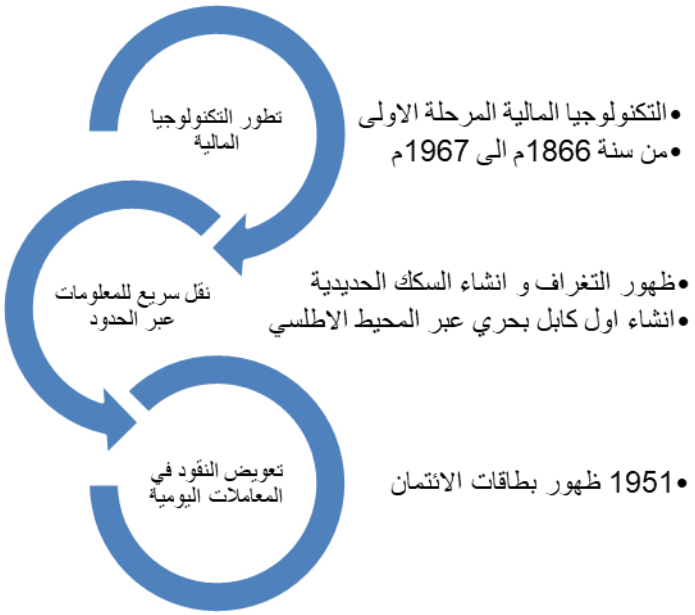

الشكل رقم (01) يوضح المرحلة الاولى من تطور التكنولوجيا المالية من اعداد الطلبة استنادا على معلومات سابقة

2-2 المرحلة الثانية (1967-2008): حيث تميزت هذه المرحلة بهيمنة الخدمات المالية التقليدية على التكنولوجيا المالية مع تطور كبير في الرقمنة ، كذلك ظهور الآلات الحاسبة والمحمول وأجهزة الصراف الآلي (اول ظهور سنة 1967 من طرف بنك Barclays جنوب لندن) ، كما ظهرت خلال هذه المرحلة البورصات الرقمية مثل بورصة

[13] وهيبة عبد الرحيم ، اشواق بن قدور، توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، المجلد 07 العدد 03 ، 2018 المركز الجامعي تمنراست ، الجزائر صفحة 14 .

[14] اياد خطيب، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون اعمال، جامعة محمد بوضياف المسيلة، السنة الجامعية 2016-2017، صفحة 11

ناسداك (NASDAK) كأول بورصة رقمية في العالم سنة 1973م ثم تأسيس نظام سويفت (SWIFT) من طرف جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك وهي اختصار The Society for World Wide Interbank Financial Telecommunications والتي لازالت الى يومنا هذا الأكثر استخدامنا بين البنوك و المؤسسات المالية حيث يبلغ عدد الدول المشاركة في هذا النظام اكثر من 209 دولة كانت معظم الدول العربية من بينها ، ويزيد عدد المؤسسات المالية المشاركة فيه على 9000 مؤسسة ،ويهدف هذا النظام الى تقديم احدث الوسائل العملية والآمنة في نظام المدفوعات ولعب دور في زيادة حجمها على المستوى الدولي ، خلال سنوات الثمانينيات من القرن الماضي فقد شهدت ظهور أجهزة الكمبيوتر بأنواعها المحمول والمكتبي، مما زاد في سرعة وجودة تقديم الخدمات المصرفية بواسطة استعمال الانترنت عبر العالم، والتي شهدت نمو سنوات التسعينيات من خلال نماذج اعمال الانترنت وزيادة التجارة الالكترونية، مما افرز خدمات مصرفية غيرت فهم الناس للمال وعلاقتهم بالمؤسسات المالية، وقد كانت نهاية هذه الفترة بظهور الازمة العالمية سنة 2008 م[15].

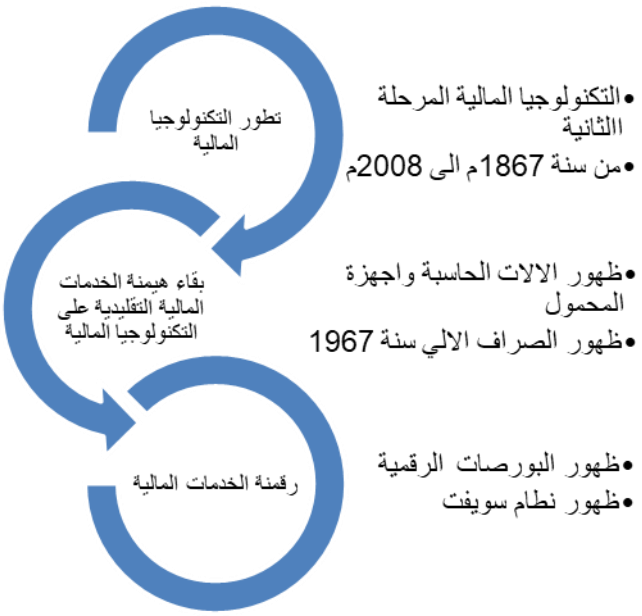

الشكل رقم (02) يوضح المرحلة الثانية من تطور التكنولوجيا المالية من اعداد الطلبة استنادا على معلومات سابقة

3-2 المرحلة الثالثة (2008 م الى يومنا هذا): كان لتأثير الأزمة العالمية سنة 2008 م آثار اقتصادية مدمرة كان لها أثر سلبي، تمثل في فقدان المستثمرين الثقة في النظام المصرفي التقليدي وفي المعاملات المصرفية التقليدية، مما أدى الى ظهور نوع جديد من الصناعة كان العامل والمواد الأولية لها العملات المشفرة وتغلغل الهواتف الذكية بشكل أكبر في الأسواق المالية و على المستوى الدولي ، هذا التغلغل مكن من وصول الملايين من الافراد عبر العالم

[15] بوطريف لويزة ويونس شعيب، **واقع التكنولوجيا المالية في ظل التحديات الراهنة**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، مرجع سابق صفحة 470-471

باختلاف مستوياتهم الاجتماعية و المادية الى الانترنت و بالتالي استخدام الخدمات المالية المختلفة والمنخفضة التكاليف ، بداية من محفظة قوقل(Google Wallet) من شركة قوقل سنة 2011 م الى Applepay من شركة ايفون(IPhone) **سنة 2014** ثم الى العملات الرقمية المشفرة مثل Bitcoin [16]

(بتكوين Bitcoin هي عملة رقمية والمعروفة أيضا باسم العملة المشفرة تم إنشاؤها في يناير 2009) -لا يتم دعم عملات البيتكوين بواسطة أي بنك مركزي أو حكومة في أي بلد [17]،ويمكن وصف هذه المرحلة عموما في اربع نقاط:

- تطور سريع وهائل في الادوات المالية وزيادة في عدد مجالات التعامل بالتكنولوجيا المالية، بالإضافة الى التطور في وسائل الدفع الالكتروني.
- سهولة وصول جميع الفئات السكانية الى الخدمات المالية من خلال وسائل العالم الافتراضي ومواقع التواصل الاجتماعي.
- سهولة التعامل بالتكنولوجيا المالية وتراجع التعامل بالوسائل المالية التقليدية مثل الحسابات البنكية وغيرها.
- الوصول الى خدمات تكنولوجية مالية ذات تكاليف معقولة.[18]

هناك توجه متزايد نحو إصدار البنوك المركزية لعملاتها الرقمية الخاصة بها (CBDCs)، الأمر الذي قد يقلب الموازين على مستوى القطاعات المالية، وقد يهدد العلاقة الحميمة بين البنوك المركزية والبنوك التجارية، بل قد يغير من مفهوم النقود والمال ويغير من شكل الودائع والقروض وآلية أسعار الفائدة وتكاثر النقود.

- العملة الرقمية للبنوك المركزية تعني قيام البنوك المركزية بإصدار عملة جديدة، ستكون رقمية لا شك ولكنها قد تكون مشفرة، كما في العملات الشعبية المشفرة، مثل البيتكوين الإيثريوم، وقد لا تكون مشفرة، وقد تكون موجهة بشكل مباشر للأفراد أو تكون موجهة للأفراد من خلال وسطاء. كما أن هذه العملة الرقمية الجديدة قد تمارس من خلالها جميع أدوات السياسة النقدية الحالية التي تمارس من قبل البنوك المركزية أو بعض من هذه السياسات، وقد تنتج عنها سياسات نقدية جديدة غير متاحة حاليا، بل إن الأمر الذي قد يجعل البنوك المركزية قادرة على ممارسة السياسة المالية للدولة بشكل أفضل وأسرع من الجهات الحكومية المناط بها تاريخيا.[19]

[16] بوطريف لويزة ويونس شعيب، **واقع التكنولوجيا المالية في ظل التحديات الراهنة**، مرجع سابق 471.
[17] ايمن صالح – نوران يوسف، دليل **المصطلحات التقنية المالية الحديثة**، صندوق النقد العربي، الإصدار الثاني، رقم 168، سبتمبر 2021 صفحة 24.
[18] - سعيدة حرفوش مرجع سابق صفحة 728-729
[19] د.فهد الحويماني ، **عملات رقمية مركزية تهدد بإنهاء دور البنوك التجارية** ،مقال بجريدة العرب الاقتصادية الدولية عدد الثلاثاء 18 يناير 2022،متوفر تحت الرابط (https://www.aleqt.com/2022/01/18/article_2247366.html)

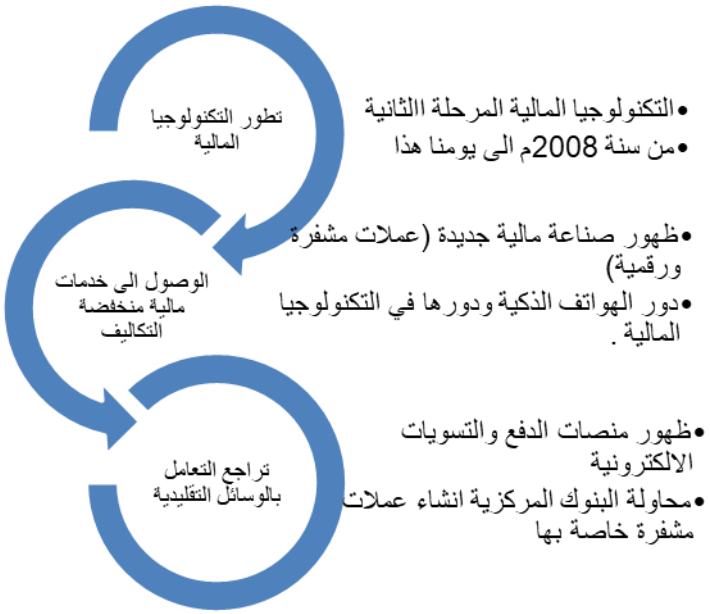

الشكل رقم (03) يوضح المرحلة الثالثة من تطور التكنولوجيا المالية من اعداد الطلبة استنادا على معلومات

الملحق رقم (01) يوضح مراحل تطور التقنيات المالية

3- تطور استثمارات التكنولوجيا: بالرغم من التأخر الملحوظ في تبني الابتكارات المالية على المستوى العالمي بشكل عام مقارنة بمجالات الاعلام و الاتصال و التجارة ، الا انها فرضت نفسها في الآونة الاخيرة من خلال حجم وقيمة الاستثمارات التي تقوم بها الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا ، والتي تطورت تدريجيا من 928 مليون دولار سنة 2008 م الى 1,8 مليار دولار سنة 2010 م ثم الى 3,2 مليار دولار سنة 2012 م ثم ارتفعت الى 12,7 مليار دولار سنة 2014 م وتجاوزت 67,10 مليار دولار سنة 2015 م وبلغ حجمها 112 مليار سنة 2018 م بنسبة 120% مقارنة بسنة 2017 و التي كانت 50,8 مليار دولار ، وليبلغ عدد شركات التكنولوجيا المالية الى 12 ألف شركة سنة 2018 م نتيجة صفقات الدمج والاستحواذ وشراء الحصص والتي قدرت بـ 2196 سنة 2018 م والذي ساهم فيه تعزيز حجم هذه الصفقات هو التنوع الجغرافي لرؤوس الاموال الممولة لعمليات الدمج والشراء ، حيث شهدت مراكز التكنولوجيا المالية الضخمة كثافة في عدد وحجم الاستثمارات في اطار الصفقات الكبيرة .ويتوقع زيادة كبيرة في نمو استثمارات التكنولوجيا المالية على مدار السنوات القادمة وان تفوق 204,3 مليار دولار سنة 2023 م وبلوغ 221,63 مليار سنة 2024 م .[20]

1-3 عوامل تطور السريع للتكنولوجيا المالية: ترجع أبرز العوامل التي ساهمت في احتضان التكنولوجيا المالية وزيادة تطورها للعوامل التالية:

[20] ذهبية لطرش، سمية حراق، **واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي- الجزائر، المجلد 05 العدد 02 ، جوان2020 ، صفحة 96.

- ✓ **التطور التكنولوجي:** اهم ميزة للتكنولوجيا المالية هو عدم وجود قيود وضعية، (قوانين، عراقيل ادارية ...الخ) تقف في طريقها في ظل التطور التكنولوجي، وقد زاد ذلك من تقدمها وزيادة قبولها، كم ساعدت التكلفة المنخفضة للتكنولوجيا من زيادة نموها، حيث سجلت انخفاض في التكلفة قدره 31% بين سنة 2009-2019م.
- ✓ **توافر التمويل:** وفر التمويل وسهولة الوصول اليه للمستثمرين واصحاب المؤسسات من الاستثمار في مشاريع جديدة، حيث بلغت قيمة استثمارات راس المال 13.6 مليار دولار على المستوى العالمي 2016م.
- ✓ **تغير توقعات العملاء:** زاد طلب العملاء للخدمات المالية الرقمية من بحث المبتكرين والاعبين التقليديين وشركات التكنولوجيا المالية لإيجاد حلول وتوفير الخدمات.
- ✓ **الدعم التنظيمي:** من خلال دعم الحكومات والسلطات التنظيمية للتكنولوجيا ساهم في خفض الحواجز والعراقيل امام المستثمرين.[21]

الشكلين رقم (04) و (05) يوضحان تطور الاستثمارات المالية العالمية بالمليار دولار و التطور الملحوظ في عدد الصفقات .

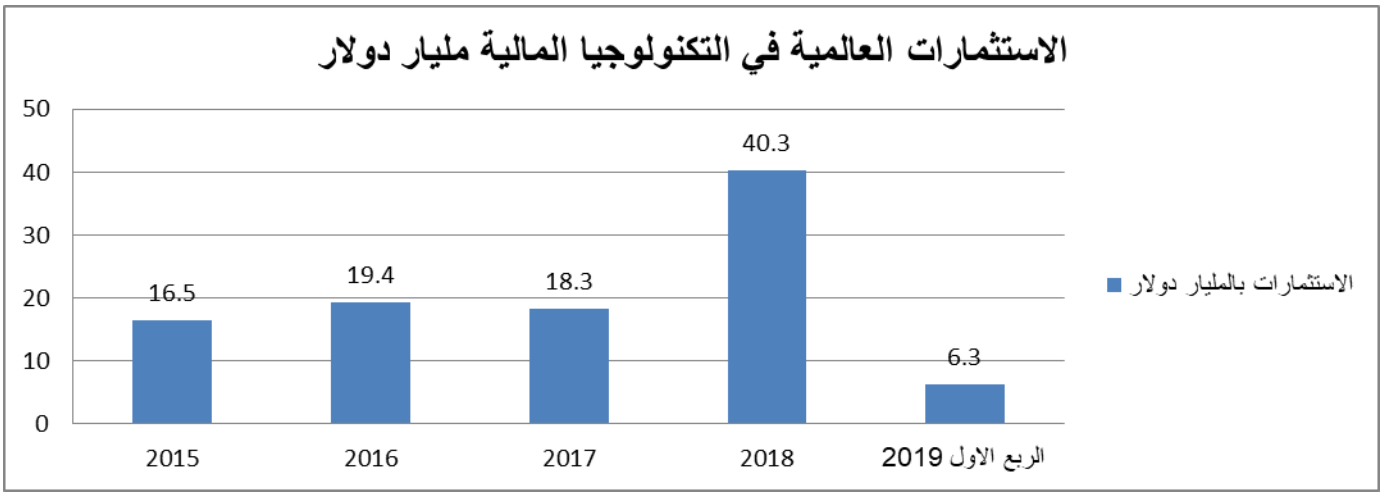

الشكل:(04) من اعداد الطلبة اعتمادا على : دراسة لـ زواويد لزهاري ، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا ، مجلة ريحان للنشر العلمي تصدر عن مركز فكر للدراسات والتطوير ، العدد السادس ، 02 يناير 2021 ، صفحة 13

21د.وهيبة عبد الرحيم –ط/د الزهراء اوقاسم ، مرجع سابق الصفحة 355 -356.

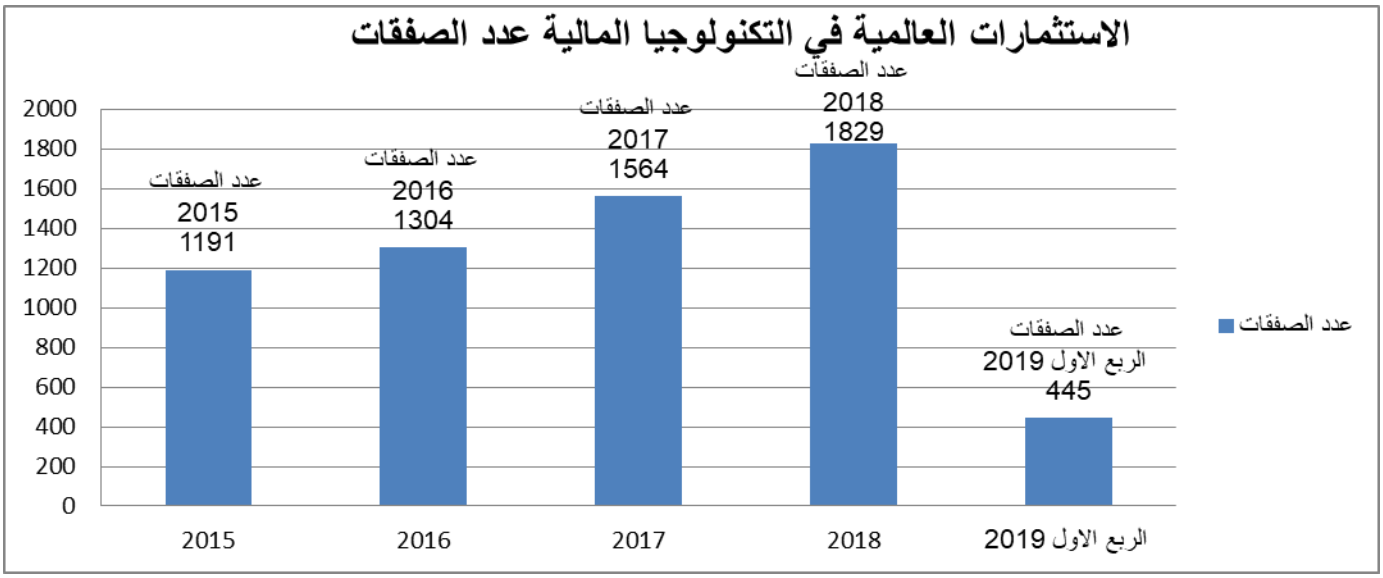

الشكل رقم(05) من اعداد الطلبة اعتمادا على : دراسة لـ زواويد لزهاري ، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا ، صفحة 13

المطلب الثاني: اهمية واهداف وخصائص التكنولوجيا المالية.

1-اهمية التكنولوجيا المالية : تكتسب التكنولوجيا المالية في الوقت الراهن اهمية كبيرة تتجلى فيما يلي:

- رفع كفاءة وجودة الخدمات المالية وتحسين الخدمات للعملاء.
- تسهيل امتلاك السكان بمختلف مستوياتهم الاجتماعية الذين لا يملكون حسابات مصرفية وسائل دفع عن طريق تطبيقات اجهزتهم المحمولة.
- تساهم التكنولوجيا المالية في تحقيق الاستقرار المالي والتنويع الاقتصادي للحصول على التمويلات اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التكنولوجيا المالية والابتكارات المالية (العملات الافتراضية، دفاتر الحسابات الرقمية بلوك تشين...الخ) يمكن ان تساهم في توفير وتعزيز آليات المدفوعات عابرة الحدود، تتميز بالكفاءة والشفافية وزيادة في المردودية مقارنة بالبنوك التقليدية وشركات تحويل الاموال.
- يساهم التحول الرقمي في رفع كفاءة وتحصيل الايرادات الحكومية، حيث ان استخدام الواسع للوسائل الدفع الالكترونية يقلل من الاحتيال ويزيد من فعالية السياسة النقدية[22].

2-اهداف التكنولوجيا المالية: من بين الاهداف الاساسية التي تسعى التكنولوجيا المالية للوصل اليها:

[22] بوطريف لويزة و يونس شعيب، مرجع سبابق صفحة 471-472

2-1 تكلفة اقل: ان انخفاض تكلفة التكنولوجيا المالية تساهم بدرجة كبيرة لوصول الخدمات المالية لأكبر عدد من المستخدمين من الشركات والافراد بمختلف مستوياتهم الاجتماعية.

2-2 خصوصية أكثر: تصميم وابتكار المنتجات التكنولوجية المالية يكون وفقا لرغبات الزبائن والمؤسسات المالية الشخصية والمعنوية.

2-3 السرعة: تهدف التكنولوجيا المالية الى توفير وتيرة أسرع والتقليل من الاجراءات المعتمدة والمعمول بها.

2-4 الانتشار: وهذا يعني ان المستثمرين يمكنهم الوصول الى المنتجات والخدمات المالية عبر الحدود ومختلف المناطق الجغرافية.

2-5 المقارنة: تمكن الزبائن من المفاضلة بين الخدمات المالية المقدمة من طرف للشركات والمصارف واختيار الانسب من حيث الجودة والتكلفة.[23]

3-خصائص التكنولوجيا المالية: تتميز التكنولوجيا المالية بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- ✓ الوصول لكل المستخدمين وذلك عن طريق الشراكات او اعادة تصميم المنتجات للعملاء ذوي الدخل المحدود، حيث تهدف الشركات التكنولوجية الناشئة جميع طبقات المجتمع.
- ✓ الخدمة المصرفية هي المجال الرئيسي لتطبيق التكنولوجيا.
- ✓ سياسة البيانات او الهواتف المحمولة وهذه السياسة من اجل تحسين المنتجات والخدمات المقدمة وتساهم باتخاذ قرارات مناسبة.
- ✓ وتعتبر التكنولوجيا المالية مجموعة من المهارات والمعارف والاساليب لتحقيق الاهداف المصرفية.
- ✓ كذلك يمتد تطبيق التكنولوجيا من اجل تحسين الانظمة الادارية.[24]

4-دور التكنولوجيا في قطاع التكنولوجيا المالية: تلعب التكنولوجيا المالية Fintech دوراً مهما في قطاع الخدمات المالية والمصرفية خاصة في ظل التطور الملحوظ في وسائل الاتصال الحديثة كالهواتف الذكية وسرعة تدفق الانترنت، ومن بين هذه الادوار نذكر:

3-1 تحسين آليات جذب العملاء: تمتد خدمات الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا المالية إلى مناطق جغرافية واسعة النطاق، وهذا يعني قاعدة واسعة من العملاء لتلك الشركات.

3-2 معالجة أسرع للمعاملات المعقدة: أصبح من الأسهل معالجة المعاملات المالية المعقدة بشكل أسرع وتسوية جميع الحسابات بشكل صحيح، ما ينعكس على زيادة المستوى العام للجودة في هذا القطاع".

[23] مصطفى سلام عبد الرضا – حيدر محمد كريم – سنان عبد الله حرجان ، مرجع سابق صفحة 129.
[24] صليحة فلاق – سامية شارفي مرجع سابق صفحة 302.

3-3 شمول مالي أفضل: تمكن التكنولوجيا المالية الأفراد والشركات من الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة على مستوى المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين وبأسعار اقل تلبي احتياجاتهم، وبالتالي تلبية مبدا الشمول المالي.

4-3 خفض تكلفة الخدمات: في كثير من الأحيان، لا تحتاج الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية Fintech إلى وجود فروع لها في مناطق خدماتها، وهذا يعني انخفاض تكلفة الخدمات المقدمة للعملاء، بالإضافة إلى تقليل الوقت المستغرق .

5-3 تقديم التحليلات المالية المتقدمة: تمكن تقنية التحليل المالي ومع توافر مخزون ضخم للبيانات وتحليلها الى تصميم منتجاتها تتماشى مع احتياجات العملاء وتفضيلاتهم.

6-3 نقل المعرفة وتحقيق الشفافية: تتيح الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المالية نقل المعرفة والخبرة كما المكتسبة للمستثمرين الجدد وكفاءة استخدام راس المال والموارد، وادارة الملكية الفكرية والأصول، كم تساعد على تعزيز الشفافية التي من شأنها أن تحسن من ثقافة المؤسسات.

7-3 تحقيق الاستقرار المالي: تقلل التقنية من المنافسة بين الشركات التكنولوجية الناشئة والبنوك القائمة، ما يقلل من إمكانية تجزئة القطاع المصرفي، وسوق الخدمات المالية والمصرفية، ومن ثم تقليل مخاطر الهزات المالية التي قد تنتج عن تزايد المنافسة.[25]

المطلب الثالث: قطاعات وابتكارات التكنولوجيا المالية.

1-قطاعات التكنولوجيا المالية: يمكن ابراز اهم قطاعات التكنولوجيا المالية فيما يلي:

1-1-قطاعات الموجة الاولى: نعني بقطاعات الموجة الاولى هي القطاعات التي يتميز زبائنها بامتلاك التكنولوجيا البسيطة مثل الهواتف الذكية والتطبيقات الذكية والتي تتضمن المدفوعات كعملية الاقراض و الاقتراض.

1-1-1 المدفوعات: تعني النشاطات المصرفية الأكثر نشاطا ومرونة والتي تقدمها الفينتك fintech للعديد من العملاء، بحيث توفر لهم مجموعة من أساليب الدفع من أهمها ما يلي:

- الدفع عبر الهاتف النقال؛
- التحويلات المالية إلى الخارج تكون بأقل تكلفة (TransferWise تخفيض تكاليف التبادل الدولي للنقود)؛
- تبادل العملات بدون تكلفة(Kantox) ؛
- إدارة تدفقات الدفع المتاحة للتجارة الالكترونية، وتسهل عمليات الدفع عبر الانترنت، والتي تشمل على وسائل الدفع المبتكرة؛

[25] زواويد لزهاري،مرجع سبق ذكره صفحة 8 / 9

- تبسيط عمليات الدفع بين الأفراد؛ [26]
- بعض شركات نظم المدفوعات العالمية: امثلة عن شركات نظم المدفوعات العالمية كثيرة، لا يمكن حصرها، من أشهرها: بايبال، سامسونغ باي، آبل باي، غوغل باي، علي باي. .. الخ نذكر بعضها:
- **شركة بايبال (PayPal) :** ربما تكون شركة بيبال أشهر شركة مدفوعات الكترونية في العالم، حيث بلغ عدد مستخدميها مع نهاية 2018 ربع مليار مستخدم و استحوذت عليها شاركة ايباي (eBay) سنة 2002 لتصبح ذراعها المالية، وهي حاليا أسهل وأوثق طريقة لسداد المدفوعات في العالم؛
- **شركة ابل باي(Apple Pay) :**رغم ان شركة أبل شركة تقنية، الا أنها دخلت القطاع المالي بقوة وبشكل أخص عالم المدفوعات المالية عبر الهاتف المحمول والمحافظ الذكية ، حيث أنشأت خدمة (أبل كارد (Apple Card) التي تعمل مع خدمة أبل باي (Apple Pay) ؛
- وتطبيق (أبل وليت Apple Wallet)أو (محفظة أبل). وتستعين شركة (أبل) بكل من شركة (IBM) وشركة ماستر كارد كمسؤول عن بطاقات الائتمان، فضلا عن بنك غولد مان ساكس كشريك مصرفي ، وقد انتقلت المنافسة الشرسة المعروفة بين شركات التقنية الى المجال المالي، فقد إنشات شركتا غوغل وسامسونغ بدورهما أنظمة ومنصات دفع خاصة بهما، ويتوقع أن يعجل ذلك بنمو السوق وتطوره بشاكل رهيب.[27]

الملحق رقم (02) يوضح الابتكارات الرئيسية في مجال خدمات الدفع .

2-1-1 الاقراض وتكوين راس المال : يعتبر الإقراض من نظير إلى نظير P2P نوع جديد من "اقتصاد المشاركة"، تساعد منصات الإقراض P2P على ربط المستثمرين بالمقترضين دون أن يعمل البنك كوسيط ، بين عامي 2014 و 2015 كان من المتوقع أن ترتفع قيمة الإقراض العالمي P2P إلى قيمة سبعة أضعاف ما كانت عليه في عام 2014 - من 9 مليار إلى 64 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2050 ، من المتوقع أن تكون القيمة قريبة من تريليون دولار أمريكي ، بالعادة تحتكر البنوك جانب الاقراض ، لكن المشكلة التي عملت الشركات الناشئة على حلها أن أخذت تستقطب الافراد الذين ال يمتلكون حسابات مصرفية وكذا طالبي رؤوس الأموال أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة الذين لا توفر لهم البنوك نسبة معتبرة من القروض وتعمل غالبا على تهميشهم ، ساهم هذا كثيرا في تطور جانب العمل لدى هاته المؤسسات الناشئة بالتكنولوجيا المالية ، أهم الأنشطة التي تمارس في هذا السياق ما يلي :

- **تدوير الأموال:** هي منصة للإقراض الائتماني الرقمي في شكل مباشر دون وسائط يحركها بالكامل شبكة مستخدميها، كما تتيح للمستخدمين بناء سجل ائتماني بناء على أدائهم في دورات المال.

[26] سعيدة حرفوش، مرجع سابق ، صفحة 729
[27] عبد الكريم أحمد قندوز، التقنيات المالية و تطبيقاتها في الصناعة المالية الاسلامية، صندوق النقد العربي ،2019، صفحة 63

- **التمويل الجماعي :** هي منصات إلكترونية لجمع الأموال من عموم الناس وذلك بهدف تمويل مشروع ما ، يقوم صاحب المشروع بعرض فكرته وتوضيح مميزات وأهداف مشروعه مع تحديد تكلفة المشروع ويمكن لصاحب الفكرة استخدام الأموال المجمعة بعد اكتمال المبلغ المطلوب لتمويل المشروع خلال فترة زمنية محددة .فكرة مواقع التمويل الجماعي بسيطة كانت كمتنفس للمبدعين ورواد الأعمال لأنها أسهمت اولا في زيادة حريتهم المالية و ثانيا ساعدت في تخليصهم من سلطة المستثمرين.
- **منصات مقارنة القروض :** تعاني الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق العالمية الناشئة حاليا فجوة تمويل تعكس هذه الفجوة الفرق الشاسع بين العرض و الطلب على رأس المال بين هاته الشركات و مزودي التمويل التقليدي ، هاته المنصات لعبت دور الحل التمويلي البديل لدعم نمو قطاع الشركات الصغيرة و المتوسطة والذي يعد بمثابة العمود الفقري للاقتصاد والذي لا يحظى بالدعم المطلوب. [28]

الشكل رقم (06) يوضح اهم تطبيقات التقنية المالية المستعملة في قطاع الاقراض

29

أهم تطبيقات التقنيات المالية – الإقراض -

2-1- قطاعات الموجة الثانية: حيث تتوسع انشطة شركات التكنولوجيا المالية لتشمل الانشطة ذات التقنية العالية الدقة والتكنولوجيا المتقدمة في المجال المالي ، وذلك بتوفير بيئة مناسبة اكثر حداثة واوسع من القطاع الاول (قطاعات الموجة الاولى) وتتضمن :

1-2-1 التحويلات المالية : في شكل مدفوعات دولية.

[28] أ.حمدي زينب و أ.أوقاسم الزهراء، مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المجلد 8 العدد 1،تمنراست ،سنة 2019،صفحة 406-407

[29] د. زواويد لزهاريمرجع سابق ،صفحة 6

2-2-1 ادارة الثروات : على مستوى هذا العنصر تعتبر خدمة ادارة الثروات التي تتضمن التخطيط المالي وادارة المحافظ الاستثمارية و عدد الخدمات المالية للأثرياء واصحاب الاعمال الصغيرة ، والى كل الذين يرغبون في الحصول على مساعدة و استشارات مالية من مختصين معتمدين لإدارة ثرواتهم ، ان المصارف تحل المؤسسات الناشئة في التكنولوجيا المالية محل النشاطات المصرفية وتنافس عليها باغتنامها فرصة الافراد الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية وكذا المغتربين والافراد ذوي الدخل المرتفع باستثمار مدخراتهم ، وتعتبر هذه الخدمة في طريقها الى الشرق الاوسط وشمال افريقيا لزيادة عدد ومعدلات المغتربين بها خاصة منطقة الخليج .[30]

3-2-1 التأمين: وهو عبارة استخدام أحدث التقنيات والتطبيقات المبتكرة في التكنولوجيا، مما يحسن من صورة التامين التقليدي التي يعاني منها هذ القطاع.

1- **تأثير التكنولوجيا المالية على قطاع التامين (InsurTech)**: يمثل ظهور التكنولوجيا التامين تغيير جوهري في نماذج التشغيل لشركات التامين التقليدية، حيث اصبح رأس المال الشركة الحقيقي سيكون في خدمة العميل ومستوى رضاه عن الخدمات المقدمة، بل من دونه لا لهذه الصناعة من الاستمرار كتبت مؤسسة (KPMG 2019) في تقريرها السنوي لقطاع التامين (الرقمنة أو الموت Digitize or die) هو عنوان لافت ومعبر يجب على شركات التامين التقليدية الانتباه له والتوقف عنده، قد تكون البيانات مهمة للغاية لكل تطبيقات التكنولوجيا المالية، غير أنها في تكنولوجيا التامين لا غنى عنها، بل من دونها لا يمكن تصور عمل الشركة، لأنها ترتبط بعملية تسعير المنتجات التأمينية، ومعروف في عالم الأعمال أن الفشل في تسعير المنتجات قد يعني الإفلاس، وفي أحسن الأحوال الخسارة الكبيرة، ومصادر البيانات بالنسبة لشركات تكنولوجيا التامين هو الاجهزة الذكية كالساعات الذكية واجهزة الهاتف والمعاصم.

2-بعض شركات تكنولوجيا التأمين:

- **شركة هيبو للتأمين (Hippo Insurance)** :هي شركة أمريكية وتعتبر واحدة من الشركات التي تسعى لجعل عملية التقدم للحصول على تأمين على المنازل أسرع وأسهل، وتقوم الشركة بجمع بيانات عن المنازل وتجيب آليا على العملاء لاكتشاف أي مشكلات خاصة بالمنازل في الوقت الفعلي.

-**شركة ميتروميل (Metromile) :** شركة ميتروميل هي شركة تأمين أمريكية تأسست سنة ،2011 تستخدم الشركة انترنت الأشياء والذي يقدم خدمة كبيرة لتطوير خدمات التأمين، عبر ربط خدمات التأمين بالبيانات التي تسجلها الاجهزة المحمولة مثل الساعات والهواتف الذكية.[31]

[30] أ.حمدي زينب أ.أوقاسم الزهراء ،مرجع سيق ذكره، صفحة 409
[31] د. عبد الكريم أحمد قندوز ، مرجع سابق صفحة 68 -69

مقارنة بين التأمين التقليدي و تامين شركات تكنولوجيا التأمين :الجدول رقم (01)

مجال المقارنة	التأمين التقليدي	شركات تكنولوجيا التأمين
موقع العميل	كفاءة التشغيل أولى من العميل	العميل أولى من كفاءة التشغيل
صارف التعويضات	اجراءات روتينية بطيئة	سرعة الصرف أولى الأولويات
البيانات	مهمة ومساعدة في اتخاذ القرار	شريان الحياة للشركة، من دونها لا يمكن العمل
مصدر البيانات	التقارير التي يعدها الاكتواري –شركات متخصصة	الاجهزة الذكية للعملاء أنفسهم (الساعات والمعاصم الذكية، نظم الملاحة الخاصة بالسيارة، الهواتف ...)
الرقمنة	الاعتماد على العمل البشري بشكل كبير	الاعتماد على النظم الآلية والتطبيقات الالكترونية
التسعير	نمطي عادة غير عادل	ذكي ودقيق وعادل

4-2-1 البلوكتشين والعملات الافتراضية: تشيرDLT (Distributed Ledger Technology) إلى نهج جديد وسريع التطور في تسجيل البيانات ومشاركتها عبر العديد من مخازن البيانات (أو دفاتر الأستاذ). تسمح هذه التقنية بتسجيل المعاملات والبيانات، مشتركة ومتزامنة عبر شبكة موزعة من مختلف المشاركين في الشبكة.

البلوكتشين "blockchain" هو نوع معين من بنية البيانات المستخدمة في بعض دفاتر الأستاذ الموزعة التي يخزن وينقل البيانات في حزم تسمى "الكتل" التي ترتبط ببعضها البعض في سلسلة رقمية. تستخدم البلوكتشين طرقًا مشفرة وخوارزمية لتسجيل ومزامنة البيانات عبر شبكة بطريقة غير قابلة للتغيير. على سبيل المثال، سيتم تسجيل معاملة عملة رقمية جديدة وإرسالها إلى ملف شبكة في كتلة بيانات، والتي يتم التحقق من صحتها أولاً بواسطة أعضاء الشبكة ثم ربطها بملف سلسلة الكتل الموجودة بطريقة إلحاق فقط، وبالتالي إنتاج البلوكتشين blockchain. تنمو السلسلة عند إضافة كتل جديدة، ولا يمكن تغيير الكتل السابقة بأثر رجعي من أي عضو في الشبكة، ليس بالضرورة أن تستخدم جميع دفاتر الأستاذ الموزعة تقنية البلوكتشين blockchain ، وبالمقابل يمكن استخدام تقنية البلوكتشين في سياقات مختلفة[32].وسوف نتطرق بتفصيل اكثر لهذه التقنية من خلال تطبيقات خدمات التكنولوجيا المالية المرتبطة بها .

[32] World Bank Group Distributed Ledger Technology **(DLT) and Blockchain, FinTech Note** | No. 1,2017, Page VII

الشكل رقم (07) يوضح استخدامات التكنولوجيا الجديدة في الخدمات المالية

التكنولوجيا الرقمية	خدمات الدفع	تخطيط خدمات المشورة والوكالات	الاستثمار و التداول	الاقراض والتمويل	التامين	الامن	العمليات	الاتصالات
تقنية دفتر الاستاذ الرقمية الموزعة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
البيانات الضخمة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
انترنت الاشياء					✓			✓
الحوسبة السحابية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الذكاء الصناعي		✓	✓		✓			✓
التقنية البيومترية					✓	✓		
الواقع المعزز / الافتراضي		✓	✓					✓

بالاعتماد على تقرير فينتك الابتكارات المالية التقنية ، من اعداد شركة مارمور مينا إنتليجنس ، يوليوا 2019 ، صفحة 76

2-ابتكارات التكنولوجيا المالية:

1-2 تقنية السجلات الموزعة Distributed Ledger Technology : وهي عبارة عن قاعدة بيانات لسجلات لا تخزنها او تؤكدها أي سلطة مركزية وتكون السلطة والسيطرة فيها لمنفذ التطبيق ، حيث يمكنه تحديد كيفية تنفيذ العمليات وبنية الشبكة وغرضها وطريقة عملها بشكل يخدم الشبكة ، من الناحية التكنولوجية تعتمد تقنية السجلات الموزعة على مبادئ مشابهة للبلوك تشين لكن السيطرة فيها لجهة معينة على الشبكة من المفروض انها لا مركزية ، لكن تعد لامركزية من حيث اجراء المعاملات وعكس ذلك في الخضوع للتنظيم و الادارة ، حيث تعد مناسبة للجهات الرسمية خاصة البنوك المركزية عند تبنيها للتكنولوجيا المالية .

وتعتبر السجلات الموزعة هي الخطوة الأولى الى البلوك تشين ، وليس من الضروري ان تكون سلسلة من الكتل والقوالب، وتخزين السجل المعني عبر العديد من الخوادم والتي تكون متصلة ببعضها البعض والتي يمكنها التأكد من حفظ ادق وأحدث سجل للمعاملات، وجوهر السجل الموزع (الدفتر) هو قاعدة البيانات يتم الاحتفاظ بها وتحديثها من

طرف كل مشارك وبشكل مستقل وحفظها من طرف كل عقدة على الشبكة حيث تعالج هذه الخيرة كل معاملة وتصل الى استنتاجاتها الخاصة ثم يتم التصويت عليها للتحقق من الاستنتاجات تمثل راي الأغلبية وبمجرد تحقيق الاجماع ، يتم تحديث الدفتر الموزع ومن ثم احتفاظ كل عقدة بنسخة مماثلة منه.[33]

الملحق رقم (03) يوضح طريقة عمل تقنية السجلات الموزعة

2-2 سلسلة الكتل BLOCKCHAIN: البلوكتشين تقنية متعددة الأوجه وهو نوع معين أو مجموعة فرعية مما يسمى بتكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزع DLT وهي طريقة لتسجيل البيانات ومشاركتها عبر مخازن بيانات متعددة (تُعرف أيضًا باسم دفاتر الأستاذ)، كل منها لديها نفس سجلات البيانات تمامًا ويتم الاحتفاظ بها بشكل جماعي والتحكم فيها بواسطة ملف موزع شبكة من خوادم الكمبيوتر، والتي تسمى العقد.

-البلوكتشين هي آلية تستخدم طريقة تشفير تُعرف باسم cryptography وتستخدم مجموعة من خوارزميات رياضية محددة لإنشاء والتحقق من بنية البيانات المتزايدة باستمرار التي يمكن إضافة البيانات إليها فقط والتي لا يمكن إزالة البيانات الموجودة منها

- يأخذ هذا الامتداد شكل سلسلة من "كتل المعاملات" ، والتي تعمل كدفتر الأستاذ الموزع من الناحية العملية ، البلوكتشين هي تقنية لها العديد من الوجوه. يمكن أن تظهر ميزات وأغلفة مختلفة.

-البلوكتشين مجموعة واسعة من الأنظمة التي تتراوح من كونها مفتوحة تمامًا وغير مصرح بها ممكن لأي شخص الانضمام إلى الشبكة أو مغادرتها كما يشاء، بدون اذن مسبقًا من قبل أي كيان (مركزي) ، كل ما هو مطلوب للانضمام إلى الشبكة وإضافة المعاملات إلى دفتر الأستاذ

-هو جهاز كمبيوتر تم تثبيت البرامج ذات الصلة عليه، لا يوجد مالك مركزي للشبكة والبرامج، والنسخ المتطابقة من دفتر الأستاذ موجودة تم توزيعها على جميع العقد في الشبكة.

- الغالبية العظمى من العملات المشفرة الموجودة حاليًا يعتمد التداول على سلاسل الكتل غير المصرح بها مثل البنكوين Bitcoin وBitcoin البتكوين كاش Cash و اللتكوين Litecoin

- في البلوكشين المصرح به ، يجب تحديد مدققي المعاملات (أي العقد) مسبقًا بواسطة مسؤول الشبكة (الذي يحدد قواعد دفتر الأستاذ) ليتمكن من الانضمام إلى الشبكة هذا يسمح بالتحقق بسهولة من هوية المشاركين في الشبكة ومع ذلك ، في الوقت نفسه ، يتطلب الأمر أيضًا من المشاركين في الشبكة وضع الثقة في كيان تنسيق مركزي.

-بشكل عام، يمكن تقسيم سلاسل الكتل المرخصة إلى قسمين فرعيين. بلوكشين مفتوحة أو عامة مرخصة، والتي يمكن الوصول إليها وعرضها من قبل أي شخص، ولكن يمكن فقط للمشاركين المصرح لهم في الشبكة إنشاء ملفات

[33] د. عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سابق صفحة 48

المعاملات أو تحديث حالة دفتر الأستاذ اما بالنسبة للبلوكشين المغلق و المصرح به من قبل الشركة "enterprise" ، حيث يكون الوصول اليه مقيدًا وحيث تكون إدارة الشبكة وإنشاء المعاملات وتحديث حالة دفتر الأستاذ و ما هو مهم فقط للمسؤول تستخدم بعض العملات المشفرة ، مثل الريبل Ripple و النيو NEO ، سلاسل الكتل المرخصة العامة.[34]

الشكل رقم (08) يوضح أهم تطبيقات تقنية سلسلة الكتل (البلوكتشين)

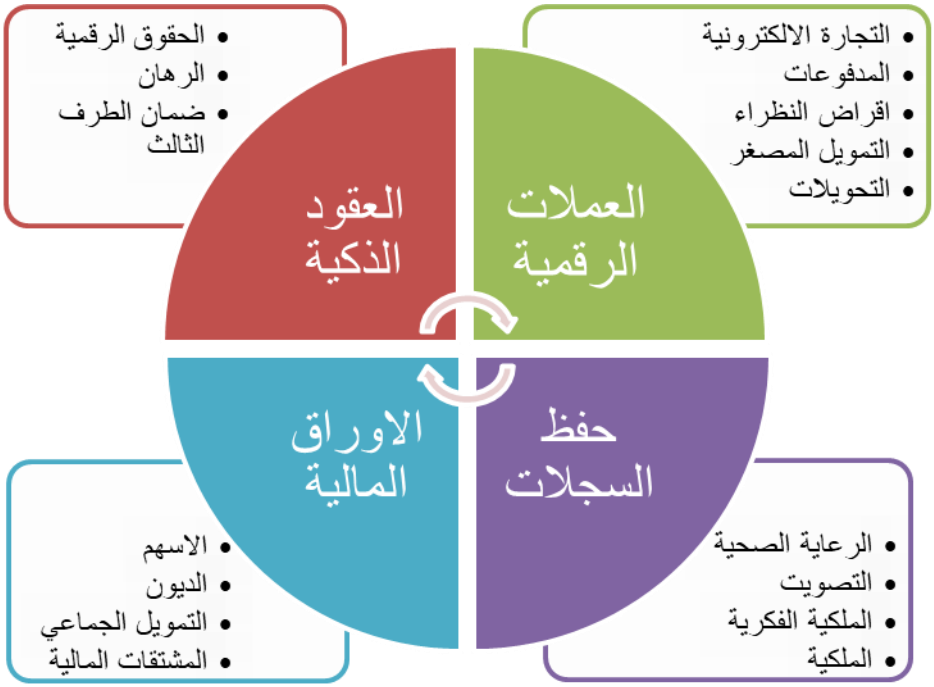

3-2 -العقود الذكية Smart Contracts:

وهو عبارة عن عقد الكتروني يتم تنفيذ بنوده بشكل تلقائي عند استيفاء شروطه التي تم الاتفاق عليها من الطرفين. وهذا العقد الذكي هو عبارة عن مجموعة من الأكواد (الشيفرات) تمثل شروط وتفاصيل العقد الذي تم بين المتعاقدين، ويتم تشغيل البرمجية بعد استيفاء شروط العقد ويتم تنفيذها باستخدام المنصات مثل منصة الإيثريوم.

ويعتبر أحد أفضل تطبيقات البلوك تشين مع ذلك يمكن استخدامها دون الحاجة للبلوك تشين، وقد سهلت هذه التقنية مشكلة تواجد طرف ثالث كوسيط في الاتفاقيات مثل البنوك او المؤسسات المالية ومن **مزايا هذه العقود الذكية** نذكر ما يلي:

- ✓ ميزة التخلص من العقود الورقية التقليدية ولما لها من سلبيات؛
- ✓ مراقبة الوعود والالتزامات التعاقدية دون تدخل بشري وبالتالي تجنب الأخطاء وتخفيض التكاليف؛
- ✓ تبادل أي شيء كالأموال والأسهم والممتلكات بأمان وشفافية؛

[34] Prof. Dr. Robby HOUBEN, Alexander SNYERS ,European Parliament , Legal context and implications for financial crime, money laundering and tax evasion, **Cryptocurrencies and blockchain** July 2018, Page 15-16

- ✓ حل مشاكل الاتفاقيات المبنية على الثقة حيث تعتمد العقود الذكية على الثقة النابعة من الحاسوب بدل الملاءة المالية او القانون؛
- ✓ العقد الذكي هو عقد كامل وشامل لكل شيء ويتم تنفيذ كل البنود التي شملها العقد بكل دقة عكس العقود الورقية؛

للعقود الذكية عدة استخدامات في مختلف المجالات والصناعات نذكر منها:

- ✓ ادارة المنازل الذكية وادارة العقارات والاملاك وغيرها من الاعمال؛
- ✓ بتفعيل استخدامها يمكن حل الكثير من القضايا العالقة ببساطة وسهولة نذكر على سبيل المثال مشكل انتقال الملكية؛
- ✓ تقدم العقود الذكية منافع كبيرة لقطاع التامين خاصتا العملاء فيما يخص الفترات الزمنية الطويلة في دراسة المعاملات من طرف شركات التامين بحسب المشكلة ونوعية الحوادث، وهو ما يشكل عبئ على العميل وعبئ على شركات التامين الملزمة بتكاليف ادارية فضلا على التعامل مع عملاء غير راضين على الخدمات المقدمة مما يؤدي الى فقدان الثقة في الشركة وخسارة زبائنها؛ [35]

2-4-العملات الرقمية Digital Currencies :

تعريف: تعتبر العملة المضلة الرئيسية التي تضم جميع اشكال و انواع العملات الرقمية من عملات الكترونية او افتراضية او رقمية او قانونية وكذلك المشفرة، ويبقى الطابع الرئيسي لتلك العملات انها متداولة و متاحة بشكل رقمي وليس بها وجود مادي ملموس، برغم من خصائصها المشابهة للعملات القانونية .

- التعريفات في هذا المجال لا تزال تتطور والتعريفات العالمية لزالت في الظهور، فإن العملات الرقمية هي تمثيلات رقمية للقيمة مقومة بوحدة الحساب الخاصة بها، والتي تختلف عن النقود الإلكترونية التي هي ببساطة آلية دفع رقمية ، تمثل النقود الورقية والمقيمة. أشار تقرير CPMI (لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق التابعة لبنك التسويات الدولية) لعام 2015، [36]تحت عنوان العملات الرقمية، إلى ثلاث خصائص محددة للعملات الرقمية غير النقدية:

1. ليست مدعومة بأي أصل أساسي، وليس لها قيمة جوهرية، ولا تمثل مسؤولية على أي مؤسسة؛
2. يتم تبادلها من خلال دفاتر الأستاذ الموزعة وغياب الثقة بين الشركاء وغياب حفظ السجلات المركزية؛
3. نتيجة للخاصيتين المذكورتين أعلاه، فإنهم لا يعتمدون على ترتيبات مؤسسية محددة أو وسطاء للتبادلات بين الأقران؛

[35] د.عبد الكريم احمد قندوز ، مرجع سابق صفحة 50

[36] البنك المركزي الأردني، دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني، دراسة بعنوان العملات المشفرة، مارس 2020 ، صفحة 7

كذلك يعتبر التقرير العملات المشفرة مجموعة فرعية من العملات الرقمية التي تعتمد على تقنيات التشفير لتحقيق الإجماع، على سبيل المثال البيتكوين والإيثريوم.[37]

العملات الرقمية

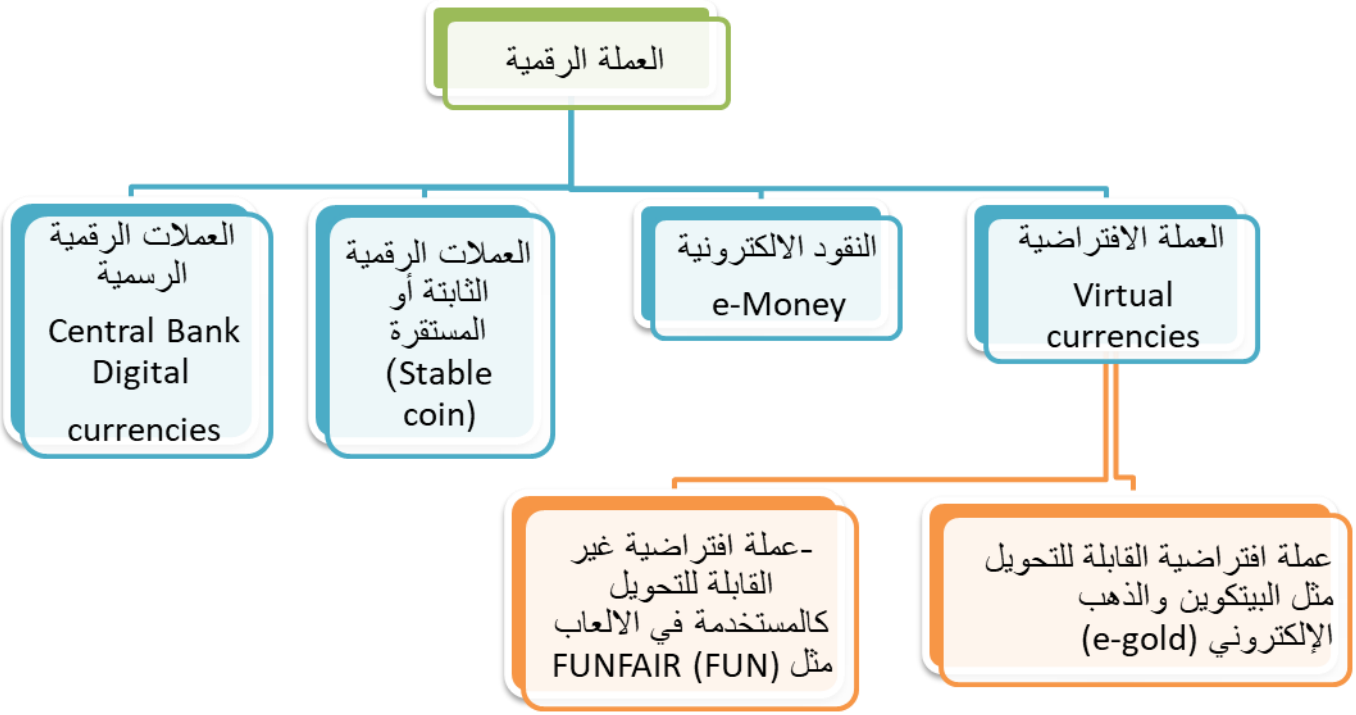

الشكل رقم (09) من اعداد الطلبة اعتمادا على معلومات سابقة

1-4-2 العملات الافتراضية virtual Currencies: وهو المصطلح الاكثر شيوعا بالنسبة للدراسات الباحثة عن مفهوم العملات الرقمية ولتحديد مفهوم واضح لمعنى العملات الافتراضية نستعرض عدة من تعاريف لمجموعة من المنظمات المالية الدولية حيث تعرفها :

-البنك المركزي الاوروبي ECB : "العملة الافتراضية هي نوع من النقود الرقمية غير المنظمة ، والتي يتم إصدارها وعادة ما يتحكم فيها مطوروها ، و المستخدمة والمقبولة بين أعضاء مجتمع افتراضي محدد ".[38]

[37] ,FinTech Note No. 1 **DLT and Blockchain Distributed Ledger Technology Word Bank Group**, page3
[38] virtual currency schemes, , EUROPEAN CENTRAL BANK October 2012 Page 13

-وتعرفه مجموعة العمل المالي FATF: هي عبارة عن تمثيل رقمي للقيمة التي يمكن تداولها رقميًا وهي عبارة عن وسيلة للتبادل و وحدة حساب ومخزن ذو قيمة ، ولكن ليس لها وضع قانوني لدى الاختصاص القضائي للدولة ، ويفي بالوظائف المذكورة أعلاه فقط بالاتفاق داخل مجتمع مستخدمي العملة الافتراضية. [39]

-وحسب صندوق النقد الدولي IMF : العملات الافتراضية هي عبارة عن تمثيلات رقمية للقيمة، صادرة عن مطورين من القطاع الخاص ومقومة في وحدة الحساب الخاصة بهم. و يمكن الحصول عليها وتخزينها والوصول إليها ومعاملاتها إلكترونيا ويمكن استخدامها لمجموعة متنوعة من الأغراض، طالما أن الأطراف المتعاملة توافق على استخدامها، يغطي مفهوم العملات الافتراضية او VCs مجموعة واسعة من العملات، بدءًا من سندات دين بسيطة للمصدرين (مثل الإنترنت أو كوبونات الهاتف المحمول وإميلات emails خطوط الطيران) ، و VCs المدعومة بأصول مثل الذهب و العملات المشفرة مثل البيتكوين Bitcoin.

من خلال التعريفات السابقة الذكر ورغم التباين في وجهات النظر في وظائف العملات الافتراضية نجد ان هناك مبادئ مشتركة تتمثل:

- ✓ عدم وجود إطار قانوني وسلطة مركزية أو جهة تنظيمية تحكم وتنظم عملية إصدار أو تبادل وتداول هذا النوع من العملات والإشراف او الرقابة عليها؛
- ✓ عدم وجود تمثيل حقيقي لهذه العملات مقابل العملات القانونية أو دعمها بغطاء نقدي؛
- ✓ يتم إصدارها وتبادلها إلكترونيا؛

وحسب تصنيف البنك المركزي الاوروبي ECB تقيم العملة الافتراضية الى ثلاثة اقسام رئيسية وهي :

- العملة الافتراضية ذات الاستخدام على نطاق ضيق، مثل المستخدمة في الالعاب الالكترونية؛
- العملات الافتراضية المرتبطة بالعملات القانونية أو الاقتصاد بشكل افردي، وهي العملات التي يوجد لها، سعر صرف مقابل العملات القانونية ويمكن استخدامها كعملة لشراء السلع الإلكترونية؛
- العملات الافتراضية المرتبطة بالعملات القانونية أو الاقتصاد الحقيقي بشكل ثنائي، وهي العملات التي يوجد لها سعر صرف مقابل العملات القانونية ويمكن استخدامها كعملة لشراء السلع الإلكترونية أو السلع الحقيقية المادية؛[40]

اما مجموعة العمل المالي **FATF** فقد صنفتها الى صنفين حسب القدرة الى التحويل الى عملة حقيقية:

1. عملة الافتراضية القابلة للتحويل Convertible or Open Virtual currency تتميز بأن لها قيمة مكافئة من العملة الحقيقية ومن الممكن تبادلها مع العملة القانونية وبالاتجاهين (بيع، شراء)، مثل عملة البيتكوين والذهب الإلكتروني/ الرقمي (e-gold).

[39] FATF, Virtual Currencies Key Definitions and Potential AML/CFT Risks,June 2014,Page

[40] INTERNATIONAL MONETARY FUND ,**Monetary and Capital Markets**, Legal, and Strategy and Policy Review Departments, Virtual Currencies and Beyond, January 2016, page 7

2. العملة الافتراضية غير القابلة للتحويل Non-Convertible or close Virtual currencyتعد عملة خاصة بمجال معين يتم تبادلها ضمن حدوده، ولا يمكن تبادلها مع العملة القانونية، مثل تلك المستخدمة في الألعاب الإلكترونية، وبالرغم من ذلك من الممكن القيام بتبادل هذا النوع من العملة مقابل العملة القانونية أو عملة افتراضية اخرى عن طريق سوق ثانوية موازية للعملة الافتراضية.[41]

2-4-2 النقود الالكترونية Electronic Money: هناك العديد من التعريفات المتعلقة بالنقود الإلكترونية سواء من قبل منظمات دولية أو بنوك مركزية أو باحثين اقتصاديين ومن أبرزها:

1. **بنك التسويات الدولية BIS** : وهي القيمة النقدية المقاسة بوحدات العملات المخزنة فيها وهي عبارة عن نموذج إلكتروني على جهاز إلكتروني بحوزة المستهلك. يمكن أن تكون هذه القيمة الإلكترونية تم شراؤها من قبل المستهلك والاحتفاظ بها على الجهاز ويتم تناقصها كلما استخدم المستهلك جهازه لإجراء عمليات شراء.[42]
2. **البنك الدولي WB:** وسيلة للدفع الإلكتروني مقومة بالعملة القانونية.[43]
3. **-البنك المركزي الاوروبي ECB:** الأموال الإلكترونية هي قيمة نقدية مخزنة إلكترونيًا على النحو الذي تمثله من دين على جهة إصدار الأموال الإلكترونية، والتي يتم إصدارها عند استلام الأموال، بغرض إجراء معاملات الدفع، والتي يتم قبولها من قبل شخص طبيعي أو اعتباري غير الإلكتروني (مصدر المال).[44]

من خلال التعريفات السابقة للنقود الإلكترونية، يمكن القول أن النقود الإلكترونية تمتاز بصفة النقدية المنقولة لها من النقود الورقية القانونية الصادرة عن المؤسسات والبنوك المركزية، فهي عبارة عن تمثيل الكتروني للنقود القانونية، حيث أن إصدارها يتمثل في تحويل شكل النقود من الصفة المادية إلى الصفة الرقمية لاستخدامها كأداة للمدفوعات والتحويلات المالية فيما بين العملاء والمؤسسات المالية التي تصدرها بالاعتماد على الوسائل الإلكترونية، وهي تشكل التزاما على الشركات المصدر لها نتيجة الأموال المدفوعة مسبقا.

-ملاحظة للتميز بين مفهوم كل من النقود الإلكترونية والعملات الافتراضية، فالنقود الإلكترونية هي عبارة عن قيمة نقدية بعملة محددة، تصدر في صورة بيانات إلكترونية، مخزنة على وسائل إلكترونية، وتستعمل كوسيلة للدفع والتحويل، وتحظى بالقبول الواسع. اما اصدار النقود الإلكترونية يتمثل في تحويل شكل النقود من الصورة التقليدية إلى الصورة الإلكترونية، فكل عملة قانونية يمكن أن يتم التعبير عنها بعدة صور نقدية، بحيث ترمز كل صورة إلى قيمة معينة من تلك العملة، ويمكن أن يكون هذا الرمز على صورة مسكوكة معدنية، أو ورقة نقدية، أو مجموعة من

[41] البنك المركزي الأردني، مرجع سابق صفحة 10

42 Bank for International Settlements (BIS), (1996), Implication for central banks of the development of electronic money, Basle, Page 13

43 البنك المركزي الأردني، مرجع سابق صفحة 11

[44] European Central Bank (2019), Crypto-Assets: Implications for financial stability, monetary policy, and payments and market infrastructure,N°223 , May 2019,Page 3

البيانات المخزنة إلكترونيا على وسيلة إلكترونية مثل البطاقات والمحافظ الإلكترونية وغيرها من الوسائل الحديثة للدفع.[45]

الجدول رقم (02) يوضح اهم خصائص النقود الالكترونية التي تميزها عن العملات الافتراضية المشفرة وهي:

	النقود الإلكترونية	العملات المشفرة
الشكل	رقمي	رقمي
وحدة الحساب	العملات التقليدية كالأورو والدولار	عملة مبتكر ة يحددها مطوروها
النوع	مالية	شيء
القبول	من قبل أشخاص غير مصدرها وبشكل واسع	من قبل مجتمعات محدودة تؤمن بقيمتها وتقبل استخدامها
القيمة	ترتبط بإحدى العملات التقليدية	تخضع غالبا للعرض والطلب
الناحية القانونية	خاضعة للتنظيم	غير خاضعة للتنظيم
المصدر للعملة أو النقود	مؤسسات النقود الإلكترونية المخولة قانونيا للقيام بذلك	النظام الذي يضعه مطوروها عبر سلسلة الكتل
احتمال استرداد الأموال في حالات الاحتيال	كبير	لا يمكن استرداد الأموال في حالات الاحتيال وتعقبهم لغياب الجهة المسؤولة عن حماية النظام
الرقابة	تخضع	لا تخضع
أنواع المخاطر	مخاط تشغيلية وتكلفة التطور في التكنولوجيا	مخاط القبول، التقلبات في الأسعار، الاحتيال

عبد الله لعور و عبد الرزاق كبوط ، **العلاقة بين النقود الإلكترونية، العملات الرقمية، العملات الافتراضية والعملات المشفرة** ، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك) ،جامعة الحاج لخضر باتنة 1 ، المجلد : 11العدد: 02 ، سنة 2021 ، صفحة 19

3-4-2 العملات الرقمية القانونية Central Bank Digital Currencies (CBDC) : إن غياب الغطاء القانوني للعملات المشفرة جعل العديد من البنوك المركزية تقف موقف المنتظر والمراقب لما سيؤول إليه مصير هذه العملات، وأن تحظر التعامل والتداول بها او أن تعيد التفكير بإيجاد طريقة مناسبة للاستفادة من الفرص التي تطرحها هذه العملات، خصوصا بعد انتشار العملات الافتراضية المشفرة وأشهرها البيتكوين التي لاقت استحسان المستخدمين لها، لما توفره من مزايا عديدة مرتبطة بالدفع الفوري وإلغاء المركزية والوساطة بين الأطراف ضمن منظومة عمليات الدفع والتحويل المالي وغيرها من المزايا.

حيث بدأت بعض البنوك المركزية في النظر فيما إذا كان بإمكانها، في مرحلة ما في المستقبل، إصدار عملات رقمية خاصة بها. في حين أن توفير وصول أكبر إلى الأشكال الرقمية لالتزامات البنوك المركزية ليس فكرة جديدة تمامًا، فقد كان الدافع وراء النقاش الأخير عددًا من العوامل وتشمل هذه:

[45] البنك المركزي الأردني، مرجع سابق صفحة 12-13

1- الاهتمام بالابتكارات التكنولوجية للقطاع المالي؛
2- ظهور مشاركين جدد في خدمات الدفع والوساطة؛
3- تراجع استخدام النقد في عدد من البلدان؛
4- زيادة الاهتمام بما يسمى الرموز الرقمية الخاصة؛

العملات الرقمية القانونية مصطلحًا مزال قيد التطوير، يتم استخدامه للإشارة إلى عدد من المفاهيم ومع ذلك يعتبر شكلاً جديدًا من أشكال أموال البنك المركزي المقوم بوحدة حساب موجودة ، والتي تعمل كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة، سيكون هذا ابتكارًا لمستخدمي الأغراض العامة ولكن ليس لكيانات البيع بالجملة، تقدم البنوك المركزية بالفعل النقود الرقمية في شكل احتياطيات أو أرصدة حسابات تسوية تحتفظ بها البنوك التجارية وبعض المؤسسات المالية الأخرى في البنك المركزي، هذا المزيج من الأشكال الجديدة والموجودة بالفعل لأموال البنك المركزي يجعل من الصعب تحديد ماهية العملة الرقمية للبنك المركزي بدقة في الواقع ، **وكمفهوم العملة الرقمية للبنك المركزي** هي شكل رقمي لأموال البنك المركزي التي تختلف عن الأرصدة في حسابات الاحتياطي أو حسابات التسوية التقليدية .

- **مزاياها:** ترى العديد من الدراسات أن العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية لها العديد من المزايا من بينها تمكين البنوك المركزية من:
  - خفض كلفة إنجاز المعاملات؛
  - وتحسين مستويات كفاءة نظم المدفوعات؛
  - وزيادة مستويات الشمول المالي؛
  - إلى جانب مكافحة الجرائم المالية متمثلة في عمليات غسيل الأموال وتمويل الارهاب؛

كما يرى بنك التسويات الدولية العديد من المزايا على الصعيد السياسة النقدية:

- زيادة مستويات كفاءة قنوات انتقال السياسة النقدية؛
- تمكين البنوك المركزية للدول المتقدمة من التغلب على مشكلة عدم القدرة على تقليل الحد الأدنى الفعال لأسعار الفائدة، بما يسمح بتحفيز جانب الطلب؛
- زيادة فاعلية السياسة النقدية في حال اتجهت البنوك المركزية إلى رفع تكلفة الاحتفاظ بالنقد؛

- **عيوبها:**

- تقلبات وخروج للأموال المحتفظ بها في صورة ودائع من البنوك، التجارية مع تفضيل أصحابها للاحتفاظ بأموالهم في شكل عملة رقمية للبنك المركزي كونها أكثر ثقة، وهو ما قد يضر عملية خلق النقود التقليدية ويؤثر على إدارة السياسة النقدية، كما قد يؤدي إل أزمات مصرفية.[46]

[46] Bank for International Settlements, **Committee on Payments and Market Infrastructures**, Central bank digital currencies, 2018, Page 3

الجدول رقم (03) يبرز اهم مشاريع إطلاق عملات رقمية صادرة عن البنوك المركزية على مستوى العالم

جزر البهاما	▪ إطلاق البنك المركزي لعملة رقمية يطلق عليها (Sand Dollar) لمساعدة الجزيرة تجاوز الخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية والتي كان اخرها إعصار دوريان. ▪ يقدم المشروع العديد من الفوائد التي يمكن أن تساعد الأفراد والشركات على التعامل مع الأزمات، بما في ذلك امتلاك الوسائل اللازمة لحماية المدخرات والوصول بسرعة إل الموارد المالية وشراء الاحتياجات بعد وقوع الكوارث الطبيعية.
بربادوس	▪ إطلاق الإصدار القائم على تقنية سلسلة الكتل من الدولار البربادوسي سنة 2016
الصين	▪ من المتوقع إطلاق عملة رقمية جديدة صادرة عن البنك المركزي لتسهيل عمليات الدفع الالكتروني قريبا.
فرنسا	▪ يخطط بنك فرنسا لبدء اختبار تجريبي لعملة رقمية.
جزر مارشال	▪ إصدار عملة رقمية صادرة عن البنك المركزي استنادا إلى تقنية سلسة الكتل في المستقبل القريب لزيادة مستويات الشمول المالي.
السعودية والامارات	▪ مشروع عابر لإطلاق عملة رقمية لتسوية المدفوعات عبر الحدود.
السويد	▪ بدء مشروع عام 2017 لدراسة مدى الحاجة لإصدار الكرونة الإلكترونية.
تايلاند	▪ تم تطوير نموذج اولي لعملة رقمية صادرة عن البنوك المركزية لتسوية مدفوعات الجملة ما بين البنوك مع اختبار إمكانية استخدامها في التعاملات عبر الحدود. ▪ لا توجد خطة حاليا لإصدار عملة رقمية لتسوية مدفوعات التجزئة أو الأغراض العامة.
أورجواي	▪ تم تجريب البيزو الالكتروني بنجاح خلال الفترة من نوفمبر 2017 و أبريل 2018

هبة عبد المنعم ، صندوق النقد العربي ، واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية، موجز سياسات: العدد (11) فبراير 2020 ، صفحة 7

4-4-2 العملات الرقمية الثابتة أو المستقرة (Stable coin):

يعتبر مصطلح العملة المستقرة ظاهرة لا تزال قيد التطوير ويفتقر إلى تعريف متفق عليه ، تهدف العملات المستقرة إلى توفير الأمان فيما يتعلق بالعملات الرئيسية التي يتم تكليف البنوك المركزية ذات السمعة الطيبة منها بالحفاظ على القوة الشرائية بمرور الوقت في سوق الأصول المشفرة ، حيث تتميز الأصول المشفرة بتقلبات عالية في الأسعار ، مما يجعلها غير قادرة على أداء الوظائف الثلاث للمال ، وهي العمل كمخزن للقيمة ووسيلة للدفع ووحدة حساب، و لحماية الإيرادات من التقلب في استثمارات الأصول المشفرة ، يعمل مقدمو الخدمات المالية وشركات التكنولوجيا في الآونة الأخيرة على تطوير عملات مستقرة لمعاملات الدفع على نطاق عالمي، على سبيل المثال ، أطلقت شركة Facebook مشروع Libra بهدف تعزيز الوصول المالي للسكان المحرومين وتوفير مدفوعات

تجزئة أسرع وأكثر كفاءة عبر الحدود. تندرج ظاهرة العملات المستقرة الناشئة في النقاش المثير للجدل حول التأثير المحتمل للأصول المشفرة وتكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزع الأساسية (DLT) على النظام المالي، وفي هذا النقاش العام والتحليل، غالبًا ما يتم تجميع الفوائد والتحديات المحتملة من دفتر الأستاذ الموزع DLT والأصول المشفرة معًا، نظرًا لأن كلاهما في بعض الأحيان متشابك تقنيا ومن ناحية المفاهيم.

وعموما يمكن اعطائها تعريف عملي حسب البنك المركزي الاوروبي بانها[47]

" وحدات رقمية للقيمة لا تشكل في حد ذاتها اي شكل من اشكال اي عملية محددة (او سلة منها) ولكن قيمتها عوض عن ذلك ترتبط بمجموعة من ادوات التثبيت بهدف تقليل التذبذبات الحادة في اسعارها".

تختلف أدوات التثبيت، بحسب مستويات الاستقرار المرتبطة بكل أداة من هذه الأدوات وتعقيدها فكلما زادت بساطة أدوات التثبيت، زادت مستويات استقرار الأصول المشفرة المرتبطة بها، وكلما زاد تعقدها، كلما انخفضت مستويات استقرار العملات المستقرة المرتبطة بها، تتطلب أدوات التثبيت البسيطة الأقل تعقدًا وجود عمليات حفظ مركزي للتداولات (Centralized custodian) وتتم في إطار وجود ضمانات.

1-ربط الاصول المشفرة برصيد نقدي من قبل مؤسسة الحفظ الامين (Custodian)على شكل اموال مشفرة (Tokenized Funds).

2-ربط الاصول المشفرة بفئات الاصول التقليدية من الدولار او الأورو

(Collateralized Stable coins off Chain).

أما فيما يتعلق بأدوات التثبيت الاكثر تعقيد ومخاطرة فيها تتم في إطار عمليات التسجيل اللامركزي للتعاملات، دون وجود جهة مصدرة للعملة أو مؤسسة حفظ أمين، وتتمثل هذه في :

- الربط بأحد الأصول المشفرة الأخرى الأكثر استقرار مثل البيتكوين، فيما يعرف بـ (Stable coins On-Chain Collateralized)
- الربط بتوقعات المستخدمين لقيمة الأصول المشفرة او بما يعرف بـ (Algorithmic Stable coins) تتحكم الخوارزميات بعملية خلق وحدات الأصول المشفرة. يتم في إطار هذه الأدوات الاستغناء عن دور البنوك المركزية من خلال عقود ذكية مسؤولة عن التحكم في المعروض النقدي من هذه العملات مستقرة بحسب محددات معرفة مسبقا بالنسبة للنظام.

من حيث أنواع من العملات المستقرة المتداولة، ويوجد منها الاكثر تداولا واقبالا من الجمهور نظرا لارتباط العملة المستقرة بأحد العملات الدولية الأساسية مثل الدولار، أو كان تداولها يتم وفق نظام شفاف وقابل للمراجعة و التدقيق ومن بين هذه العملات (Tether (USDT، Maker DAO, Paxos Standard, Gemini Dollar[48].

[47] Dirk Bullmann, Jonas Klemm, Andrea Pinna , ECB Occasional Paper Series No 230 , In search for stability incrypto-assets , August 2019,page 9,

الملحق رقم (04) يوضح طريقة اصدار عملة رقمية صادرة عن البنوك المركزية

2-4-5 العملات المشفرة:

1-البيتكوين (Bitcoin): بدأت فكرة البيتكوين من شخص مجهول تحت اسم مستعار ساتوشي ناكاموتو عام 2009، والذي صمم البيتكوين كوسيلة للدفع على الشبكات من طرف الى اخر بشكل مباشر، ودون تدخل حكومي او سلطة مركزية فهو شكل من النقد الالكتروني غير انه يتم بطريقة مشفرة.

- الوصف الفني لمعاملة البيتكوين الجوانب التقنية لهذا النظام معقدة وليس من السهل فهمها بدون خلفية تقنية سليمة لذلك، شرح شامل للآلية التقنية الأساسية يمكن **تعريف العملة الإلكترونية** على أنها سلسلة من التوقيعات الرقمية، كل مالك للعملة (Pi) لديه زوج من المفاتيح، أحدهما عام والآخر خاص. يتم حفظ هذه المفاتيح محليًا في ملف، وبالتالي، أي فقدان أو حذف الملف يعني فقدان جميع عملات البيتكوين المرتبطة به أيضًا؛

- يعتمد المخطط على شبكة نظير إلى نظير تشبه BitTorrent ، وهو البروتوكول الشهير لمشاركة الملفات ، مثل الأفلام والألعاب والموسيقى عبر الإنترنت ، يعمل على مستوى عالمي ويمكن استخدامه كعملة لجميع أنواع المعاملات (لكل من السلع والخدمات الافتراضية والحقيقية) ، وبالتالي التنافس مع العملات الرسمية مثل اليورو أو الدولار الأمريكي، يحتفظ النظام بقاعدة بيانات تسرد مزودي المنتجات والخدمات الذين يقبلون حاليًا عملات البيتكوين ، تتراوح هذه المنتجات والخدمات من خدمات الإنترنت والمنتجات عبر الإنترنت إلى السلع المادية (مثل الملابس والإكسسوار والإلكترونيات والكتب وما إلى ذلك) والخدمات المهنية أو خدمات السفر و السياحة؛
- يمكن تقسيم عملات البيتكوين إلى ثمانية منازل عشرية مما يتيح استخدامها في أي نوع من المعاملات، بغض النظر عن القيمة، على الرغم من أن البيتكوين Bitcoin هو مخطط للعملة الافتراضية، إلا أنه يحتوي على بعض الابتكارات التي تجعل استخدامه أكثر شبهاً بالنقود التقليدية ؛
- لا يتم ربط عملات البيتكوين بأي عملة حقيقية، يتم تحديد سعر الصرف حسب العرض والطلب في السوق، هناك العديد من منصات التبادل لشراء عملات البيتكوين التي تعمل في الوقت الفعلي، وتعد Mt.Gox 3 هي منصة تبادل العملات الأكثر استخدامًا وتتيح للمستخدمين تداول الدولار الأمريكي مقابل عملات البيتكوين والعكس صحيح؛
- يعتمد البيتكوين Bitcoin على شبكة لامركزية (P2P) peerto-peer ، أي ليس لديها غرفة مقاصة مركزية ، ولا توجد أي مؤسسات مالية أو مؤسسات أخرى تشارك في المعاملات، يقوم مستخدمو البيتكوين بهذه المهام بأنفسهم. وعلى نفس المنوال، لا توجد سلطة مركزية مسؤولة عن عرض النقود؛

[48] د. هبة عبد المنعم، مرجع سابق صفحة 3.

- يتم تحديد المعروض النقدي من خلال نوع معين من نشاط التعدين، يعتمد ذلك على مقدار الموارد (الكهرباء ووقت وحدة المعالجة المركزية) التي يخصصها عمال المناجم لحل مشكلات رياضية محددة؛
- لبدء استخدام Bitcoins، يحتاج المستخدمون إلى تنزيل البرنامج المجاني والمفتوح المصدر، يتم بعد ذلك تخزين عملات البيتكوين المشترة في محفظة رقمية على كمبيوتر المستخدم، وبالتالي يواجه المستخدمون خطر فقدان أموالهم إذا لم يطبقوا تدابير مناسبة لمكافحة الفيروسات والنسخ الاحتياطي؛
- لدى المستخدمين العديد من الحوافز لاستخدام عملات البيتكوين:

1. المعاملات مجهولة، حيث إن الحسابات غير مسجلة ويتم إرسال عملات البيتكوين مباشرة من جهاز كمبيوتر إلى آخر أيضا، يمكن للمستخدمين إنشاء عناوين بيتكوين متعددة للتمييز أو عزل المعاملات؛
2. يتم تنفيذ المعاملات بشكل أسرع وأرخص من وسائل الدفع التقليدية من رسوم المعاملات إن وجدت منخفضة للغاية ولا يتم فرض رسوم على الحساب المصرفي؛[49]

2-عملة لايتكوين Litecoin : هي ثاني العملات الافتراضية المشفرة ظهورا بعد البيتكوين، تم إطلاقها في تشرين الأول من عام 2011 وبرنامجها كبرنامج البيتكوين مفتوح المصدر (Open Source) إلا أن هناك اختلافين رمي رئيسين بين كلتا العملتين:

- **الأول** يتماثل في سرعة المعاملات، كون أن المعاملات في لايتكوين تتم بشكل اسرع من البيتكوين، حيث يستغرق الوقت اللازم لإنشاء كتلة في البيتكوين حوالي عشر دقائق، بينما يبلغ متوسط وقت إنشاء الكتلة في عملة لايتكوين ما يقارب الدقيقة الواحدة، ويتمثل الاختلاف .
- **الثاني** بالحد الأقصى لعرض العملة، حيث يبلغ عدد القطع الكلي الذي سيتم إصداره من لايتكوين بـ 48 مليون قطعة، وهو أعلى بكثير من الحد الأقصى المحدد في البيتكوين والبالغ 21 مليون قطعة.

البيتكوين كاش Bitcoin Cash (BCH) : هو نقود رقمية لامركزية P2P. تم إنشاؤه في الأول من أغسطس 2017 استنادا إلى خوارزمية SHA-256 PoW الأصلية من Bitcoin ، ولكن مع بعض التغييرات في الكود الأساسي. البيتكوين كاش هو ما يُعرف في مجتمع العملة المشفرة باسم "الانقسام الثابت" لـ Bitcoin blockchain. [50] تعتبر نسخة بديلة من عملة البيتكوين الشهيرة وهي عملة مشفرة يزيد Bitcoin Cash من حجم الكتل و السماح بمعالجة المزيد من المعاملات.

3- الإيثر (ETH) و منصة الاثيريوم (Ethereum) :

تم إطلاق الإيثريوم في يوليو 2015 ، وهي عبارة عن منصة لا مركزية تدير ما يسمى بـ 'العقود الذكية' ، و العقود الذكية هي عقود أو تطبيقات 'ذاتية التنفيذ' تعمل تمامًا كما تمت برمجتها دون أي احتمال للتعطل (أي أن blockchain لا يتم تعطيله أبدًا ، فهو يعمل دائما) أو الرقابة أو الاحتيال أو تدخل طرف ثالث.

[49] virtual currency schemes, Op cit ,Page22- 23
[50] Dr. Robby HOUBEN, Alexande, Op cit r ,page 36

- تمتلك الإيثريوم (Ethereum) قدرة تتجاوز بكثير ما يعادل نقديًا رقميا P2P مثل البيتكوين (Bitcoin) ، بعبارات بسيطة، يشبه إلى حد كبير نظام تشغيل الهاتف الذكي الذي يمكن بناء تطبيقات برمجية فوقه، من الناحية الفنية فإن منصة الإيثريوم نفسها ليست عملة مشفرة، ومع ذلك مثل سلاسل الكتل المفتوحة الأخرى غير المرخصة، تتطلب الإيثريوم شكلاً من أشكال القيمة على السلسلة لتحفيز التحقق من صحة المعاملات داخل الشبكة (أي شكل من أشكال الدفع لعقد الشبكة التي تنفذ العمليات)، هذا هو المكان الذي تدخل فيه العملة المشفرة الأصلية 'الأثير' (ETH) في الإيثريوم (Ethereum) لا تسمح الأثير (ETH) ببناء العقود الذكية على منصة الاثيريوم (Ethereum) فقط (أي أنها تغذيها) ، ولكنها تعمل أيضًا كوسيط للتبادل (حيث يتم شراء العديد من الرموز المميزة باستخدام الأثير (ETH)). مثل Bitcoin، تم تعدين جزء كبير من الإيثر مسبقًا (أي تم تعدينه / إنشاؤه قبل إطلاق العملة رسميًا للجمهور) من قبل مخترعيه وبيعه في مزاد جماعي لدفع تكاليف التطوير وتمويل مؤسسة Ethereum؛
- تعمل الاثيريوم على بلوكتشين مفتوح وغير مصرح به تمامًا مثل البيتكوين (Bitcoin) ، ان الإيثريوم هو مثال بارز على بلوكتشين مفتوح وغير مصرح به حيث يمكن لأي شخص الانضمام إلى شبكة الإيثريوم أو مغادرتها كما يشاء ، دون الحاجة إلى الحصول على موافقة مسبقة من أي كيان؛
- الإيثر (ETH) قابل للتحويل مباشرة إلى عملة ورقية يمكن شراء الإيثر (ETH) وتحويله إلى عملة ورقية في العديد من بورصات العملات المشفرة على سبيل المثال Coinbase، Kraken .... ؛
- الأثير (ETH) هي وسيلة للتبادل مثل البيتكوين (Bitcoin)، يتم قبول الأثير (ETH) كوسيلة للدفع من قبل عدد متزايد من التجار مثل TapJets، Overstock ، لذلك فهي أيضًا وسيلة تبادل؛
- الأثير (ETH) هي عملة مجهولة المصدر تمامًا مثل البيتكوين (Bitcoin)، يمكن تصنيف الأثير (ETH) على أنه عملة مجهولة المصدر أو اسم مستعار؛[51]

4- العملة المشفرة XRP ومنصة الريبل Ripple: هي منصة دفع رقمية مفتوحة المصدر P2P تسمح بالتحويلات شبه الفورية للعملة بغض النظر عن شكلها (مثل الدولار الأمريكي والين الياباني و البيتكوين ...) ، تم إطلاقها في عام 2012 من قبل شركة Ripple الخاصة المسؤولة عن التطوير الإضافي لبروتوكول Ripple ، وهي أول شركة على الإطلاق تحصل على 'ترخيص BitLicense' لحالة استخدام مؤسسي للأصول الرقمية من إدارة الخدمات المالية في نيويورك، كما أنها تحصل على الدعم من عدد من اللاعبين الكبار في صناعة الخدمات المالية ، مثل Bank of America Merill Lynch ، و Santander ، وبعد إنشاء الريبل Ripple ، أطلق مخترعوا الريبل Ripple العملة المشفرة XRP.

Dr. Robby HOUBEN, Alexander SNYERS, , Op cit ,page 33-34

- تم بناء XRP ليصبح عملة جسر للسماح للمؤسسات المالية بتسوية المدفوعات عبر الحدود بشكل أسرع وأرخص بكثير مما يمكنها باستخدام شبكات الدفع العالمية الموجودة اليوم، والتي يمكن أن تكون بطيئة وتشمل العديد من الوسطاء (مثل البنوك).

- ومع ذلك من الناحية العملية لا تحتاج منصة الدفع الخاصة بـ Ripple إلى عملة جسر للعمل فعليا، وفقًا لـ Ripple ، يمكن لـ XRP التعامل مع أكثر من 1500 معاملة في الثانية.

- الريبل (XRP) قابل للتحويل مباشرة إلى عملة ورقية مثل Bitcoin ، يمكن تحويل XRP مباشرة إلى عملة ورقية في العديد من عمليات تبادل العملات (مثل Kraken و LiteBit و Anycoin Direct و Bitsane).

- الريبل (XRP) هي وسيلة تبادل يتم قبول الريبل (XRP) كوسيلة للدفع من قبل عدد متزايد من التجار (عبر الإنترنت) لمختلف السلع والخدمات (مثل السجائر الإلكترونية ، والعسل ، والقهوة...).

ملحق رقم (05) يوضح طريقة تحويل الاموال عن طريق الريبل Ripple

5- الستلر Stellar والعملة المشفرة (XLM Lumen):[52] مثل ريبل Ripple، ستلر Stellar هي بنية تحتية مدفوعة مفتوحة المصدر وموزعة، تم إنشاء Stellar في عام 2014 من قبل أحد المؤسسين لشركة Ripple وهدفها هو ربط الناس بخدمات مالية منخفضة التكلفة لمحاربة الفقر وتطوير الإمكانات الفردية، يمكن أيضًا استخدام ستلر Stellar لبناء عقود ذكية. لا يعتمد على آلية إجماع، ولكن له بروتوكول إجماع خاص به.

- ستلر Stellarهي موطن العملة المشفرة Lumen XLM ، يتم استخدام Lumens للدفع مقابل المعاملات على شبكة Stellar و تساهم في القدرة على نقل الأموال حول العالم وإجراء المعاملات بين العملات المختلفة بسرعة وأمان ، يتم دعم تطويرستلر Stellar من قبل منظمة Stellar.org غير الربحية (تأسست في 2014 كمؤسسة غير ربحية غير مالية في ولاية ديلاويرDelaware الأمريكية) ، مما يساهم في تطوير الأدوات والمبادرات الاجتماعية الجيدة حول شبكة Stellar ، على غرار العملة المشفرة XRP من Ripple ، فإن إجمالي المعروض من Stellar Lumens 'مُلْغَم مسبقًا'. وهي مملوكة من قبل Stellar.org الذي تم تكليفه بتوزيع Lumens مجانًا بطريقة حسابية.[53]

[52] Dr. Robby HOUBEN, Alexander SNYERS, , Op cit ; page35,36
[53] Dr. Robby HOUBEN, Alexander SNYERS, Op cit ; page39

المبحث الثاني: عموميات حول الشمول المالي financial inclusion.

مقدمة : منذ عام 2010 ، قادت مجموعة العشرين والبنك الدولي بمبادرة زيادة الشمول المالي في البلدان النامية للمساعدة في الحد من مستويات الفقر في الاقتصادات النامية والصاعدة يعتبر الشمول المالي مكونًا مهمًا للتنمية المالية ، ومع ذلك فإنه يلعب دورًا مهمًا في الحد من الفقر وعدم المساواة من خلال التوفير السهل والآمن للمنتجات والخدمات المالية ، مثل المدخرات والائتمان المصرفي والتأمين والمدفوعات، وتؤدي هذه المزايا الكبيرة الى تحسين الظروف المعيشية للأسر عند الاستخدام العقلاني ، الشمول المالي هو مظهر قوي لاهتمام السلطات العامة بالحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل من خلال الوصول إلى التمويل لجميع شرائح المجتمع ، كما يساعد الشمول المالي على إرساء الأساس للتنمية الوطنية المستدامة والعادلة ، وتجدر الإشارة إلى أنه في الاقتصادات التي يسود فيها عدد كبير من الأشخاص خارج النظام المالي ، كما هو الحال في بعض بلدان النامية والناشئة ، يكون تمويل أنشطة تنظيم المشاريع مشروطة بالثروة الفردية أو العائلية.

المطلب الاول: ماهية وابعاد ومؤشرات الشمول المالي.

1- ماهية وابعاد ومؤشرات الشمول المالي

1-1 نشأة الشمول المالي و تطوره: ظهر مصطلح الشمول المالي أول مرة عام 1993م في دراسة لـ **ليشون وثرفت** عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا ، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية وخلال تسعينات القرن الماضي، ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعو بات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغيري المصرفية، وفي عام 1999 م استخدم مصطلح الشمول الماي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرئ إقصاؤهم بشكل قصري من الشمول المالي و إيجاد السبل الكفيلة للتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء ولا يهتم بمن اختاروا قصاء أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية.

ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 ، وتمتثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح ذلك بالإضافة الى حث مزودي الخدمات المالية على توفري خدمات متنوعة ومبتكرة وبتكلفة منخفضة وتبنت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية المالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية و تسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، وفي سنة 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع

ومدفوعات التجزئة المبتكرة، كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ومؤسسة التمويل الدولية برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي .

عملت العديد من الحكومات على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة حيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة والشمولية في التشريعات الحالية واتباع نهج شامل يقوم على تشريعات عادلة وشفافة لضمان حقوق مستهلكي الخدمات المالية.

وكانت المملكة المتحدة وماليزيا من أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم سنة 2003، وتسعى العديد من الدول النامية والمتقدمة حاليا لتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي.[54]

2-1-تعريف الشمول المالي: يمثل الشمول المالي موضوعاً متكرراً لمناقشات السياسة العامة منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي وبداية القرن الحادي والعشرين، عندما قامت منظمات تمويل التنمية بدعمها المتسارع والمكثف للائتمان متناهي الصغر مثل تقديم القروض الصغيرة للأشخاص الذين يفتقرون إلى مصدر ثابت للدخل.

- وفي الآونة الأخيرة، تطور مفهوم الشمول المالي ليشمل التمويل المتناهي الصغر على نطاق أوسع، إلى جانب النفاذ إلى الخدمات المالية الأساسية مثل المدخرات. ويهدف الشمول المالي الآن إلى زيادة نطاق الخدمات المالية، مثل حسابات التوفير والائتمان والتأمين والمدفوعات والتحويلات والمنتجات المالية الأخرى، للجميع باختلاف فئاتهم او أوضاعهم الاجتماعية، ويشمل خاصة الأفراد غير المستفيدين من الخدمات المصرفية التقليدية، بالإضافة إلى الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ومفهوم الشمولية يعني الوصول إليهم بشكل دائم وبتكلفة معقولة

وقد تعدد التعريفات حول الشمول المالي نذكر منها:

- الشمول المالي حسب تقريره لسنة 2014 تحت عنوان تقرير التنمية المالية العالمية Global Financial Developement Report يعرف البنك الدولي الشمول المالي على انه " نسبة الأشخاص او الشركات التي تستخدم الخدمات المالية.[55]
- كذلك يعرف الشمول المالي بأنه توافر وتكافؤ الفرص للوصول إلى الخدمات المالية، يشير الشمول المالي إلى عملية يمكن للأفراد والشركات من خلالها الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة وبأسعار معقولة، وفي الوقت المناسب.[56]

[54] د. حسيني جازية ، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية ، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقي ، المجلد 16 العدد 23 ، سنة 2020 ،صفحة 99

[55] هولين جاو الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، مجلة اخبار الاتحاد المقال الافتتاحي (ITU NEWS MAGAZINE N3,2021) ، العدد 3 لسنة 2021 ، صفحة 3.

[56] د. جلال الدين بن رجب ، تقرير لصندوق النقد العربي - دراسة حول احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي و الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ، جوان 2018 ، صفحة 4.

- ويعرف مصطلح الشمول المالي على انه "عملية تمكين مختلف الافراد والمؤسسات من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجديدة والمبتكرة «وبتكاليف مختلفة بواسطة الأساليب والابتكارات، ومن خلال الثقافة المالية بهدف تعزيز الرفاهية المالية وتحقيق الشمول الاقتصادي والاجتماعي.[57]

من خلال التعاريف السابقة نجد المصطلح الشمول المالي يدور حول أربعة محاور أساسية لتعزيز ونمو الشمول المالي:

2-المحاور الأساسية للشمول المالي:

2-1تعتبر القيادة القوية: (ذات البصيرة أو الكاريزمية) مهمة لتحقيق أهداف الشمول المالي، تتطلب سياسات الشمول المالي وقتًا لتحقيق إمكاناتها الكاملة، لذلك من الضروري وجود رؤية طويلة المدى ونهج جيد التنسيق وهو النهج القائم على تحقيق الهدف.

2-2 بنية تحتية مالية قوية: حيث تعتبر من اهم الركائز لزيادة سرعة الشمول المالي، ويتطلب دعم هذه البنية جملة من التشريعات والوسائل والآليات تمكنها من تلبية متطلبات الشمول المالي تتضمن ما يلي:

- ✓ منظومة من التشريعات الملائمة، مدعمة بجملة من التعليمات والقوانين التي تعزز الشمول المالي؛
- ✓ شبكة لفروع الخدمات المالية المختلفة والحديثة ذات الانتشار الجغرافي الواسع تشمل خدمات الهاتف النقال وكذلك فروع البنوك والصرفات الآلية ATM، بالإضافة انتشار نقاط البيع وتوفر خدمات التامين وغيرها؛
- ✓ جودة وتوفر وسائل ونظم الدفع والتسوية الالكترونية، لتبسيط عملية الحصول على الخدمات المالية؛
- ✓ توفر قواعد بيانات مالية وإدارية شاملة وآمنة خاصة بالأفراد والمؤسسات؛
- ✓ الاعتماد على تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الالكترونية من اجل تقديم خدمات مالية ذات تكاليف منخفضة؛

2-3 الحماية المالية للمستهلك: ويقصد بها

- ✓ العدالة والشفافية وذلك بتسهيل الحصول على الخدمات المالية ذات الجودة العالية وبأقل التكاليف.
- ✓ تزويد المستهلك بالمعلومات المالية الكافية والضرورية بالإضافة من الاستفادة من الاستشارة المالية.
- ✓ الحق في حماية بياناته المالية.
- ✓ حصول الفئات المهمشة تثقيف مالي مناسب. [58]

2-4 تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي متطلبات فئات المجتمع: وخاصة تلبية حاجيات الفئات الهشة والمؤسسات الناشئة، واشراكها في النظام المالي من خلال تخفيض العمولات والرسوم على الخدمات المقدمة وتعزيز المنافسة.

[57] Ghaith N. Al-Eitan - Bassam Al-Own and Tareq Bani-Khalid ,Financial Inclusion Indicators Affect Profitability of Jordanian Commercial Banks, Journal Economies 2022 10 /38 , Page 1 .

[58] د. زواويد لزهاري ، مرجع سابق صفحة 9.

5-2 الوعي المالي: ويعني رفع مستويات التعليم والوعي المالي، بمساهمة الجهات الحكومية والقطاع الخاص، ثم تقييمه وقياس مدى نجاحه.[59]

3-ابعاد ومؤشرات الشمول المالي: **الجدول رقم (04) أبعاد الشمول المالي حسب البنك الدولي**

ابعاد الشمول المالي		مؤشرات قياسه
1	استخدام الحسابات المصرفية	✓ نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات لدى المؤسسات الرسمية من بنوك ومكاتب بريد ومؤسسات التمويل الصغرى. ✓ نوع الحسابات (شخصية او تجارية). ✓ عدد المعاملات (الايداع والسحب). ✓ طريقة الوصول الى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الالي والفروع البنكية)
2	الادخار	✓ النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهرا الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها) ✓ النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهرا الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة. ✓ النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك على سبيل المثال، ادخار منزلي خلال 12 شهرا الماضية.
3	الاقتراض	✓ النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا خلال 12 شهرا الماضية من مؤسسة مالية رسمية. ✓ النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا خلال 12 شهرا الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء.
4	المدفوعات	✓ النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية خلال 12 شهرا الماضية. ✓ النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهرا الماضية. ✓ النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال خلال 12 شهرا الماضية.
5	التأمين	✓ النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم. ✓ النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم ومحاصيلهم ومواشيهم من الكوارث الطبيعية.

د. جلال الدين بن رجب، تقرير لصندوق النقد العربي، مرجع سابق صفحة 3-4

[59] ط.د ازناق فاطمة و ط.د بريش رابح ، ملخص مداخلة دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي ، مرجع سابق ، صفحة 6.

المطلب الثاني: أهمية واهداف وركائز الشمول المالي:

1-أهمية الشمول المالي:

لقد انبثق الشمول المالي بوصفه نموذجا جديد للنمو و التطور الاقتصادي حيث لعب دورا مهما في ابعاد مشكلة الفقر عن الدول النامية ، فهو يشير الى توفير الخدمات المالية الى غالبية السكان على اختلاف فئاتهم الاجتماعية او العمرية ، وفقا لشروط و إمكانيات مقبولة ، حيث اصبح الشمول المالي أولوية خاصة على الجانب الاقتصادي و الاجتماعي للدول ، مما له من اثر إيجابي على تقدم المجتمع وتقليص الفجوة المالية بين السكان الأغنياء و الفقراء ، حيث تلعب المؤسسات المالية دور رئيسيا في هذا الوصول المالي و تحسين الظروف المالية و المعيشية للفقراء و الفئات الهشة ومنه تحقيق نمو وازدهار اقتصادي .[60]

- ويعكس أهمية الشمول المالي هو تأسيس اتحاد الشمول المالي Alliance for Financial Inclusion و هي الشبكة الأكبر والأكثر انتشارا عالميا لصناع سياسة الشمول المالي تتكون من بلدان نامية و ناشئة و الذين يعملون معا من اجل زيادة الوصول الى الخدمات المالية الملائمة للفقراء، ولقد تم تأسيس هذه المنظمة الرائدة في العالم بشأن سياسة وتنظيم الاشتراكات المالية، تقوم بتمكين صانعي السياسات لزيادة الوصول إلى الخدمات المالية عالية الجودة واستخدامها من خلال الصياغة والتنفيذ والدعوة العالمية للسياسات المستدامة والشاملة[23] وقد تأسس هذا الاتحاد سنة 2008 م ليصل عدد أعضائه الى 101 مؤسسة من 89 دولة عضو لدى المنظمة سبع مجموعات عمل:

- ✓ مجموعة عمل تمكين المستهلك وسلوك السوق (CEMC) .
- ✓ مجموعة عمل الخدمات المالية الرقمية (DFS).
- ✓ مجموعة عمل بيانات الشمول المالي (FID) -مجموعة تعلم الأقران لاستراتيجية الشمول المالي (FIS).
- ✓ الفريق العامل المعني بتناسب المعايير العالمية.
- ✓ مجموعة العمل الشاملة للتمويل الأخضر.
- ✓ مجموعة عمل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ملحق رقم (06) يوضح هيكلية اتحاد الشمول المالي AFI

- مما تقدم يمكن تلخيص أهمية الشمول المالي في النقاط التالية:

- **كونه السبيل الى كسر حلقة الفقر المفرغة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة**: وذلك بإعطاء الفئات المحرومة وذوي الدخل المنخفض دفعة قوية نحو الخروج من دائرة الفقر، وإعطاء القطاعات الضعيفة فرصة الإنتاج وإبراز

[60] كيلان إسماعيل عبدالله م. نهى صافي عبد، دور الوعي المالي الرقمي في تحقيق الشمول المالي في ظل جائحة (كوفيد19)، لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية ، المجلد 1 ، العدد 5 ، 2021 ، صفحة 221

امكانياتها، فتعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، وتمويل المشروعات الصغيرة، والحد من الفقر وزيادة المساواة، وتوفر فرص العمل، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

- **الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي** : حيث أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى تمكن مختلف شرائح المجتمع من الحصول على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية، اذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي، ذلك أن النظام المالي الذي لا يشمل كافة الشرائح السكانية لا يمكنه تقديم المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع، ومن ثم زيادة احتمالية تعرضه للصدمات المالية وتنخفض قدرته علي تحقيق الاستقرار، ومن ثم فإن تحقيق الشمول المالي يدعم الاستقرار المالي.

- **الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية**: وهذا من خلال تنويع منتجاتها وزيادة الاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من الزبائن والعملاء.

- **يهتم الشمول المالي بالجانب الاجتماعي:** وذلك عن طريق الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل من خلال حصولهم على المنتجات المالية بشكل عادل وبأسعار منخفضة وبالتالي تنمية أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.[61]

2-اهداف الشمول المالي:

تتمثل اهداف الشمول المالي في توفير الوصول لمختلف الخدمات المالية مثل فتح الحسابات المصرفية وعمليات التامين المختلفة واداء المدفوعات و التحويلات المالية و الحصول على الاستشارات المالية و الائتمانية المختلفة، بالإضافة الى الاستفادة من خدمات السوق المالية الرسمية وبالتالي حماية وابعاد المستبعدين من السوق الرسمية وابعادهم عن قنوات السوق غير الرسمية وقد حدد الامم المتحدة اهداف الشمول المالي في النقاط التالية:

- ✓ خدمات ذات جودة عالية وكلفة مقبولة بالنسبة لجميع العائلات؛
- ✓ الوصول الى مؤسسات سليمة وآمنة وتخضع لتعليمات واضحة ومعايير اداء الصناعة؛
- ✓ الاستدامة المالية والمؤسساتية؛
- ✓ جو المنافسة لضمان قدرة الزبائن على الاختيار وتحمل التكلفة؛

ونظرا لدور الخدمات المالية الرقمية الايجابي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، يبرز دور الشمول المالي الرقمي في تطوير وزيادة وتيرة التنمية من خلال اهدافه:

[61] مفتاح غزال - مراد بركات ، الثقافة المالية كآلية أساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية ، مجلة أبحاث اقتصادية معاصر ، جامعة الجزائر 3 ، 03 (01) 2020 ، صفحة 48.

1- وضع إطار قانوني وتنظيمي يسمح لمعظم فئات المجتمع بالاستفادة من الخدمات المالية الرقمية في ظل بيئة تنافسية، مع مراعاة السماح بوصول المؤسسات غير المصرفية للبنية التحتية للمدفوعات الوطنية واصدار النقود الالكترونية؛

2- الاستثمار في البنية التحتية الاساسية لتطوير الخدمات المالية الرقمية، مثل توسيع شبكات الهاتف النقال خاصتا على المناطق النائية، تطوير شبكات الوكلاء والفروع لتلبية عمليات السحب والايداع على المستوى المحلي؛

3- زيادة النطاق تحديد الهوية الرقمية ، بما في ذلك انظمة البصة الالكترونية ؛

4- توسيع واجهات التطبيقات وهي وسائل متاحة للجمهور حتى يتسنى لمطوري البرامج والتطبيقات من تمكين هذه التطبيقات مع التواصل مع بعضها البعض؛[62]

3-الركائز الأساسية للشمول المالي: وتتمثل هذه الركائز التي يقوم عليها الشمول المالي هي :

1- **توفير بنية مالية تحتية قوية:** يُعد توفير بنية مالية تحتية قوية، لتلبية متطلبات الشمول المالي، أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة له، ويتعين تحديد أولويات تجهيز البنية التحتية، لتعزيز النمو الاقتصادي وتيسير وصول المواطنين إلى الخدمات المالية، تتضمن الأولويات:

- توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل التعليمات واللوائح التي تنظم ما سلف من أولويات.
- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات، بالأخص للتمويل المتناهي الصغر. ذلك بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل وكلاء البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرفات الآلية،
- تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية، لتسهيل تنفيذ العمليات المالية، وتسويتها بين المقدمين في الموعد المناسب لضمان استمرار تقديم الخدمات المالية.
- العمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات، من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة قليلة وفاعلية عالية.

2- **الحماية المالية للمستهلك:** نظرا لنمو وتطور القطاع المالي، وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء، والتطور الذي شهدته الأدوات المالية الالكترونية، والتوسع في تلك الخدمات، فقد حظي مفهوم حماية المستهلك مالياً، باهتمام كبير مؤخرا، وتهدف القواعد الصادرة في هذا الشأن، إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي، بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وذلك من خلال:

[62] . كيلان إسماعيل عبدالله نهى صافي عبد النور ، دور الوعي المالي الرقمي في تحقيق الشمول المالي في ظل جائحة (كوفيد19)، لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، المجلد 1، العدد 5، 2021. ، صفحة 222

• التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة، بالإضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية؛

• توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية، وبما يكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج؛

• حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم؛

• توفير آليات للتعامل مع شكاوى العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة، وفعالة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب؛

3- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع : يعتبر ذلك أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي، من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها، وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، أخذاً في الاعتبار ما يأتي:

• مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين، عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، قبل طرحها والتسويق لها، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة، تعتمد على الإقراض، الادخار والتأمين ووسائل الدفع، بالإضافة للتمويل؛

• التشجيع على المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية لتوفير المزيد من الخيارات للعملاء ولتعزيز التنافسية بين المؤسسات المالية للحفاظ على الخدمات بجودة عالية، وبما يم ّكن العملاء من الاختيار بين المنتجات بسهولة وبتكاليف معقولة؛

• تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة، المفروضة على العملاء، وكذا الخدمات المالية غير المناسبة التي تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات؛

4- التثقيف المالي : يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية، من خلال إعداد استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، وتطوير هذه الاستراتيجية من قبل جهات حكومية عدة، إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة، وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصة المشروعات الصغيرة والشباب والنساء.

• ويهدف التثقيف المالي إلى ايجاد نظام تعليم مالي متكامل، والوصول إلى مجتمع مثقف مالياً، يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع، حيث يساعد التثقيف المالي المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة، فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر.[63]

[63] د.حسيني جازية مرجع سابق،صفحة 100 -101

الشكل رقم (10) يوضح اهم ركائز الشمول المالي

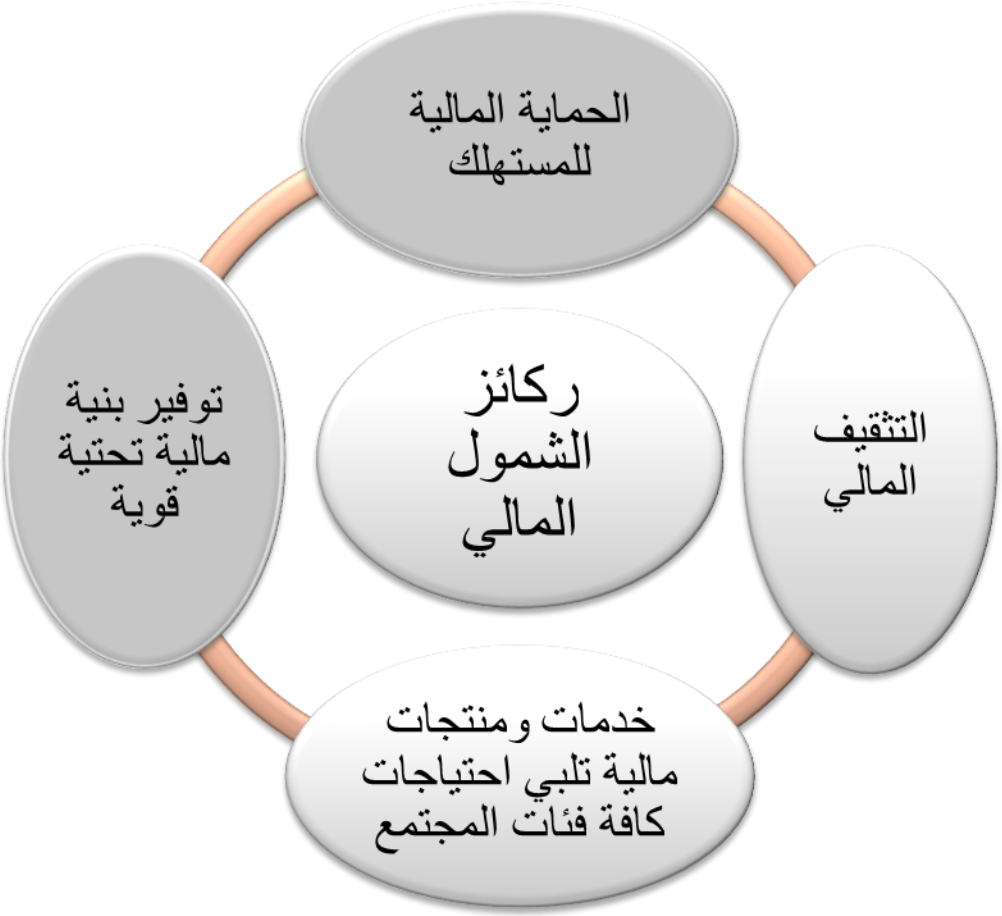

من اعداد الطلبة وفق معلومات سابقة

المطلب الثالث: فوائد تحقيق الشمول المالي.

1-فوائد تحقيق الشمول المالي الرقمي: يوفر الشمول المالي الرقمي مجموعة واسعة من الفوائد وهي:

- توفير الوصول إلى جميع أنواع الخدمات المالية الرسمية من مدفوعات وتحويلات ومدخرات والائتمان والتأمين والأوراق المالية ... إلخ ؛
- تشجيع المدفوعات الرقمية والتحويلات والادخار والائتمان والتأمين والاستثمارات؛
- تشجيع المدفوعات الرقمية من الحكومة إلى الاشخاص، مثل التحويلات النقدية المشروطة والتحويلات النقدية غير المشروطة.
- انخفاض تكلفة المعاملات الرقمية للعملاء ومقدمي الخدمات المالية الرقمية؛

- السماح بالخدمات المالية المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات العملاء الفقراء وظروفهم المالية على سبيل المثال ، السماح بالتحويل الرقمي لمبالغ صغيرة من المال (على سبيل المثال 1.86 سنتًا) وتوفير مبالغ ضئيلة (على سبيل المثال 0.50 دولار) ، الأمر الذي سيكون صعبًا باستخدام النقود ؛
- الحد من مخاطر الخسارة والسرقة والجرائم المالية الأخرى التي تسببها المعاملات النقدية؛
- انخفاض التكلفة المرتبطة بالتعامل النقدي واستخدام مقدمي الخدمات غير الرسميين؛
- تخفيض الأموال المزيفة التي يتم تداولها على الفقراء من الأفراد والأسر؛
- يعزز التمكين الاقتصادي من خلال تمكين ملكية الأصول وتراكم رأس المال؛
- يعزز النمو والاستقرار للاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق الكلي وزيادة تحصيل الإيرادات الضريبية.[64]
- للشمول المالي فوائد عديدة للأسر الفقيرة حيث يوفر للأفراد ذوي الدخل المنخفض إمكانية الادخار للمستقبل الذي يعزز الاستقرار في التمويل الشخصي؛
- ارتفاع مستوى استخدام الودائع المصرفية مما يساهم في تأمين قاعدة ودائع أكثر استقرارًا للبنوك في أوقات الشدة؛
- يمكن أيضا زيادة الشمول المالي من تزويد الأسر الفقيرة بفرص لبناء مدخرات، بإجراء استثمارات والحصول على الائتمان، كما يمكّنهم الشمول المالي من التعامل مع صدمات الدخل في حالات الطوارئ غير المتوقعة مثل المرض أو فقدان الوظيفة؛

أيضا للشمول المالي آثار إيجابية على المالية :

- الاستقرار عن طريق تقليل مخاطر مسايرة التقلبات الدورية ؛
- زيادة كبيرة في عدد صغار المدخرين من خلال زيادة الشمول المالي؛
- من شأنه أن يزيد من حجم واستقرار قاعدة الودائع للبنوك التي من شأنها أن تقلل من اعتماد البنوك على "غير الأساسية" في التمويل ، الذي يميل إلى أن يكون أكثر تقلبًا أثناء الأزمات ، وبالتالي تحسين استقرار النظام المصرفي؛
- كذلك فإن الفئات ذات الدخل المنخفض محصنة نسبيًا من التقلبات في الدورات الاقتصادية ، وإدراجها في القطاع المالي سيقوم بتحسين استقرار قواعد الودائع والقروض في النظام مالي. ؛
- تمثيل المؤسسات التي تلبي احتياجات الدنيا للأفراد إلى البقاء على قيد الحياة من خلال الأزمات الكلية بشكل جيد وتساعد على استدامة الاقتصاد المحلي؛
- اي نقص الحصول على الائتمان المناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وأصحاب المشاريع الصغيرة له آثار سلبية على نمو العمالة الإجمالي لأن هذه الشركات تميل إلى العمالة في عملياتها؛

[64] Peterson K. Ozili, ,University of Essex**, Digital Financial Inclusion,** Research Gate, January 2022 ,page 8

- يمكن لزيادة مستويات الشمول المالي أن تسهل زيادة مشاركة قطاعات الاقتصاد المختلفة في القطاع المالي الرسمي للنظام ومع زيادة حصة القطاع المالي الرسمي، فإنه يعزز الحجة لاستخدام سعر الفائدة كأحد أداة سياسية رئيسية لاستقرار الاقتصاد الكلي، وهو أمر إيجابي.[65]

2-معوقات تحقيق الشمول المالي الرقمي

1-مشكلة الاستبعاد المالي الطوعي ان استبعاد الفقراء من النظام المالي الرسمي في بعض البلدان النامية قد يكون استبعاد مالي طوعي حيث قد يرفض بعض الأفراد الفقراء من السكان غير المتعاملين مع البنوك طواعية المشاركة في النظام المالي الرسمي إما لأنهم :

- لا يريدون طواعية التعامل مباشرة مع البنوك أو شركات الإنترنت؛
- أو لقلة وعيهم بفوائد التمويل الرقمي للخدمات ؛
- أو ليس لديهم درجة ائتمانية جيدة للحصول على قرض أو تسهيلات ائتمانية بسعر فائدة منخفض من البنوك ومؤسسات الائتمان في القطاع المالي الرسمي ؛
- أو لافتقارهم إلى التعليم حول كيفية استخدام التمويل الرقمي والمنصات وافتقارها إلى التثقيف حول فوائد ومخاطر خدمات التمويل الرقمي ، لن يستخدم هؤلاء الأفراد نظامًا أو منتجًا أو خدمة لا يفهمونها. أيًا كان الحال ، يحتاج منظمو النظام المالي في البلدان النامية إلى إيجاد طرق لحل مشكلة الاستبعاد المالي الطوعي ، يحدث الإقصاء المالي الطوعي عندما لا يرغب الأفراد الفقراء طواعية في المشاركة في القطاع الرسمي على الرغم من إدراكهم للفوائد الاقتصادية والراحة التي يجلبها لهم؛

قد يكون الإقصاء المالي الطوعي ناتجًا عن إخفاقات السوق الحالية والحواجز الهيكلية وغير السوقية التي تمنع الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية في الدولة ، يمكن أن تكون مشكلة الاستبعاد المالي الطوعي (أو المالي الرقمي) أكبر في البلدان التي تعاني من أزمات مصرفية متكررة ، وفي البلدان التي تشهد تكرارًا لعمليات الاحتيال الاقتصادي والمالي ، وخاصة الاحتيال عبر الإنترنت ، عندما يفتقر الأفراد الفقراء إلى الثقة في استقرار النظام المالي ، فلن يكون لديهم حافز يذكر للمشاركة في النظام المالي الرسمي ، ناهيك عن النظام المالي الرقمي.

2-الفروق في مستوى الدخل يمكن أن تؤدي الفروق في مستوى الدخل إلى فوائد غير متناسبة للشمول المالي بين السكان حيث يميل الأفراد ذوي الدخل المرتفع ومستويات التعليم العالي إلى الاستفادة أكثر من زيادة الشمول المالي.

3-مع استمرار ظهور المزيد من شركات التكنولوجيا المالية، فان ضعف الشمول المالي الرقمي يتمثل في الافتقار إلى الوصول إلى النطاق الرقمي العريض عالية الجودة وبأسعار معقولة والمتاح لمعظم الأفراد والشركات، غالبًا ما يكون هذا بسبب الإطار التنظيمي الضعيف والبنية التحتية غير الكافية التي تحتاج إلى معالجة والتخفيف من حدتها.

[65] Peterson K. Ozili, University of Essex,Impact of digital finance on financial inclusion and stability, Borsa Istanbul Review , March 2018,page 331

4-هناك خطر يتمثل في أن الشمول المالي الرقمي ، إذا قادته شركات التكنولوجيا المالية الربحية أو المؤسسات المالية التقليدية ، قد ينتهي به الأمر إلى إعادة تشكيل صناعة الخدمات المالية بطرق تؤدي إلى نتائج معاكسة لتلك التي تتوقعها أو ترغب فيها الوكالات (البنك الدولي ، سيجاب) للمساعدة في الحد من الفقر المتوقع والمطلوب ، حيث تعتبر البنوك الهادفة للربح ومقدمي التكنولوجيا المالية الناشئة بشكل عام موردين فعالين للخدمات المالية الرقمية بسبب تفوقهم التكنولوجي واقتصاديات النطاق ومزايا الحجم ، لأن هؤلاء الموردين هم في الغالب شركات هادفة للربح ، فهناك مخاوف من أن تقدم هذه الاخيرة خدمات مالية رقمية للفقراء بطرق يمكن أن تخلق عوامل خارجية باهظة التكلفة سيتعين على الحكومة تمويلها خاصة إذا أصبحت التكلفة الخارجية منتظمة ، وكانت النتيجة التوقع المتأخر مشكلة المشتقات الائتمانية في عام 2008 ، وهي أداة مخصصة لتقاسم مخاطر تقلبات السوق والتي أدت لاحقًا إلى نتائج أدت إلى تفجير النظام المالي العالمي ،حيث يجب أن يكون هناك نظام تنظيمي قوي لمراقبة التمويل الرقمي وأهدافه الشمولية .

5-معوقات تنظيمية سيطرح الشمول المالي الرقمي العديد من القضايا للمنظمين ، ولا سيما الهيئة التنظيمية للبنك وهيئة تنظيم الاتصالات، سيواجهون تحديات جديدة عند تعزيز الشمول المالي الرقمي. سيحتاج المنظمون إلى التواصل والتعاون مع بعضهم البعض لإيجاد حلول للمسائل التنظيمية، تتضمن بعض القضايا التنظيمية ما يلي:

التأكد من أن شبكات الوكلاء الرقمية لا تستغل العملاء الباحثين عن خدمات مالية رقمية للبيع بالتجزئة في مواقع بعيدة

- التحديات في وضع قوانين قوية لمكافحة غسيل الأموال ؛
- التحديات في وضع قوانين لمكافحة تمويل ؛
- الثغرات التنظيمية في تنظيم النقود الإلكترونية والعملات الرقمية ؛
- قضايا حماية المستهلك ؛
- ضعف تنظيم نظام الدفع ؛
- التعامل مع الممارسات التنافسية غير العادلة بين البنوك واللاعبين غير المصرفيين في نظام التمويل الرقمي
- وجود جهات فاعلة رقمية غير شرعية وغير منظمة في سوق الخدمات المالية الرقمية.

3-الشمول المالي الاجباري (القسري) : دفعت الفوائد المتوقعة للشمول المالي والتمويل الرقمي حكومة العديد من البلدان المتقدمة من خلال المشرف على نظامها المالي إلى استخدام الإنذارات النهائية لإجبار الأفراد والشركات وأصحاب الحسابات المصرفية على استخدام الخدمات المالية الرقمية ، ذلك عن طريق وضع قيود على السحوبات النقدية اليومية ، وفرض رسوم عالية على النقود كالسحوبات التي تتجاوز مبلغًا معينًا ، وما إلى ذلك. قد يؤدي إجبار الأفراد والشركات وأصحاب الحسابات المصرفية على الانتقال إلى 'الرقمية' إلى تحسين رفاهية أصحاب الحسابات المصرفية ولكن ليس لرفاهية الأفراد الذين ليس لديهم حساب مصرفي رسمي (أي السكان غير المتعاملين مع

البنوك)، مما يبرر المخاوف من أن التمويل الرقمي لا يؤدي بالضرورة إلى مزيد من الشمول المالي، بل يمكن أن يؤدي بدلاً من ذلك إلى زيادة شمول البيانات المالية، مع الأخذ في الاعتبار تضمين البيانات المالية ليس هو نفسه الشمول المالي.

يتضمن إدراج البيانات المالية دمج المعلومات الحيوية للأفراد في حسابهم المصرفي بحيث يمكن تتبع جميع المعاملات المالية للأفراد ، بينما يتضمن الشمول المالي زيادة عدد الأفراد (الفقراء في الغالب) الذين يمكنهم الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. بينما يمكن لمنظمي النظام المالي استخدام سلطاتهم القانونية لفرض الشمول المالي على السكان ، فإن نتيجة هذا الإجراء هي أن السكان قد يسجلون في منصة تمويل رقمية ولكنهم قد يرفضون استخدامها لإجراء المعاملات الأساسية ، مما يؤدي بعد ذلك إلى خلق مشكلة جديدة لمقدمي التمويل الرقمي الذين يأملون في جني الأرباح من أحجام كبيرة من المعاملات المالية عبر منصات التكنولوجيا المالية الرقمية. بالإضافة الى ذلك ، يمكن للأفراد والشركات الأذكياء الشك في وجود دوافع خفية وراء 'الإدماج القسري' لأنهم يعرفون أن الدمج يجب أن يكون طوعياً ، لا يزال من غير المعروف ما إذا كان الإدماج القسري سيكون فعالا ام لا [66].

خلاصة : اصبح الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية أسرع وأكثر قابلية للتحقيق من أي وقت مضى خاصة بالنسبة للذين يعيشون في المناطق الريفية أو المناطق التي تقل فيها استخدام الخدمات المالية كما ان هذه التكنولوجيا المالية تجعل هذه المنتجات والخدمات أكثر سهولة ويمكنها أيضا أن تكون أقل تكلفة ، بالإضافة الى هذه المميزات زيادة انتشار وتوافر الهواتف الذكية بأسعار مقبولة وكذلك انتشار شبكات الهاتف المحمول على نطاق واسع لذا يمكن ان نقول إن حرمان الأفراد من الخدمات المالية لن يكون له وجود في المستقبل وهذا هو غاية الشمول المالي ، حيث ترتبط التكنولوجيا المالية وخدمات التكنولوجيا المالية ارتباطا وثيقا بالشمول المالي وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي حيث تعد التكنولوجيا المالية من اهم وسائل تحقيق الشمول المالي بحيث تعمل على زيادة المنفعة العامة وخلق فرص عمل والتي بدورها تقلل من معدلات الفقر ورفع مستوى المعيشة وتوفير الخدمات المالية بطرق بسيطة وقليلة التكلفة.

وبالتالي فأن الشمول المالي على المدى الطويل من الممكن أن يتزايد بسرعة عن طريق استخدام الخدمات المالية الرقمية كما يتعين على الحكومات أن تتعاون مع المؤسسات الخاصة من أجل إنشاء وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تنظيمية أكثر ملاءمة يكون من شأنها تشجيع وتمويل الابتكار مع تعزيز المواهب في قطاع الخدمات الرقمية والاقتصادية.

[66] P.K. Ozili / Borsa _Istanbul Review , Impact of digital finance on financial inclusion and stability, Op cit page 335

الفصل الثاني: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في بعض الدول العربية .

المبحث الأول: التكنولوجيا المالية كوسيلة لتحقيق الشمول المالي في الدول العربية.

المبحث الثاني: واقع تطبيق التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي في عينة من دول عربية.

مقدمة:

يهدف هذا الفصل الى تبيان واقع التكنولوجيا المالية التي عرفت استثماراتها نموا سريعا في السنوات الأخيرة تماشيا مع مستجدات الثورة التكنولوجية والذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي، وقدرتها على إحداث ثورة في مجال الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي في الدول العربية لاسيما بالنسبة للفئات المحرومة وذات الدخل الضعيف و الفئات المستبعدة من الخدمات المالية التقليدية ، وبالرغم من التطور في حجم الاستثمار في التكنولوجيات المالية في الدول العربية إلا أن دورها يظل في اغلب هذه الدول محدودا وضعيفا في تقليص فجوة الشمول المالي ويرجع ذلك إلى تراكم عدة معوقات ترتبط بغياب القوانين والتعليمات المرتبطة بتراخيص الإنشاء وضعف رأس المال المخاطر ونقص الثقافة المالية الرقمية و عدم ملاءمة بيئة الأعمال بالإضافة لعدم ملائمة المناخ الاقتصادي ومقاومة الجهاز المالي للتغييرات الناجمة عن استخدام التكنولوجيا المالية، لذا وجب على الدول العربية توفير البيئة المناسبة للاستفادة من مزايا هذه التكنولوجيا.

حيث تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أرضا خصبة لتطور التكنولوجيا المالية فيها، إلا أن الأمر يحتاج إلى بنيات تحتية وكذا ضرورة تغيير ثقافة المستهلك العربي اتجاه خدمات التكنولوجيا المالية. وبرغم من الانطلاقة المحتشمة لنشاط شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في المنطقة إلا أنه خلال العامين 2018و 2019 قد عرف قطاع التكنولوجيا المالية نمو هائلا، لكن هذا النمو متباين بين منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث حققت دول مجلس التعاون الخليجي تقدم ملحوظ في هذا المجال، وتبقى التكنولوجيا المالية شبه غائبة في دول شمال إفريقيا ما عدا دولة مصر وهذا يوضح سبب اختيار العينة من التجارب الدولية المختارة محل الدراسة وهي **السعودية، مصر، البحرين والامارات.**

ومن خلال ما سبق سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى دراسة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في عينة من الدول العربية وذلك من خلال المبحثين:

المبحث الأول: التكنولوجيا المالية كوسيلة لتحقيق الشمول المالي في الدول العربية.

المبحث الثاني: إيجابيات وسلبيات التكنولوجيا المالية والشمول المالي دراسة عامة وإشارة لـ: كوفيد 19.

المبحث الأول: التكنولوجيا المالية كوسيلة لتحقيق الشمول المالي في الدول العربية.

تتجه المؤسسات المالية في الدول العربية الى تقديم الخدمات الرقمية لأسباب تتمثل في التقدم التكنولوجي واتساع استخدام والهواتف المحمولة من طرف الأفراد والمؤسسات من أجل تنويع الدخل وتحقيق رضا العملاء وتسهيل إتاحة الخدمات من أي مكان دون الحاج

ة للتنقل لفروع البنوك الامر الذي يسهل الاشتمال المالي.

المطلب الأول: تجربه بعض الدول العربية في مجال التكنولوجيا المالية (السعودية، الامارات، البحرين ومصر). في هذا المطلب نتطرق الى تجربة بعض الدول العربية في مجال التكنولوجيا المالية بداية من تطورها في هذه البلدان ثم المحركات الرئيسة لاستثمار في التكنولوجيا المالية ثم مشاريع وخطط التطوير المتبعة من طرف السلطة المالية.

1-تطور التكنولوجيا المالية في الدول العربية: يغطي العالم العربي منطقة جغرافية ضخمة يقدر عدد سكانها بأكثر من 400 مليون شخص يعيشون في 22 دولة ذات اقتصاديات متنوعة من ناحية الظروف الاجتماعية والسياسية. معظم المواطنين العرب لا يزالون يُنظر إلى التمويل الرقمي غير المصرفي رسميًا على أنه أداة قوية لتحسين الوضع المالي.

-تم استثمار ما مجموعه 237 مليون دولار في 181 صفقة منذ عام 2015 في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، كما تم إبرام 51 من تلك الصفقات في عام 2019 وحده ، حيث تشكل استثمارات المرحلة المبكرة غالبية صفقات بمتوسط 75.8% بين 2015 و النصف الأول من 2019 ، كما كان عام 2017 هو العام الأول للاستثمار في مشروعات التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، وفي عامي 2018 و 2019 ، حيث احتلت شركة YTD Fintech المرتبة الأولى بين القطاعات في تلقي الاستثمارات في المنطقة من حيث عدد الصفقات ، وتجاوز الصناعات الشعبية الأخرى مثل التجارة الإلكترونية والنقل والخدمات اللوجستية ، على الرغم من النمو السريع للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط، إلا أن القطاع لا يزال في مراحله الأولى عند مقارنتها بنظيراتها مثل الصين أو أوروبا ، فاعتبارًا من يناير 2017 ، جذبت منطقة الشرق الأوسط 1% فقط من 50 مليار دولار أمريكي تم جمعت عالميًا بواسطة فينتك fintech .

- في البلدان العربية، دعمت العديد من المبادرات الحكومية بسرعة شبكة متنامية من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، كما التزمت الحكومات في المنطقة العربية في المساعدة على إنشاء نظام بيئي مزدهر للتكنولوجيا المالية، ودعم ابتكارات التكنولوجيا المالية بإيجابية بواسطة اللوائح والمبادرات، مثل برامج التسريع أو صناديق الحماية التنظيمية sandboxes[67].

[67] Tahanout Kheira, , Op cit p 712-713.

- وتوقع مركز أبحاث Pricewater Coopers houses في تحليل للأثر المحتمل للذكاء الاصطناعي في الشرق الأوسط أن هذه المنطقة سوف تستحوذ، بحلول عام 2030 ،على 2% من إجمالي الفوائد العالمية للذكاء الاصطناعي، أي ما يعادل 320 مليار دولار أمريكي و11 % زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو سنوي قدره 20-34%، مع تسجيل أسرع نمو في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ، وأظهرت التقديرات أن الذكاء الاصطناعي سيساهم، بحلول عام 2020 ، في زيادة الناتج المحلي بنسبة 6.13 % في **الإمارات العربية المتحدة**، و4.12 % في **المملكة العربية السعودية**، و2.8 % في **البحرين** والكويت وعمان وقطر، و7,7 % في **مصر**.

- ويوفر مؤشر الابتكار العالمي GII الذي طورته جامعة كورنيل والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال والمنظمة العالمية للملكية الفكريةWIPO مقاييس مفصلة ومتعددة الأبعاد حول أداء الابتكار في 129 دولة تمثل أكثر من 8,90 % من تعداد السكان في العالم ، وأظهرت نتائج مؤشر الابتكار العالمي لعام 2019 أن **الإمارات العربية المتحدة** تتصدر الدول العربية، إذ احتلت المرتبة 36 عالميا ، تليها الكويت (60) وقطر (65) **والمملكة العربية السعودية** (68) وتونس (70)، في حين احتلت أقل الدرجات في الدول العربية كل من الجزائر (113) واليمن (129) . [68]

الشكل رقم (11)التكنولوجيا المالية في الدول العربية

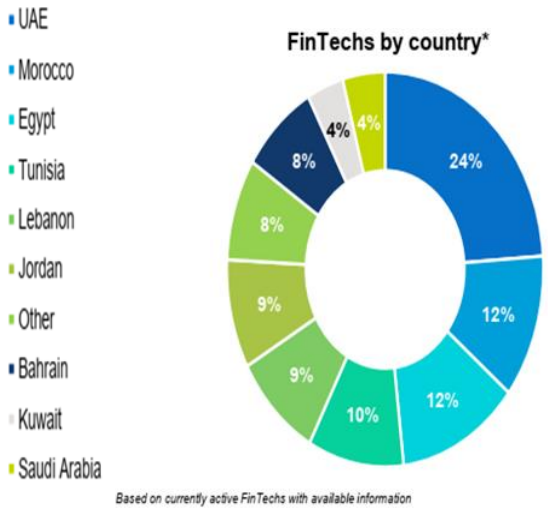

الشكل رقم (12) الإضافات السنوية للتكنولوجيا المالية في العالم العربي

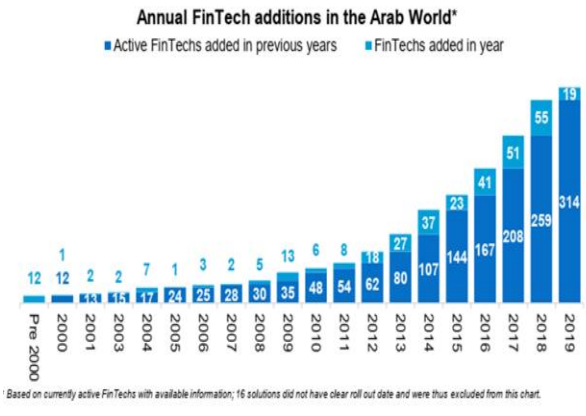

Tahanout Kheira , Op cit, p 711

[68] تقرير الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية 2019 آفاق عالمية وتوجهات إقليمية، بيروت لبنان ،2019، صفحة 98.

من خلال الشكل السابق نلاحظ تطور ملحوظ معدلات استخدام التكنولوجيا المالية ابتداء من سنة 2000 الى 2019 حيث جاءت **الامارات العربية المتحدة** في المرتبة الأولى بنسبة 24 % ثم تليها كل من **مصر** و المغرب بـ 12 % ثم تونس، لبنان، الأردن و **البحرين** بنسب 10%، 9%، 9%، 8%على التوالي، و في المراتب الأخيرة كل من الكويت و **السعودية** بنسبة 4%.

2 - مشاريع تطوير مسرعات التكنولوجيا المالية في الدول العربية (السعودية، الامارات، البحرين ومصر):

شرعت الحكومات في توفير حلول الدعم المالي وغيره من أنواع الدعم البديل أيضا، بما في ذلك الصناديق المفتوحة أمام شركات التكنولوجيا المالية الناشئة وبرامج المسرعات المخصصة لهذه الشركات، ومن خلال هذه المبادرات، تتطلع الحكومات إلى دعم شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في المنطقة بشكل مباشر أو غير مباشر ومن هذه الدول:

2-1- السعودية: ينمو مجال التقنية المالية في المملكة على نحو سريع، ففي الفترة بين عامي 2017 و2019 ، ازدادت قيمة المعاملات التقنية المالية بمعدل يفوق 18% كل عام، لتصل بذلك إلى ما يتجاوز 20 مليار دولار أمريكي في عام 2019 ،وتشكل نسبة عمليات المدفوعات ثلثي السوق ويستخدمها حوالي 98 % من إجمالي قاعدة المستخدمين، ويليها قطاع التمويل الشخصي والذي بلغت معاملاته أكثر من 30 % من قيم عمليات التقنية المالية، كما ارتفعت عمليات المدفوعات عبر سداد بمعدل سنوي مركب بلغت نسبته 11 % في الفترة بين عامي 2016 و 2019 ،مسجلة 270 مليون عملية في عام 2019 ،وارتفعت قيمة هذه العمليات في نفس الفترة بمعدل سنوي مركب بلغ 24 % لتصل قيمتها إلى ملياري ريال سعودي، كما ارتفعت عمليات الدفع بواسطة الهواتف الذكية في المملكة بنسبة 352% لتصل إلى 19,7 مليون عملية في أبريل من عام2020 م ،بعد أن كانت تعادل 4.4 مليون في أبريل 2019 [69]،ومن المتوقع أن تتجاوز قيم المعاملات في سوق التقنية المالية في المملكة 33 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2023 .

انشات السعودية شراكة مع شركة (ELM (IBM لتبحث استراتيجية تقديم خدمات حكومية وتجارية من خلال سلسلة الكتل كما تم الاعداد التجريبي لسلسلة الكتل في نظام الواردات عبر عملية تحويل الاموال الفورية بتكلفة أقل وسرعة أكثر، كما شرع المصرف المركزي في السعودية والامارات بإصدار عملة مشتركة عابرة للحدود، وأطلق البنك المركزي السعودي في عام 2019 م مبادرة تحت مسمى: **Fintch Saudi** تستهدف دعم النظام البيئي للتقنيات المالية لتصبح المملكة في مصاف الدول الرائدة في مجال الابتكارات المالية ، وصمم البنك المركزي بيئة تجريبية ترحب بكافة الشركات المحلية و الدولية في اختبار حلول رقمية جديدة [70].

[69]التقرير السنوي فنتك السعودية 2019-2020، تحت عنوان فرعي نظرة عامة على مجال التقنية المالية، فنتك السعودية بالتعاون مع KPMG : قطاع التقنية المالية في المملكة العربية السعودية ، صفحة 3 .

[70]رحاب عادل صلاح الدين امين، تجارب دولية في التكنولوجيا المالية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية GIEM، المجلد 109، جوان 2021، صفحة 57.

2- كما قامت المملكة العربية السعودية بإنشاء صناديق رمل تنظيمية، Regulatory Sandbox وهذا الصندوق أو الوعاء هو عبارة عن مكان افتراضي لتوفير اطار قانوني مؤقت لتأهيل فئة المبدعين من أصحاب المشروعات التقنية الابداعية للحصول على الموافقة الرسمية، وليتم منحهم الترخيص القانوني لممارسة الأعمال والخدمات بصفة رسمية معترف بها لاحقا.

3- في فيفري 2018، قدمت مؤسسة النقد العربي السعودي SAMA (مؤسسة النقد العربي السعودي هي البنك المركزي للمملكة العربية السعودية) صندوق رمال يمكن فيه للبنوك أن تجرب حل البلوكتشين Blockchainالخاص بشركة التكنولوجيا الأمريكية ريبل Ripple في الولايات المتحدة من أجل عمليات نقل منخفضة التكلفة عبر الحدود.

- في ماي 2018، أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي عن إطلاق الفوتره الإلكترونية على مستوى البلاد يسمى Esal من اجل تعزيز عدد المعاملات المالية الرقمية وجعل اقتصاد البلاد أكثر قدرة على المنافسة، حيث تستخدمه الشركات والهيئات الحكومية، وقد وقعت العديد من الشركات الخاصة للانضمام إليه، بما في ذلك البيع بالتجزئة، التأمين والرعاية الصحية والخدمات اللوجستية.
- أعلن كل من مصرف الإمارات المركزي وسلطة النقد العربي السعودي عن خطط لاستخدام تقنية Blockchain وإصدار عملة رقمية مقبولة في المعاملات عبر الحدود بين البلدين.[71]
- **هيئة السوق المالية (CMA):** الغرض من هيئة السوق المالية هو تنظيم وتطوير سوق رأس المال السعودي من خلال إصدار القواعد واللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام نظام السوق المالية. أطلقت الهيئة العامة لسوق المال مختبر التكنولوجيا المالية والتصريح التجريبي للتكنولوجيا المالية، وأصدرت تعليمات واضحة تمت الموافقة عليها وإصدارها. يسمح CMA FinTech Lab فقط بالتكنولوجيا المالية ذات الصلة بأسواق رأس المال ، مثل التمويل الجماعي والاستشارات الآلية ، حصلت ثماني شركات ناشئة على موافقة الهيئة العامة لسوق المال.
- **الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت):** تأسست منشآت في عام 2016 لتنظيم ودعم وتطوير ورعاية قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة مع اتباع الممارسات العالمية المثلى ؛ لزيادة إنتاجية هذه المؤسسات ؛ وزيادة مساهماتهم في الناتج المحلي الإجمالي من 20٪ إلى 35٪ بحلول عام 2030. هناك تعاون واضح بين منشآت وهيئة الخدمات المالية، والذي يتضمن ربط الشركات الصغيرة والمتوسطة بشركات التكنولوجيا المالية لتحقيق دورة التمويل. تقدم منشآت العديد من الخدمات للشركات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك التمويل غير المباشر وسهولة الأعمال، وبالتالي تسهيل فرص الأعمال والابتكار وريادة الأعمال.

[71] د.وهيبة عبد الرحيم، ط/د.الزهراء أوقاسم ، التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب ،مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة ،العدد 38 اوت 2019 ،صفحة 361 .

- **الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية (SAGIA):** الهيئة العامة للاستثمار هي الجهة التنظيمية المسؤولة عن توفير تراخيص الاستثمار للمستثمرين الدوليين؛ كما أنها توفر مكانًا شاملاً يدعم المستثمرين الدوليين في جميع الإجراءات الحكومية المطلوبة لتأسيس شركة في المملكة العربية السعودية.[72]

الملحق رقم (07) يوضح ابرز الانشطة في التقنية المالية على مستوى هيكل السوق السعودي .

2-2-الإمارات العربية المتحدة: أطلق مركز دبي المالي العالمي أول مسرع للتكنولوجيا المالية في المنطقة سنة 2017 ، وذلك بالتعاون مع أكستنشر Accenture PLC (شركة عالمية تقدم مجموعة واسعة من الخدمات والحلول المهنية في مجالات التخطيط الاستراتيجي والاستشارات والرقمنة والتقنيات والعمليات) .

- ويهدف(فنتك هايف) إلى تحويل مركز دبي المالي العالمي إلى وجهة عالمية للابتكار تجمع بين أسواق الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وأسواق الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا، ويطمح المركز إلى توسعة أعماله ، لتشمل مجالات أخرى منها: التأمين، والتمويل الإسلامي، ومن جهة أخرى تسعى أبو ظبي إلى إطلاق مبادرتين في الربع الثالث من سنة 2018 ، تتمثل المبادرتين في "مركز ابتكار التكنولوجيا المالية" التابع للسوق، إلى جانب التعاون مع شركة "بلغ آندبالي" وهي أكبر منصة ابتكار عالمية وأكثرها نجاحا في العالم والذي سيسمى بـ "بلغ آندبالي سوق أبو ظبي العالمي"، حيث يعمل البرنامج على تسريع إطلاق الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، التي تملك حلولا ومبادرات هامة تتناول الاحتياجات الديناميكية لأسواق المال في هذه المنطقة بعد أن أطلقت مؤخرا مختبرا تنظيميا RegLab وهو احد البرامج التي تدعم إنشاء الشركات الإقليمية العاملة في قطاع التكنولوجيا المالية وترعى نموه فهو يسمح للمشاركين بتطوير مقترحاتهم في التكنولوجيا المالية و اختبارها في بيئة آمنة مع احكام اقل صرامة [73].
- **عمليات البلوكتشين Blockchain :** سلسلة الكتل أصبحت بالغة الأهمية في عالم التكنولوجيا المالية حيث من المتوقع ان يؤدي نظام دفتر الأستاذ المفتوح إلى إحداث ثورة في العديد من الصناعات، بما في ذلك قطاع التمويل ، حيث تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من الشركات الرائدة في البلاد التي تستخدم تكنولوجيا البلوكتشين Blockchain من خلال استراتيجية البلوكتشين الوطنية، وهذا سيجعل التقنية أكثر انتشارا، مع العديد من المنظمات التي تحاول إيجاد افضل الطرق للاستفادة منها .

حيث ستشترك الاستراتيجية في نصف معاملات الحكومة التي ستستخدم منصة البلوكتشين أفضل الطرق للاستفادة منها بحلول عام 2021 م، والذي من المتوقع أن يوفر 5 مليار دولار أمريكي سنويا، وقد بدأت دبي بالفعل في استخدام البلوكتشين بالقطاع الحكومي ومن المتوقع استخدامها في جميع مدفوعات الفواتير، وطلبات التأشيرات وتجديد التراخيص، فضلا عن الرعاية الصحية.

[72] Mansour Saleh Albarrak ,Sara Ali Alokley , **Risk Financial Manag**. 2021, 14, 460, Journal of Risk Financial Management MDPI. 2021, 14, 460,page 9.

[73] سعيدة حرفوش، مرجع سابق 2019، صفحة 736-737.

- **المبادرات التشريعية:** أكدت هيئة دبي للخدمات المالية وهي هيئة التنظيم المالي الرئيسية في دبـي، أن شركات التكنولوجيا المالية قد تم إعدادها لتحقيق النجاح من خلال رخصة اختبار الابتكار، أو معدة تسريع حيث Fintech حيث تدرك السلطات أهمية الاستثمار في التكنولوجيا المالية وتبحث عن أفضـل طريقـة لتشجيع شركات Fintech على القيام بأعمال في دبي، وكذلك في المنطقة ككل.
- **عمليات الدمج والاستحواذ:** اندمج بنك أبو ظبي الوطني وبنك الخليج الأول ليصبحا بنك أبو ظبي الأول، ثاني أكبر بنك في دول مجلس التعاون الخليجي، ومع حدوث المزيد من عمليات الانـدماج في السنوات المقبلة، فإن الحاجة إلى الاستثمار في التكنولوجيا الموحدة ستزيد.
- وفي مسعى تكميلي، يقوم مركز One Stop في أكاديمية الإمارات العربية المتحدة بحملات توعيـة علـى مستوى القاعدة لتشجيع وإلهام المخترعين ورجال الأعمال الشـباب، ويسـتهدف المـدارس والجامعـات والشركات التي اكتسبت كفاءات وإمكانيات، مع تحديد شبكة واسعة من المستثمرين المهتمين، فهذا الـنهج مهم لأنه يدرك مدى اتساع المشهد الواسع لـلتكنولوجيا المالية في الواقع، فالنظـام البيئـي للتكنولوجيـا المالية يهدف الى توليد أفكار مبتكرة.
- بتاريخ 28 أوت 2017، أبرمت هيئة دبي للخدمات المالية DFSA ولجنـة الأوراق الماليـة والعقـود الآجلة SFC في هونغ كونغ اتفاقية لإنشاء إطار للتعاون في مجال التكنولوجيـا الماليـة، حيـث تـنص الاتفاقية على أن تتشارك كلتا الحكومتين معلومات حول التطورات والابتكارات فـي مجـال التكنولوجيـا المالية في أسواقها، وتهدف الاتفاقية أيضاً إلى تشجيع كل من المنظمين على إحالة الشركات المبتكرة إلـى أسواق بعضهما البعض وتزويدهم بالإرشادات التنظيمية[74].

2-3-البحرين: تبنى مصرف البحرين المركزي آليات دعم قوية للتكنولوجيا المالية، من خلال قوة التشريعات والقوانين المنظمة للعمل المصرفي، وكذلك من حيث تهيئة البنية التحتية للاستثمار في القطاع التقنية المالية، وهنالك رغبة جادة وكبيرة لمواكبة هذه الثورة التقنية. فقد وضعت البحرين رؤية لقطاع التكنولوجيا المالية خارطة الطريق للقطاع حتى عام 2020 م، تساعد على فهم اتجاهات المملكة في القطاع، ومسؤوليات الجهات المختلفة والشركاء العاملّين في القطاع، وكيف يمكن تحقيق الأهداف الموضوعة، و أطلق عليها الرؤية اسم manifest "2020" [75]

وتوجد عدة خدمات نابعة من التكنولوجيا المالية يتم تقديمها في دولة البحرين، من خلال اشراف وتأطير المصرف المركزي لها، وتنفيذ عدة شركات لتلك العمليات، يمكن إجمالها في الجدول التالي:

[74] د.وهيبة عبد الرحيم، ط/د.الزهراء أوقاسم ، **التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب** مرجع سابق ،صفحة 362-363 .
[75] علاش أحمد، دور التكنولوجيا المالية في دعم النشاط المالي والابتكار تجربة البحرين ،مجلة الابداع جامعة البليدة2 ،المجلد 9 العدد 1 لسنة 2019 ،صفحة 336

جدول رقم (05):الخدمات التكنولوجية التي تقدمها دولة البحرين تحت اشراف البنك المركزي

المنتج المالي	الصفة والوظيفة
شبكة أجهزة الصرف الآلي	تربط شركة **بنفت** كل أجهزة الصرف الآلي في البحرين مع بعضها، كم تسمح باستخدام بطاقة الصرف الآلي في اي نقطة من البحرين، كما ترتبط شبكة البحرين بكل شبكات دول الخليج، إذ يمكن استخدام أي بطاقة تصدرها دول التعاون الخليجي على أي صراف في دول التعاون، بالإضافة إلى استفادة حاملي بطاقات أمريكان أكسربيس من نفس الخدمات في مجلس التعاون الخليجي.
شبكة نقاط البيع	تربط شركة **بنفت** كل أجهزة نقاط البيع لدى محلات التجزئة الرئيسية بالشبكة الوطنية، مما يسمح لكل زبائن البنوك بدفع ثمن مشترياتهم باستخدام بطاقة الدفع.
مركز البحرين للمعلومات الائتمانية	يساعد المؤسسات المالية على تجاوز المخاطر الائتمانية عن طريق المعلومات التي توفرها عن مجيع الزبائن وما يتعلق بتعثراتهم أو تلاعباتهم.
نظام البحرين لمقاصة الشيكات الإلكترونية	هو نظام الالكتروني يسمح بتبادل نسخ الكترونية من صور شيكات المقاصة ما بين البنوك مما يسمح من تحصيل وتسوية الشيكات في نفس يوم العمل.
نظام التحويلات المالية الالكترونية	نظام الالكتروني يربط جميع بنوك المملكة، يسمح بإجراء عملية التحويلات والمدفوعات المالية، باستخدام قنوات الاتصالات المختلفة، وشبكة الأنترنيت.
بوابة الدفع الالكتروني	تسمح للشركات والمؤسسات الحكومية تسوية مدفوعات بطاقات الائتمان والخصم المباشر عرب قناة الكرتونية بشكل آمن وفعال.
المنصات المشتركة للخدمات المصرفية عبر الإنترنت	توفر خدمات مصرفية عبر الإنترنت بما في ذلك كشوفات الحسابات المفصلة ودفع الفواتير والتحويلات المالية وتعديل بيانات الحساب وطلبات دفاتر الشيكات وإيقاف الأقساط وإيقاف بطاقات الصراف الآلي وبطاقات الائتمان، مع إجراء التحويلات المالية بالعمالة الأجنبية عرب نفس البنك أو إلى بنوك أخرى داخل وخارج المملكة.
نظام إدارة مطالبات البطاقة الخليجية	تقوم شركة **بنفت** بإدارة عمليات المطالبات والتسوية للنزاعات المتعلقة بالسحوبات النقدية عرب الصراف الآلي بدول الخليج عن طريق المنصة الإلكترونية.
خدمة الخصم المباشر	تتم عملية الخصم المتعدد في آن واحد، وتشمل عملية الدفع المنتظمة عرب شبكة الخصم المباشر فواتير الكهرباء واملاء والهاتف وبطاقات الائتمان وأقساط القروض ورسوم الدراسة والقروض العقارية مما يخفض من تكاليف التحصيل.
دفع الفواتير عبر الهاتف النقال	تتم عملية الدفع باستخدام الهاتف النقال، أو عن طريق بطاقات الائتمان عن طريق الأكشاك المتوفرة في أحناء المملكة

- في البحرين، اللاعب الرئيسي في القطاع المصرفي الإسلامي في المنطقة، أعلنت ثلاثة بنوك في ديسمبر 2017 عن تأسيس شركة مخصصة للبحث وتطوير منتجات التكنولوجيا المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث تم إطلاق أول اتحاد تكنولوجيا مالية إسلامية على مستوى العالم للبنوك الإسلامية في

مملكة البحرين وتم تسميته ANGQ - Bahrain،هدفه تسريع إطلاق حلول التكنولوجيا المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية، والمؤسسون هم مجموعة البركة المصرفية وبنك البحرين للتنمية وبيت التمويل الكويتي- البحرين، وتستعد هذه المجموعة لإطلاق 15 منصة للتكنولوجيا المالية بحلول عام 2022 م في جميع انحاء دول مجلس التعاون الخليجي.

- جوان 2017 ،أطلق مصرف البحرين المركزي صندوق الرمل التنظيمي Regulatory Sandbox الذي بمجرد الموافقة، يتم منح المتقدمين فترة محددة تصل إلى تسعة أشهر لتجربة حلول التكنولوجيا المالية الخاصة بهم، وحتى الآن، تم تفويض تسع شركات للمشاركة في المجال الرقابي التنظيمي الذي يشمل مجالات تبادل العملات الأجنبية، الإدماج المالي، إدارة الثروات، الإقراض البديل، تحليل البيانات الضخمة والاستشارية الروبوتية، الشركات هي شركات محلية وعالمية مقرها في الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة، ماليزيا، والهند.

- أطلق بنك البحرين للتنمية أول صندوق لرأس المال المخاطر بقيمة 100 مليون دولار لمساعدة الشركات الناشئة في المنطقة ودعم ريادة الأعمال، ويهدف طرح صندوق "الواحة" لدعم البيئة الحاضنة للمشروعات الناشئة والقائمة على التكنولوجيا ليس فقط في البحرين ولكن ايضا في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وأن يجذب أيضا الأموال إلى المنطقة للمساعدة في تأسيس المزيد من الشركات الناشئة المبتكرة.

- **دعم الحاضنات والمسرعات منذ 2014 :**

- مركز حاضنة الأعمال في البحرين Bahrain Business Incubator Center : يركز على مساعدة رواد الأعمال في البحرين من خلال مساحات العمل المادية والمشورة والدعم الإداري؛
- **Brinc:** يوفر مسرع الأجهزة عبر إنترنت الأشياء والأجهزة المتصلة، والطائرات بدون طيار وشركات الروبوتات؛
- **C5 Accelerate :** شركة استثمار في التكنولوجيا تهدف إلى تعزيز نمو الشركات الناشئة من خلال برنامج تسريع الحوسبة السحابية؛
- **CH9 :** مسرع أعمال يوفر ورشات عمل ومساحات عمل لدعم المشاريع الناشئة في البحرين؛
- **Flat6Labs :** مسرع بدء التشغيل الذي يوفر الاستثمارات في مرحلة البذور، والإرشاد، ومساحة العمل، والتدريب في منطقة الشرق الأوسط؛
- **Nest :** يوفر تمويلاً للبذور و السلسلة من النوع A للمشروعات الناشئة في التكنولوجيا المالية، الرعاية الصحية، المدن الذكية الناشئة؛
- **Riyadat :** بدأت الحاضنة لتشجيع ودعم الشركات الناشئة المملوكة للنساء في البحرين؛

- **Rowad :** تهدف رواد إلى مساعدة ودعم رواد الأعمال في البحرين في كل مرحلة من مراحل دورة الأعمال، بالإضافة إلى التدريب والحضانة، والإرشاد؛[76]
- كما قامت البحرين بإنشاء "خليج البحرين للتكنولوجيا المالية " (Fintech Bay Bahrain) في 2018م ، وهو يعد بحسب تصريحات مسؤوليه- أكبر مركز للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ حيث سيعمل مع مؤسسات قيادية في قطاع التقنية المالية ورائدة عالمياً، بالإضافة إلى الشركات الناشئة محلياً وإقليمياً وعالميا.[77]
- **انشاء نظام المدفوعات والتسويات (SSS & RTGS) :** مجموع التحويلات المصرفية عن طريق نظام الدفع الآني (RTGS) خلال عام 2018 ما قيمته 252.273 عملية، بمعدل يومي بلغ 1017 عملية تحويل بمبلغ اجمالي قدره 81,22 مليار دينار بحريين، بمعدل يومي بلغ 327.5 مليون دينار.
- **انشاء نظام البحرين لمقاصة الشيكات الإلكتروني (BCTS) :** بموجب هذا النظام بلغ عدد الشيكات المتداولة خلال 2018، من خلال نظام البحرين لمقاصة الشيكات الإلكتروني 3.166.987 شيكا، بمعدل يومي 12.770 شيكا، بمبلغ إجمالي قدره 9,5 مليار دينار بحريين، بمعدل يومي 38,2 مليون دينار.
- **نظام التحويلات المالية (EFTS)ونظام عرض ودفع الفواتير الإلكتروني (EBPP) :** بلغ عدد التحويلات 8,5 مليون تحويل، بمبلغ إجمالي 11,5مليار دينار.[78]

4-2 مصر: وتعَد مصر سوقا جاذبة للاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية، حيث شهدت في السنوات الأخيرة تطورا هائلا في هذا المجال، حيث تصنف مصر ضمن أكبر أربع دول افريقية وأكثرها نشاطا في مجالات التكنولوجيا المالية من حيث أعداد الشركات الناشئة، وإجمالي حجم الاستثمارات في القارة السمراء بينما تحتل المرتبة الثانية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث عدد الصفقات؛ وإجمالي حجم الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية.

والملحق رقم (08) يوضح قطاعات التكنولوجيا المالية في مصر

كانت الخطوة الأولى نحو التحول إلى اقتصاد رقمي تبدأ أولى خطواتها بإنشاء المجلس القومي للمدفوعات NPC وقد قام المجلس القومي للمدفوعات بتحديد عدد من الاختصاصات التي من شأنها تحقيق أهدافه، وتحقيق توجهات الدولة نحو التحول الرقمي، وتمثلت هذه الاختصاصات في:

- تطوير نظم الدفع القومية وأطار الإشراف عليها، للحد من المخاطر المرتبطة بها من أجل خلق نظم أمنة وذات كفاءة وفاعلية.

[76] د.وهيبة عبد الرحيم ط/د.الزهراء أوقاسم ، **التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب** مرجع سابق ،ص 363-364-365.

- خفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي، ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع بدلا عنه.
- العمل على تحقيق الشمول المالي، بهدف دمج أكبر عدد من المواطنين في النظام المصرفي، وضم القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، وتخفيض تكلفة انتقال الأموال، وزيادة المتحصلات الضريبية.
- حماية حقوق مستخدمي نظم وخدمات الدفع.
- تحقيق تنافسية سوق خدمات الدفع وتنظيم عمل الكيانات القائمة ورقابتها.[79]

وانطلاقا من قناعة البنك المركزي المصري أن التحول إلى اقتصاد رقمي تبدأ أولى خطواتها من خلال تطوير التقنيات التكنولوجية المستخدَمة في القطاع المصرفي والتي شهدت بالفعل تطورا سريع على نحو يُعزز من الميزة التنافسية للخدمات المالية والمصرفية المقدمة للمواطنين، وتواصل الخدمات المصرفية المقدمة عبر القنوات الرقمية التفاعلية في جعل التجربة المصرفية آمنة وأكثر سرعة وملاءمة لاسيما لفئة الشباب ، لذا فقد اتخذ البنك المركزي المصري قرارا ببدء تحديث القطاع المصرفي، ليس فقط بهدف جذب الشرائح الشابة ولكن أيضا بهدف تحويل مصر إلى اقتصاد رقمي ومجتمع أقل اعتمادا على أوراق النقد مما يترتب عليه تحقيق معدلات أعلى من الشمول المالي، وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع.

ومن بين المبادرات الحالية لتشجيع الطلب على التكنولوجيا المالية وتبنى الحلول الابتكارية:

- **برنامج المائدة المستديرة Market Here2Hear :** لمناقشة وتحديد المشكلات التي تواجه صناعة التكنولوجيا المالية حيث قام البنك المركزي المصري بعقد سلسلة من جلسات العمل أطلق عليها برنامج المائدة المستديرة والتي بدأت عام 2018 م بمشاركة أطراف منظومة التكنولوجيا المالية بالسوق المصري، بهدف التوافق على آليات التنسيق والتعاون فيما بينه، بما يمهد الطريق نحو مستقبل أكثر استدامة ومن ثم دعم صناعة التكنولوجيا المالية في مصر، مما يؤدي إلى تعزيز الاعتماد على وسائل وقنوات التحول الرقمي التي تهدف إلى تيسير وصول إلى الخدمات المالية والمصرفية وإتاحتها لكافة طبقات المجتمع، وذلك من خلال دراسة متطلبات السوق المصري المتعلقة بمجال التكنولوجيا المالية.
- **تحدي الإبداع ومسابقات الابتكار :** يولي البنك المركزي المصري اهتماما كبيرا ومتزايدا نحو تحفيز التكنولوجيا المالية في مصر، وذلك من خلال دعم العديد من المسابقات وتحديات الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية، وذلك بخلق بيئة تنافسية بين الشركات الناشئة المصرية ، ومن ثم تسليط الضوء على الكوادر المصرية الموجودة ودعم الاستثمارات في هذا المجال ، حيث قام البنك المركزي المصري بإطلاق عدد من المسابقات في هذا المجال، منها المسابقة المصرية الفرنسية بالتعاون مع السفارة الفرنسية في مصر، لاختيار فائزين مصريين في مجال التكنولوجيا المالية ، سباق التكنولوجيا المالية لإيجاد حلول للتحديات التي تواجهها المؤسسات المالية في ظل جائحة كورونا بالتعاون مع السفارة البريطانية في مصر و.FCA

[79] تقرير البنك المركزي المصري سنة 2021 حول منظور التكنولوجيا المالية في مصر، صفحة 14.

- **برنامج تطوير خدمات التكنولوجيا المالية المبتكرة والحلول الرقمية:** ويهدف هذا البرنامج إلي تبنى تطبيقات التكنولوجيا المالية في مختلف مراحلها داخل السوق المصري، بداية من مرحلة الفكرة وصولا إلى طرحها كمنتج نهائي في السوق المصري، وتتضمن مجهودات البنك المركزي المصري في تطوير خدمات التكنولوجيا المالية المبتكرة والحلول الرقمية تقديم الاستشارات لتطوير الأعمال، وانشاء شراكات بين الشركات الناشئة والبنوك لتمكينهم من إطلاق خدماتهم للسوق فضلا عن توفير التوجيه التنظيمي، ويتم من خلال برنامج تطوير خدمات التكنولوجيا المالية المبتكرة والحلول الرقمية تقديم حلول من شأنها تيسير مواجهة التحديات الرئيسية التي قد تواجهها الشركات الناشئة المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية حال إطلاق منتجاتها أو خدماتها المالية في السوق المصري، كما أن حل مثل هذه التحديات يحدد مسارا واضحا للعمل في المجال في السوق المصري، وهذا يسمح لشركات التكنولوجيا المالية بمواصلة أعمالها والنمو و الازدهار، ومن ثم تمكين كافة شرائح المجتمع من الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية، بما يدعم التحول نحو الاقتصاد الرقمي المنشود، وتحقق معدلات أعلى من الشمول المالي.[80]

والملحق رقم (09)يوضح خريطة التكنولوجيا المالية في مصر

- هناك عدد متزايد من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في مصر، مدفوعة بنوايا الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري (CBE) لتحديث أنظمة الدفع والتحرك نحو اقتصاد غير نقدي. أكثر القطاعات نضجًا هو توفير خدمات الدفع والنقد عبر الهاتف المحمول والمحافظ الذكية.
- **محافظ الهاتف المحمول**: في عام 2016 أصدر البنك المركزي المصري لوائح جديدة للمدفوعات غير النقدية باستخدام الهواتف الذكية ، يمكن للبنوك المرخصة فقط التقدم لتقديم محافظ الهاتف المحمول والعمل كبنك مُصدر لتلقي الودائع النقدية مقابل إصدار النقود الإلكترونية ، ولكن يمكن للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية العمل بالشراكة مع البنوك لتوفير البنية التحتية والتكنولوجيا اللازمة. هذه الخدمات متاحة للعملاء البنكيين وغير المتعاملين مع البنوك ويمكن استخدامها لتحويل الأموال ودفع فواتير الهاتف وغيرها من فواتير الخدمات والتبرعات، حيث تعتبر محافظ الهاتف المحمول صديقة للمستهلك ويمكن الوصول إليها بسهولة.
- **خدمات الدفع :** شهدت مصر نموًا واسعًا في خدمات بوابة الدفع عبر الإنترنت حيث تعمل شركات التكنولوجيا المالية كمقدمي خدمات الدفع للتجار حيث إنها تسهل المعاملات المالية غير النقدية بين التجار والمستخدمين النهائيين و المستهلكين وتمكن التجار من إرسال واستقبال وإدارة البيانات المالية وإرسالها إلى البنوك.

[80] **تقرير البنك المركزي المصري 2021 :مرجع سابق**، صفحة 28 و 30.

- **استشراف المستقبل :** تعمل الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري عن كثب مع الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى لتطوير وتشجيع شركات التكنولوجيا المالية على الاندماج في النظام المالي. في فبراير 2017 ، أصدر رئيس الجمهورية تشريعاً بإنشاء المجلس القومي للمدفوعات ، ويتمثل دورها في تعزيز التحرك نحو المدفوعات غير النقدية و تجري مناقشة قانون التجارة الإلكترونية ، ومن المتوقع تقديم موجة من الإصلاح التنظيمي المالي للاستجابة للنمو في الإقراض الائتماني الرقمي والتمويل الجماعي.[81]

المطلب الثاني: مساهمة شركات صناعة التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في عينة من دول عربية

نتطرق في هذا المطلب الى توزع شركات التكنولوجيا المالية العربية والى منتجات ثم مدى مساهمتها في تقديم الخدمات التي تتوافق مع رغبات المستهلكين من جميع الفئات وبأقل التكاليف وذات جودة عالية.

1- شركات التكنولوجيا المالية العربية ومجالات توزيعها :

1-1 **شركات التكنولوجيا المالية العربية** ازداد عدد شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بوتيرة سريعة على مدار السنوات الماضية مقارنة بغيره من القطاعات، ومنذ عام 2012 شهد عدد من شركات التكنولوجيا المالية الناشئة معدل نمو سنوي مركب بلغ 39%

الشكل رقم : (13) يوضح عدد شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الدول العربية (الشرق الوسط وشمال إفريقيا) خلال الفترة بين 2013-2018

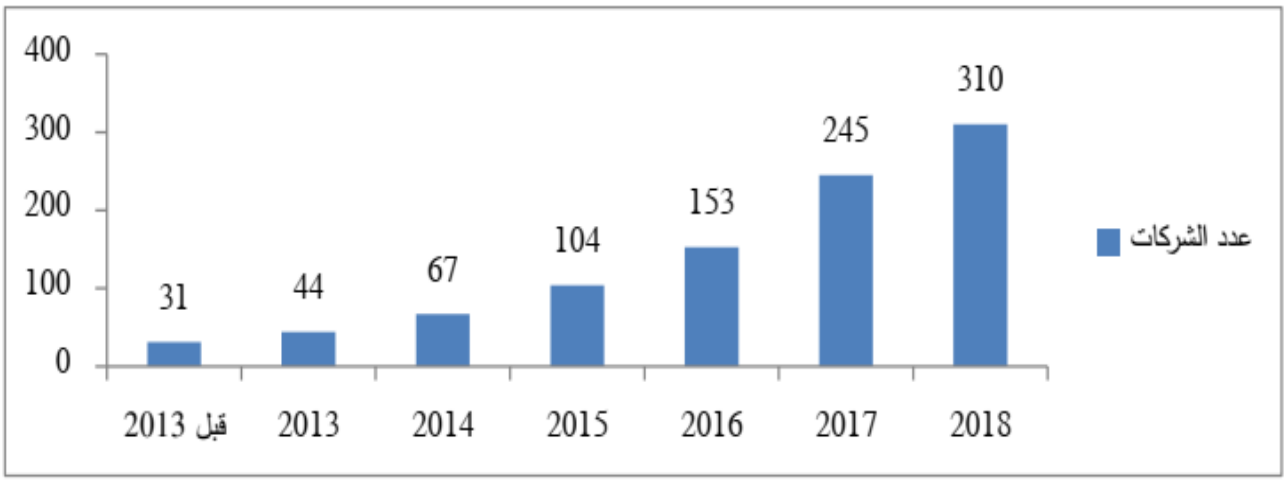

تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، تقرير صادر عن منصة ماجنيت بالتعاون مع سوق أبوظبي العالمي ، نسخة 2019 صفحة 25.[82]

[81] JOURNAL CLIFFORD , **CHANCEFINTECH IN THE MIDDLE EAST –AN OVERVIEW**, London ,OCTOBER 2017,Page 11

[82] تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، تقرير صادر عن منصة ماجنيت بالتعاون مع سوق أبوظبي العالمي ، نسخة 2019 صفحة 25.

ملحق رقم (10) عدد شركات التكنولوجيا المالية خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 حتى سنة 2018

نلاحظ من الشكل (13) ارتفاع مستمر لعدد شركات التكنولوجيا المالية خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 حتى سنة 2018 حيث ازداد تعداد الشركات من 31 شركة الى 310 بحيث تضاعف العدد عشرا مرات وهذا راجع الى الانفتاح الواسع للدول العربية على مجال التكنولوجيا المالية ، والحاجة المتزايد للخدمات المصرفية الرقمية وزيادة تطور العملاء بالإضافة الى الهيكل التنظيمي لشركات التكنولوجيا الذي كان حفز لزيادة نشاطها .

كذلك يوضح ملحق رقم (10) عدد الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية و المقدر عددها بـ 310 شركة سنة 2018 تحتل دولة الامارات المرتبة الأولى بنسبة 46 % من اجمالي الشركات العاملة في المنطقة العربية ثم تليها مصر بنسبة 17% ثم و السعودية بنسبة 6 % والبحرين بنسبة 3 % وهو ما يظهر التفاوت في عدد الشركات في العينة محل الدراسة ، بزيادة كبيرة لكل من الامارات و مصر على حساب السعودية والبحرين .

2-1 **مجالاتها توزيعها :** تعتبر خدمات الدفع الإلكتروني والتحويلات أهم مجالات التقنيات المالية الأكثر انتشاراً في الدول العربية حيث تنتشر في الاثنتي عشرة دولة عربية التي قامت باستيفاء الاستبيان، يليها حلول التمويل الرقمية والتمويل الجماعي التي تنتشر في خمس دول من الدول المستوفية للاستبيان بما يشمل كل من الإمارات والبحرين وتونس والسعودية ولبنان، فيما تنتشر شركات التقنيات المالية العاملة في مجال حلول التأمين في كل من البحرين والسعودية والكويت ولبنان، يلي ذلك مجال الحوافظ الرقمية الذي ينتشر حالياً في ثلاث دول عربية هي الإمارات وتونس وعمان. وتتوزع باقي شركات التقنيات المالية العاملة في الدول العربية في المجالات الأخرى مثل منصات العمليات المصرفية المفتوحة، والعملات الرقمية، والاستثمار، وإدارة الخزينة، ونظم أعرف عميلك الإلكترونية، وإدارة المخاطر.

3-1 الجدول رقم (06) يوضح اهم المجالات التي تعمل بها شركات التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية

الدول	المدفوعات الالكترونية التحويلات الالكترونية	الحوافظ الالكترونية	الخدمات المصرفية المفتوحة /المنصة المصرفية الرقمية	الحلول الادخارية	التمويل /التمويل الجماعي	الاستثمارات المالية الرقمية	الاستثمار	العملات الرقمية	حلول التامين	تطبيقات اعرف عميلك	ادارة المخاطر الائتمانية	منصات محاسبة /ادارة الخزينة
الاردن	×											
الامارات	×	x			x		x	x				
البحرين	×		x		x	x			x			
تونس	×	x			x			x		x		
السعودية	×			x	x				x			
السودان	×											
العراق	×											
عمان	×	x										
الكويت	×			x					x			
قطر	×			x						x		X
لبنان	×				x				x		x	X
المغرب	×											

2-الاستثمارات في شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية:

الشكل (14) اجمالي الاستثمارات بملايين الدولارات في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة وصفقاتها في الدول العربية 2015-2019 .

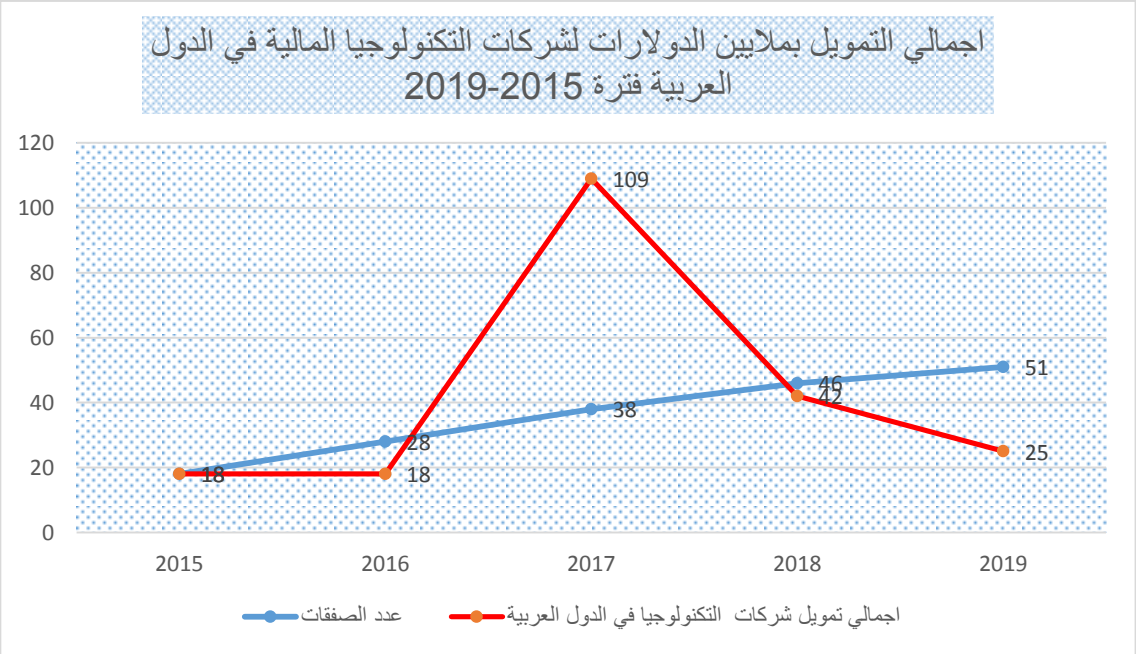

[83] كريمة بن حواو و شهرزاد معيرش ، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية** ، مذكرة مقدمة لنيل ماستر اكاديمي ، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج الجزائر،2020-2021 ، صفحة 47

من خلال الشكل رقم (14) الذي يمثل تطور حجم الاستثمارات في الدول العربية نلاحظ استقرار في الفترة الممتدة بين سنتين 2015 و2016 ، ثم زيادة في قيمة الاستثمارات سنة 2017 الى 109 مليون دولار باعتبار سنة 2017 سنة سنة متميزة للاستثمار في مشروعات التكنولوجيا المالية ، ثم تشهد تراجعا ملحوظا خلال السنوات 2018 و 2019 لتصل 25 مليون دولار ، بينما يشهد عدد الصفقات تزايد مستمر حتى سنة 2019 كان عدد الصفقات 51 صفقة وينسب هذا التطور الى امتلاك الدول المتبنية للتكنولوجيا المالية الى بيئة حاضنة للشركات الناشئة والى الثقافة المالية والاستقرار السياسي بجانب توفر راس المال الخاص المغامر .

3-قطاعات التكنولوجيا المالية للشركات في الدول العربية: تنشط الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية في الدول العربية في عدة قطاعات مالية نذكر من بينها:

1-3 قطاع خدمات الدفع والتحويل: شهدت الشركات الناشئة في مجال الدفع والتحويلات نموا كبير في عدد الصفقات باعتبار الطلب المتزايد في هذا المجال خاصة من طرف الافراد والجاليات العاملة في المنطقة العربية.

[83]: كريمة بن حواو و شهرزاد معيرش ، ، مرجع سابق ، صفحة 47.

الشكل رقم (15) يمثل اجمالي الاستثمارات للشركات الناشئة

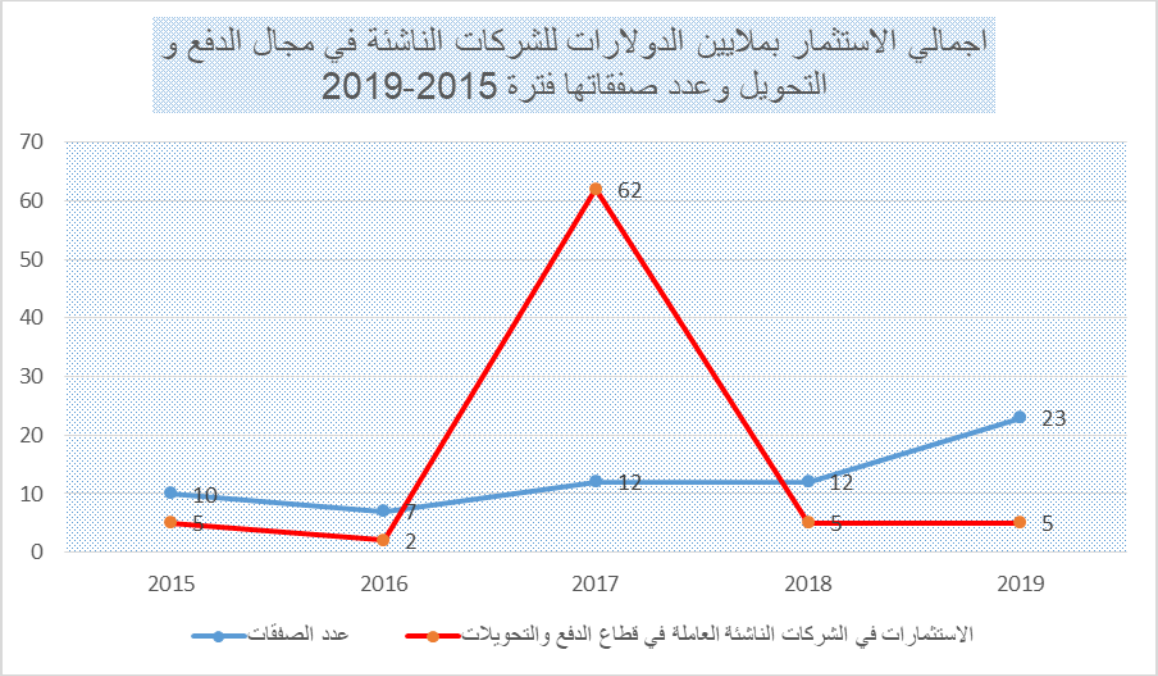

كريمة بن حواو و شهرزاد معيرش مرجع السابق، صفحة 48 .

نلاحظ من خلال الشكل (15) ان المبالغ المستثمرة من طرف الشركات الناشئة في قطاع الدفع والتحويلات ليست مستقرة من سنة الى أخرى حيث بلغت اعلى مستوى لها سنة 2017 بـ 62 مليون دولار وهذا يعود للاستثمارات الضخمة في هذه السنة مثل استثمار Network International والى الزيادة في عدد الشركات الناشئة سنة 2017.

2-3 قطاع خدمات الدفع والتحويل: أصبح هذا النوع متاحا في اغلب الدول العربية وخاصتا في دول التعاون الخليجي

الشكل رقم (16) يمثل اجمالي الاستثمارات للشركات العاملة في مجال ادارة الثروة

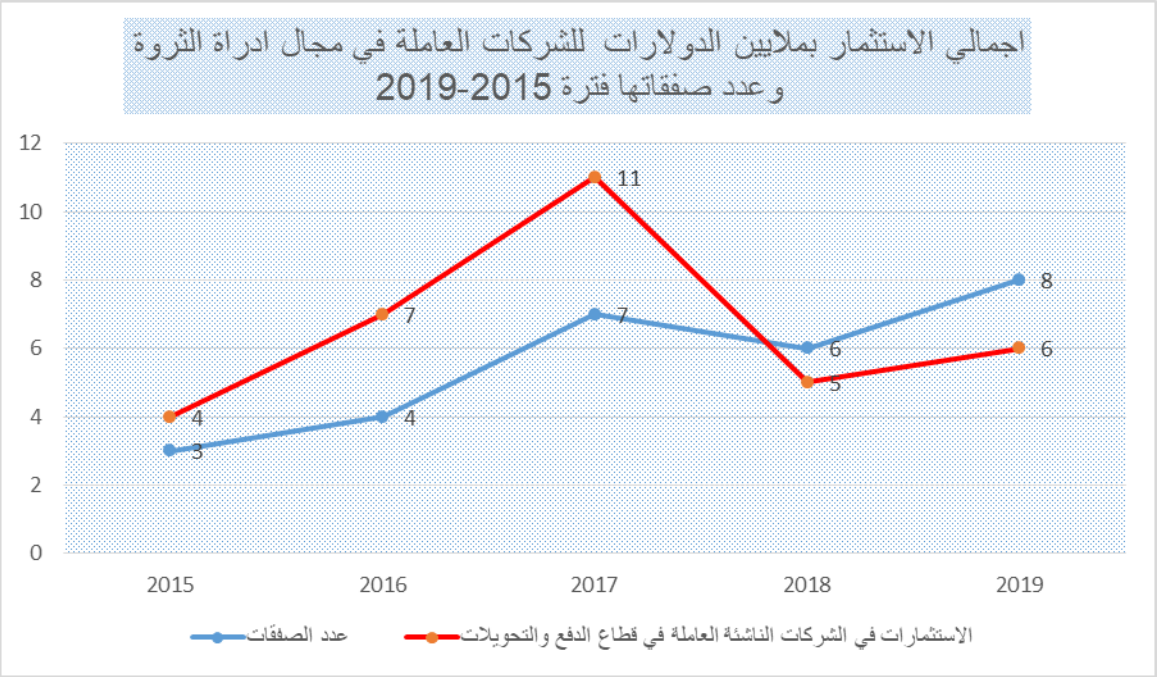

دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية[84]

4-الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الوطن العربي: نعرض فيما يلي أقوى الشركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية:

1. شركةPayTabs: تأسست سنة 2014، من قبل عبد العزيز فهد الجوف، مقرها السعودية، وهي شركة تابعة لـ وعد (Wa'ed) التابع لشركة(Saudi Aramco) استثمار ملائكي، بتمويل قدره 20 مليون دولار، وهي تقدم حلول إلكترونية لمعالجة المدفوعات المالية.
2. شركةSouqalmal.com: تأسست سنة 2012، مقرها الإمارات، من قبل امبارين موسى وهي تابعة لـ (NNS Capital)و (HummingBird Ventures)و
(Startups 500) و (RiyadTaqnia Fund) ومستثمرون ملائكيين، بتمويل قدره 15 مليون دولار، وهو عبارة عن موقع إلكتروني لمقارنة المنتجات المالية.
3. شركة Bayzat : تأسست سنة 2014 من قبل طلال بياعة وبراين حبيبي، وهي تابعة لعدة مؤسسات بتمويل قدره مليون دولار **مقرها** الإمارات، وهي تقدم خدمة توفير حلول التأمين الصحي والموارد البشرية، وبلغ حجم تعاملاتها 12,6 مليون دولار.[85]

[84] دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية مرجع سابق ، صفحة 49 .
[85]سعيدة حرفوش ، **التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن** العربي ، مرجع سابق ، صفحة 738-739.

4. شركة Beehive : مؤسسها كريغ مور و مقرها الامارات هدفها تقديم خدمة الإقراض بين النظراء تركز على الشكات الصغيرة و المتوسطة الحجم وبلغ حجم تعاملاتها 11,5 مليون دولار .
5. شركة Yallacompare : مؤسسيها كل جون ريتشارد و سامر شهاب ، ومقرها الامارات وخدمتها الأساسية المقارنة بين المنتجات المالية وبلغ حجم تعاملاتها 10,1 مليون دولار.

الملحق (11) يوضح اقوى خمس شركات مالية ناشئة تمويلا في الشرق الاوسط وشمال افريقيا

ولدراسة تفصيلية اكثر نقوم بدراسة نموذجين متقاربين من الدول العربية مصر والسعودية وقد تم اختيار النموذجين لتوفر احصائيات ذات مصداقية وكذلك حديثة لبنوكها المركزية لسنة 2021 م.

4-1-السعودية: يوجد في المملكة العربية السعودية 82 شركة تقنية مالية محلية وعالمية في عدد من مجالات التقنية المالية، تشكل نسبة شركات التقنية المالية في مرحلة الفكرة 42 % من مجمل الشركات المسجلة لدى قاعدة بيانات فنتك السعودية، بينما 32 % منهم في المرحلة التجاريـة التمهيدية، وتشكل نسبة الشركات النشطة 26 % (سواء كانت فعالة بشكل كامل أو تعمل بتصريح في إطار البيئة التجريبية).[86]

الشكل رقم(17) يوضح قاعدة بيانات الشركات التقنية المالية السعودية

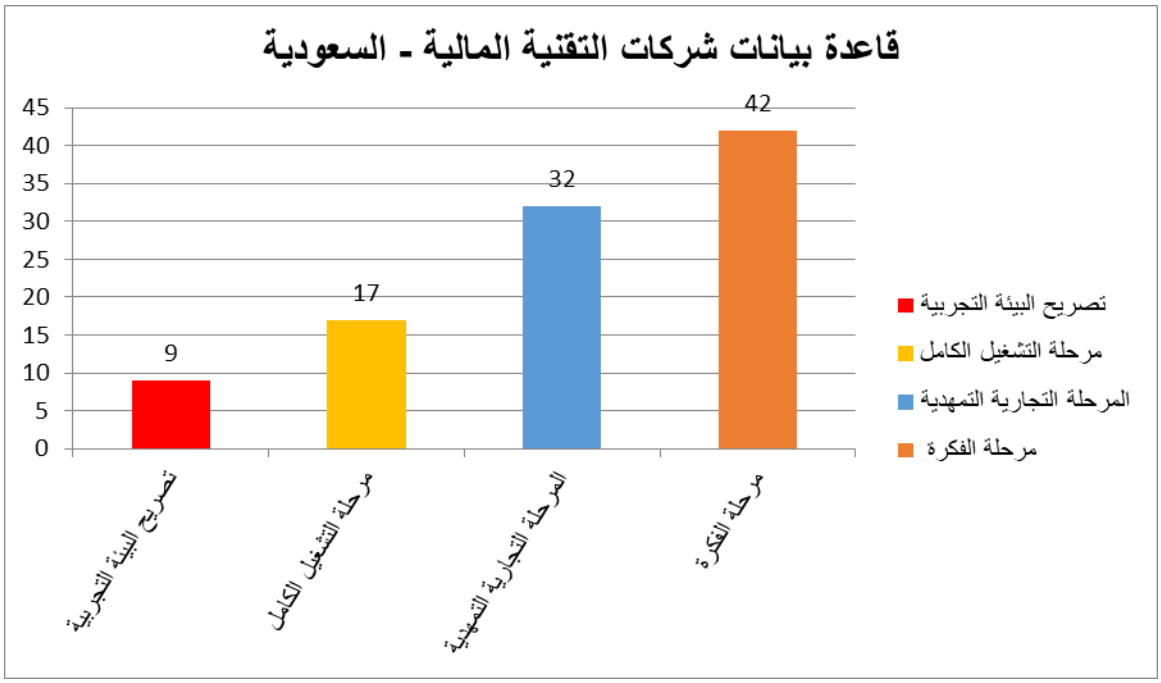

التقرير السنوي لفنتك السعودية 2021 ، تحت عنوان نظرة عامة حول شركات التقنية المالية، صفحة 22

هناك مجموعة متنوعة من المستثمرين الذين يدعمون شركات التقنية المالية في السعودية، إلى جانب شركات استثمار رأس المال الجريء المحلية مثل رائد فينتشرز، وشركة تأثير المالية ، IMPACT46 ونما فينتشرز ، تشمل المجموعة المتنوعة شركات استثمار رأس المال الجريء العالمية، مثل500 STARTUPS :وشركة

[86] التقرير السنوي لفنتك السعودية 2021 مرجع سابق ، صفحة 22

شروق بارتنرز(SHOROOQ PARTNERS) بالإضافة لصناديق دعم رأس المال الجريء للشركات، مثل: صندوق الرياض المالية للتقنية المالية، وصندوق واعد لرأس المال الجريء التابع لشركة أرامكو السعودية، ومجموعات المستثمرين الملائكيين، مثل: مجموعة عقال للمستثمرين الملائكيين ومجموعة الرياض للمستثمرين الملائكيين، والشركات الدولية، مثل: شركة تشيك أوت .كوم (CHECKOUT.COM)و شركة ويسترن يونيون (WE) يظهر الاهتمام من هذه المجموعة الواسعة من المستثمرين المحليين والعالميين جاذبية قطاع التقنية المالية في السعودية من منظور استراتيجي ومن منظور العوائد المالية الصافية.

الشكل رقم (18) يمثل تطور عدد الشركات التقنية المالية في السعودية

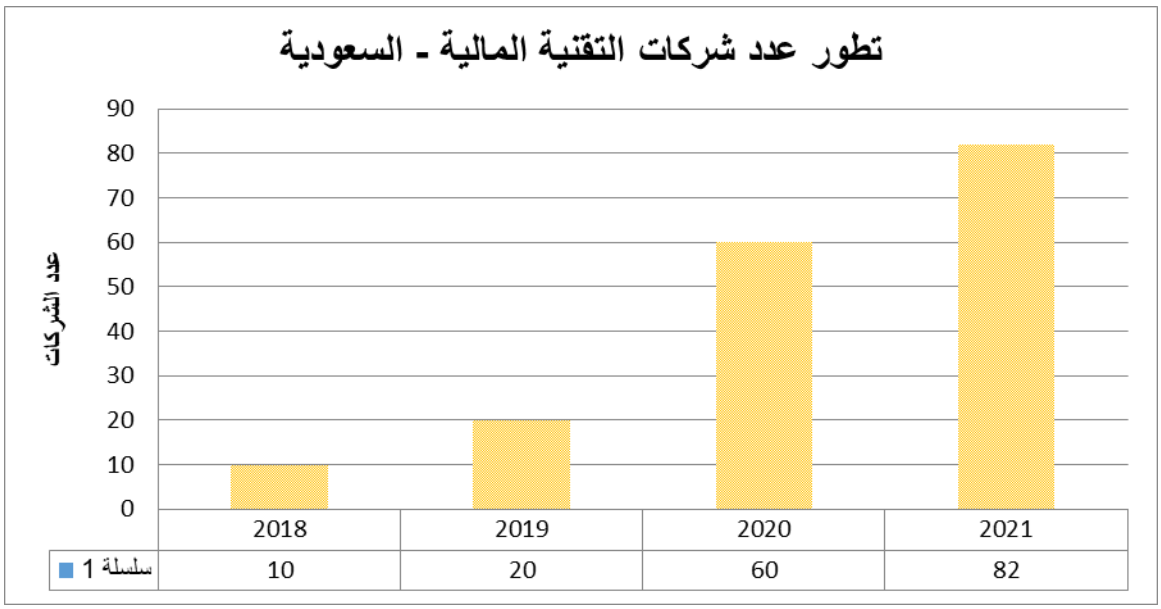

:تقرير الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، التقنية المالية ومستقبلها في المملكة العربية السعودية ، صفحة 21

الملحق رقم (12) يمثل شركات التقنية المالية النشطة وفقًا لمجالاتها في قطاع التقنية المالية

مجالاتها : يظل مجال المدفوعات المجال الأكثر جذبا للاستثمارات في قطاع التقنية المالية في المملكة العربية السعودية، حيث كان له النصيب الأكبر من الاستثمارات بنسبة تقارب 93% من إجمالي قيمة الاستثمار في رأس المال الجريء في عام 2021 ،شملت الاستثمارات جميع مجالات المدفوعات بما في ذلك خدمات نقاط البيع (POS)، والمحافظ الإلكترونية، وخدمات الدفع الآجل.

تساهم الزيادة المستمرة في تبني حلول المدفوعات الإلكترونية من قبل الأفراد والشركات، وزيادة الحجم الإجمالي للسوق في السعودية، وإطلاق المبادرات الحكومية مثل نظام المدفوعات الفوريـة "سريع" في النمو السريع لشركات التقنيـة المالية المتخصصة في مجال المدفوعات مما سيجذب المزيد من المستثمرين للقطاع.[87]

الشكل رقم (19) يمثل شركات التقنية المالية النشطة وفقًا لمجالاتها في قطاع التقنية المالية

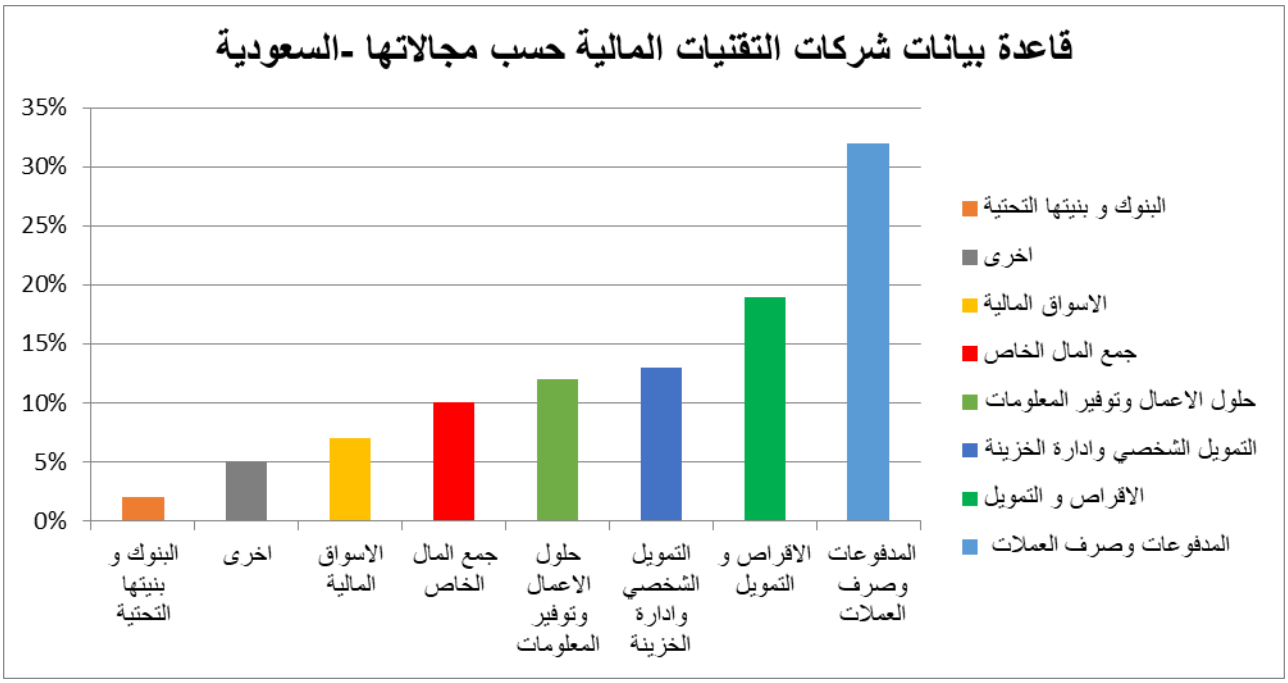

المصدر: التقرير السنوي لفنتك السعودية 2021، تحت عنوان نظرة عامة حول شركات التقنية المالية، صفحة 16.

- **تطور الاستثمار في التكنولوجيا المالية على مدار السنوات الأربع الماضية:** شـهدت 2021/2020 نمـوا كبيـرا فـي الأنشـطة الاسـتثمارية بزيـادة قدرها 20 ضعـف مقارنـة 2020/2019.

كما شهدت المملكـة العربيـة السعودية ارتفاعا ملحـوظ سنة 2021 م في عـدد استثمارات رأس المال الجريء في قطاع التقنية المالية، حيث وصل عددها إلى 16 اسـتثمار بيـن ينايـر وأغسطس2021 م بقيمة إجمالية قدرها 157,2 مليون دولار، وتعد زيادة ضخمة مقارنـة بعام 2020 حيث بلـغ مجمل استثمارات رأس المـال الجـريء 7 استثمارات بقيمـة قدرهـا 7,8 مليون دولار أمريكي، وفي عام 2019 م كان مجمل استثمارات رأس المـال الجـريء 6 استثمارات بقيمـة قدرهـا 18 مليـون دولار أمريكي ، بالرغـم مـن تبقي ربع كامل علـى نهاية سنة 2021 إلا أن استثمارات رأس المال الجريء فـي قطاع التقنية المالية في المملكة العربية السعودية بين عامي

[87] التقرير السنوي لفنتك السعودية ، **مرجع سابق**، 2021صفحة 16.

2017 م و2021 م حققت معدلات نمو سنوية مركبة CAGR تتجاوز 40 % ،وهي أعلى بكثير من معدل النمو السنوي المركب لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي حققت نسبة 28,6 % خلال نفس الفترة.[88]

تقييم نتائج مرحلة 2017-2021 : وفقا للنتائج والمؤشرات و الارقام السابقة نلاحظ إن قطاع التقنية المالية في المملكة خلال عام 2020 / 2021 شهد نضجًا وتطوّرًا ملحوظًا ، و هذا نتيجة التسارع في الصناعة التقنية المالية في المملكة، وأن هناك تزايد في أعداد شركات التقنية لدخول السوق السعودي حيث يوجد عدد 82 شركة تقنية مالية محلية وعالمية في عدد من مجالات التقنية المالية، والنسبة في تزايد حيث زادت عدد الشركات في عام 2021م بنسبة 35% مقارنة بعام 2020م وأغلب المقرات الرئيسية للشركات العالمية مقرها الرياض، ونسبة بسيطة في الكويت والإمارات، هذه الشركات تدخل في عدة مجالات، وأبرزها المدفوعات، وصرف العملات، والتمويل الشخصي، وإدارة الخزينة، وحلول الأعمال، والبنوك، وبنيتها التحتية، والإقراض، والتمويل، والأسواق المالية وقد ساهم في هذا التطور السريع :

1. تسارع التحول الرقمي نتيجة أزمة جائحة فيروس كورونا مما ادى إلى زيادة الطلب على حلول التقنية المالية، وكان نتيجة لذلك نمو الحصة السوقية وقيمة المنشأة وزيادة على وجه الخصوص في نمو الطلب على الأدوات المالية سهلة الاستخدام في مجالات، مثل: خدمات الدفع الآجل، وحلول الوساطة الاستثمارية.
2. البيئة التجريبية التشريعية التابعة للبنك المركزي السعودي ومختبر التقنية المالية التابع لهيئة السوق المالية واللوائح الخاصة بعدد من أنشطة التقنية المالية المختلفة أعطت الثقة والوضوح للمستثمرين لزيادة المستثمرة في شركات التقنية المالية.
3. المستويات العالية لتبني التقنية المالية التي تتمتع بها السعودية.

- اخيرًا، لا شك أن القطاع المالي، والمتمثل في التقنية المالية لها دور كبير في تحقيق الاستقرار المالي في السعودية وتعزيز الشمول المالي من خلال الوصول الى الخدمات المالية للشركات المالية وتيسير التجارة الخارجية، وكذلك بتطبيق أبرز التقنيات المالية بجانب الامتثال إلى القواعد والضوابط التنظيمية وإدارة المخاطر.

- المملكة العربية السعودية قادرة أن توسع في تطوير البنية التحتية في مجال القطاع المالي لتنافس الدول التي سبقتها في ذات المجال وأن تحقق ترتيب متقدم في عالم التكنولوجيا المالية خلال السنوات القليلة المقبلة لتنعكس إيجابا على الأفراد والمؤسسات والشركات المالية والغير مالية.

التحديات بالنسبة للشركات التكنولوجيا المالية السعودية:

- أكبر التحديات التي تواجه شركات التقنية المالية في محاولتها لتسريع نموها هو الحصول على تمويل.
- الالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية.
- توظيف المواهب والكفاءات.

[88] التقرير السنوي لفنتك /مرجع سابق ، صفحة 14

- قلة التنوع في مشاريع التقنية المالية من ناحية الخدمات المقدمة.

2-4 - مصر : تعَد مصر من بين أكبر أربع دول أفريقية نشاطا في مجال التكنولوجيا المالية، وذلك من حيث عدد الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية، والقطاعات المغذية لها في القارة الأفريقية، ويرجع ذلك إلى النمو الهائل على مدار السنوات السبع الماضية في هذا المجال، حيث ارتفع عدد الشركات الناشئة المصرية المتخصصة في التكنولوجيا المالية والشركات المغذية لتصل إلى حوالي 112 شركة بحلول عام 2021 من أصل شركتين فقط مقارنة بعام 2014 بمعدل نمو تجاوز 178% ومن المتوقع استمرار هذا التزايد في أعداد الشركات الناشئة المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية.[89]

الشكل رقم (20) يوضح تطور الشركات الناشئة المتخصصة في التكنولوجيا المالية والشركات المغذية لها

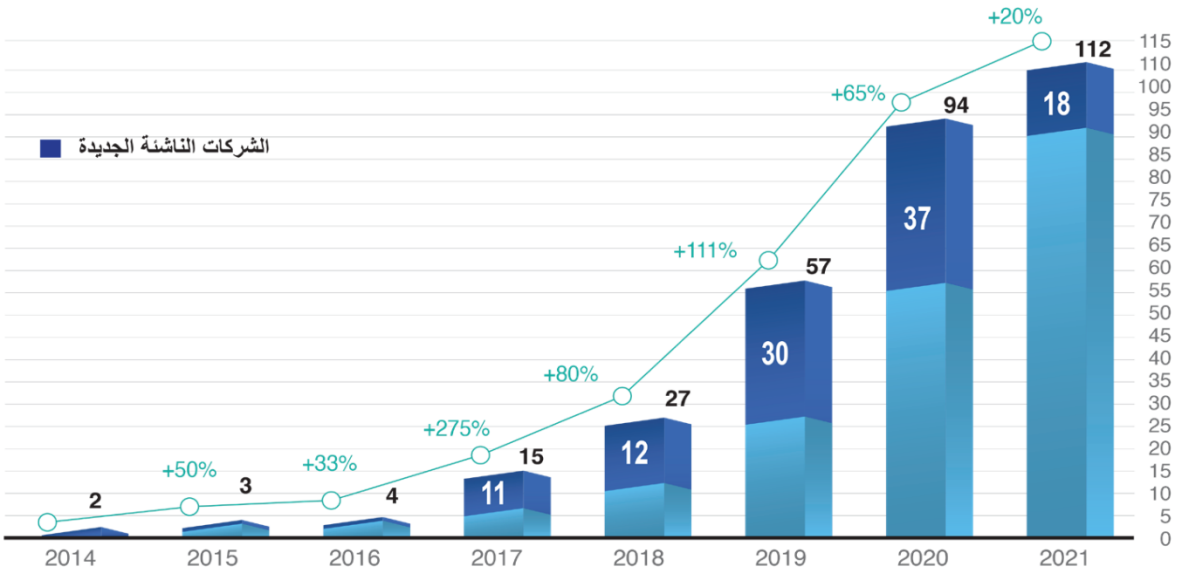

:تقرير البنك المركزي المصري سنة 2021 حول منظور التكنولوجيا المالية في مصر، صفحة 22.

تمثل 70% من إجمالي عدد الشركات الناشئة المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها قد قامت بالفعل بنشر حلول تكنولوجية مبتكرة في السوق المصري، مما يعكس مدى النمو الهائل لهذه الشركات الناشئة الجديدة، والتي ظهرت حديثا خلال الثلاث سنوات الماضية، بينما بلغ عدد الشركات التي ما زالت في مرحلة الإعداد للانضمام إلى قطاع التكنولوجيا المالية في مصر نسبة تمثل 30 % من إجمالي عدد الشركات الناشئة، بما في ذلك الشركات التي لديها منتج تجريبي(prototype) والشركات التي تعمل على طرح نموذج أولي (MVP)مما يؤكد على ضرورة تقديم المزيد من الدعم والاستثمارات لنمو الشركات الناشئة في هذا المجال.

[89]تقرير البنك المركزي المصري حول منظور التكنولوجيا المالية في مصر مرجع سابق 2021 صفحة 22.

الشكل رقم (21) يمثل قاعدة البيانات الشركات المالية المصرية

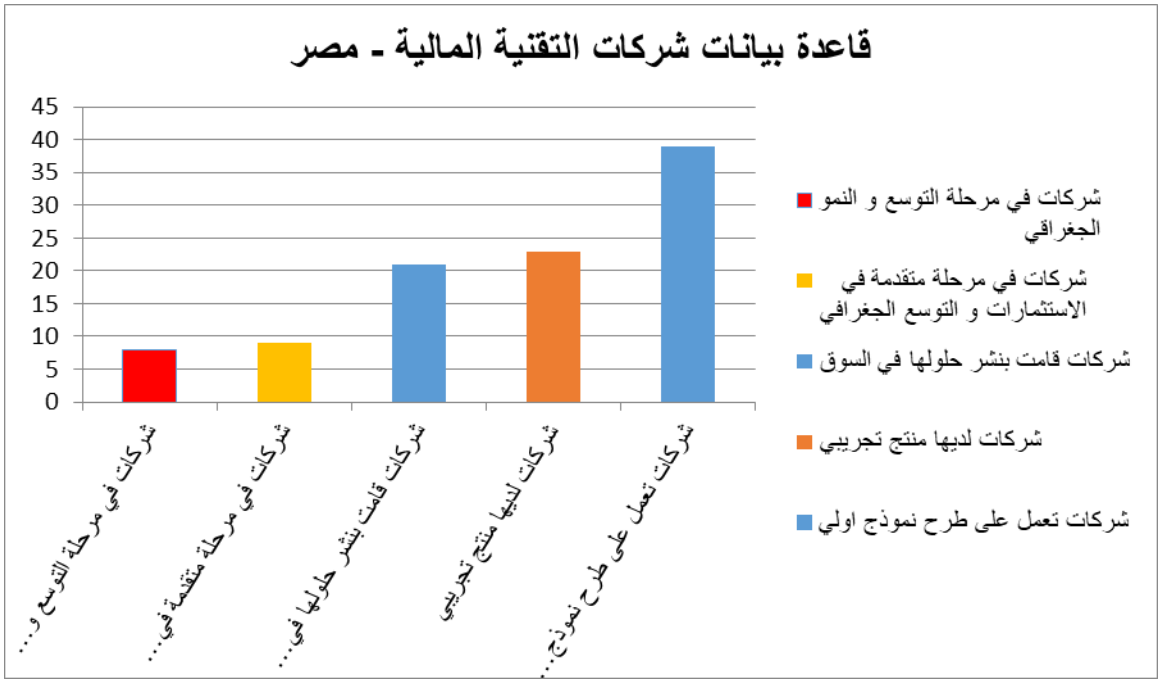

من اعداد الطلبة اعتمادا على تقرير البنك المركزي المصري سنة 2021 حول منظور التكنولوجيا المالية في مصر، صفحة 23.

مجالاتها: قطاع المدفوعات والتحويلات يمثل نسبة 29 % من إجمالي القطاعات الفرعية لشركات التكنولوجيا المالية (34 شركة ناشئة) مما يعكس الانتشار الأكبر لهذا القطاع بين القطاعات الفرعية الأخرى في مجال التكنولوجيا المالية في السوق المصري، يليه قطاع الإقراض والتمويل البديل بنسبة تمثل 12% (15شركة ناشئة) بينما تتنوع قطاعات التكنولوجيا المالية الأخرى بشكل متساوي نسبيًا، وبالتالي فهي تكمل الهدف الأمثل والمتمثل في تلبية احتياجات الخدمات المالية المختلفة للعملاء.

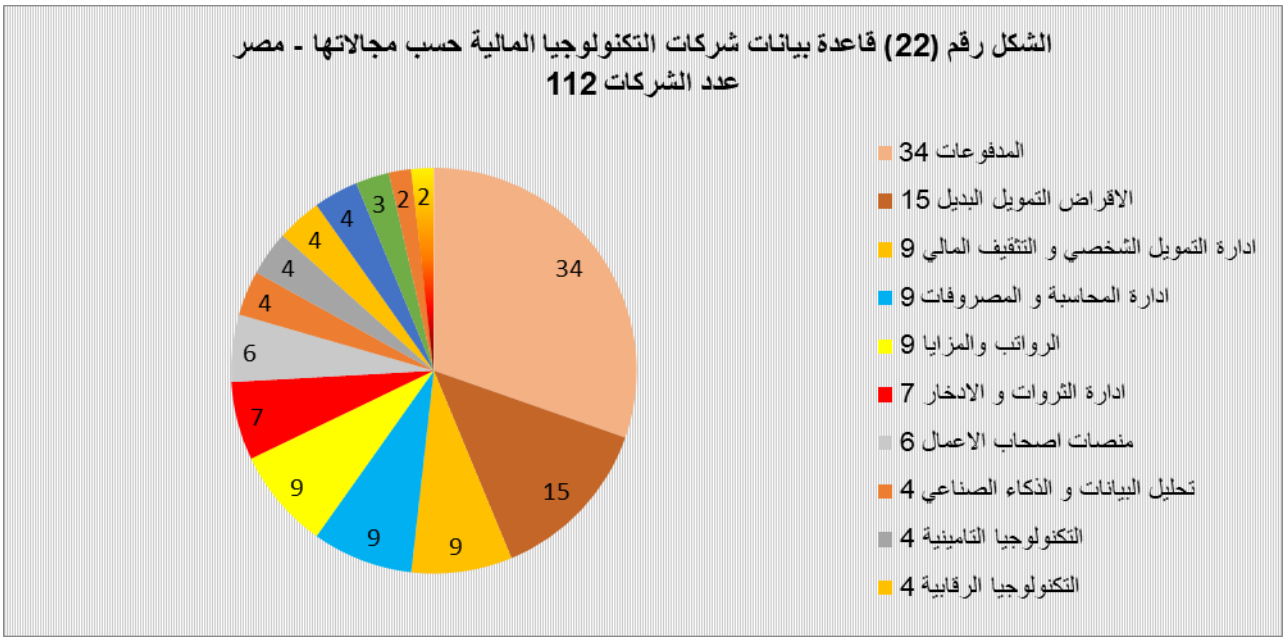

من اعدد الطلبة اعتمادا على تقرير البنك المركزي المصري حول منظور التكنولوجيا المالية في مصر 2021 صفحة 23

تطور الاستثمار في التكنولوجيا المالية على مدار السنوات الأربع الماضية: تم ضخ ما يقرب من 250 مليون دولار في سوق الشركات الناشئة المصرية العاملة في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها، حيث زاد إجمالي حجم الاستثمارات التي تم ضخها في هذه الشركات ليصل إلى مبلغ 159مليون دولار في عام 2021 م مقارنة بمبلغ 0.9 مليون دولار في عام 2017 م كما ارتفع إجمالي عدد الصفقات التي تم ابرامها ليصل إلى أكثر من 30 صفقة عام 2021 م مقارنة بإجمالي عدد 3 صفقات عام 2017 م بنسبة

نمو مقدارها 10 أضعاف، بالإضافة إلى ارتفاع متوسط حجم الاستثمار لكل صفقة ليصل إلى 5 ملايين دولار عام 2021 م مقارنة بـ 300 ألف دولار عام2017 بنسبة نمو مقدارها 16 ضعف، مما يكشف لنا معدلات النمو الهائلة التي طرأت على الشركات الناشئة المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية خلال الخمس سنوات الماضية.[90]

[90] تقرير البنك المركزي المصري 2021 مرجع سابق صفحة 42

الشكل رقم (23) تطور الاستثمار في التكنولوجيا المالية من 2017- 2021 -مصر

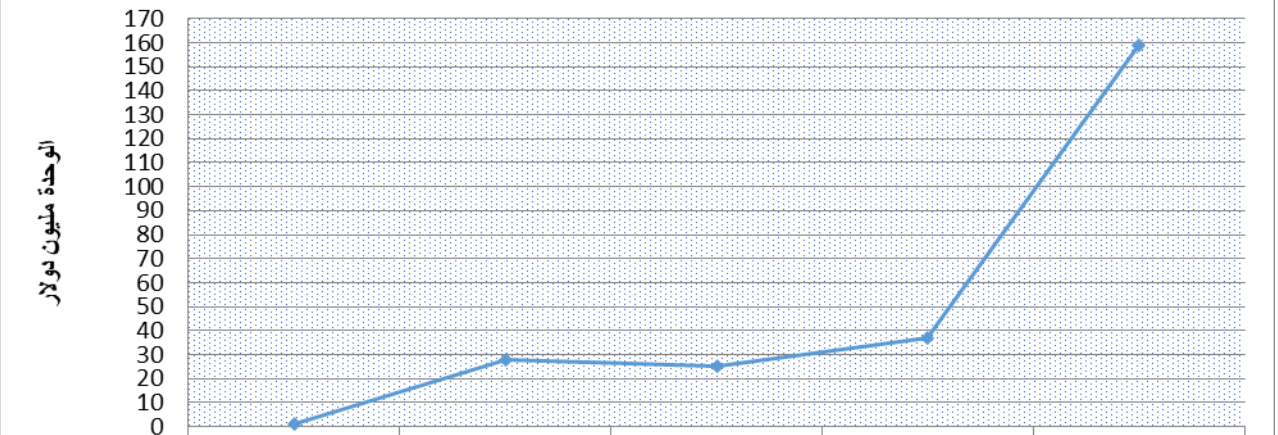

من اعدد الطلبة اعتمادا على تقرير البنك المركزي المصري حول منظور التكنولوجيا المالية في مصر 2021 صفحة 42

تقييم نتائج مرحلة 2017-2021 : وفقا للنتائج والمؤشرات و الارقام الصادرة عن البنك المركزي المصري للفترة الممتدة ما بين 2017 و 2021 نلاحظ إن قطاع التقنية المالية في مصر قد شهد تطورا كبيرا، و هذا نتيجة التسارع في الصناعة التقنية المالية في مصر بالإضافة الى الزيادة المعتبرة في عدد شركات التقنية في السوق المصري حيث بلغ عددها 112 شركة تقنية مالية لسنة 2021 في مختلف مجالات التقنية المالية من المدفوعات الى عمليات الاقراض و التامين مقارنة بسنة 2014 حيث كان العدد شركتين فقط ، اما فيما يخص مجالات اعمالها فان معظم استثمارات التكنولوجيا المالية المصرية موجه إلى منصات أصحاب الأعمال تليها المدفوعات والتحويلات، بعدها الرواتب والمزايا، ثم جمعيات الادخار والإقراض ، ومن ناحية أخرى، تم توجيه جزء ضئيل من الاستثمارات في الفترة 2017-2021 إلى مجالات أخرى مثل التكنولوجيا الرقابية، وإدارة التمويل الشخصي، والتثقيف المالي، وتحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا التأمينية، والتكنولوجيا المالية الزراعية ولكن بنسب اقل ، حيث نلاحظ تطورا كبيرا في حجم الاموال المضخة من طرق الشركات الناشئة من 0.9 مليون دولار سنة 2017 الى 159 مليون دولار سنة 2021 م وهو انجاز كبيرة مقارنة بالمدة القصيرة لنشاط هذه الشركات ، كما تضاعف عدد الصفقات من 3 صفقات سنة 2017 م الى 30 صفقة سنة 2021 م اي تضاعف العدد عشر مرات في ظرف 4 سنوات و هو رقم مشجع بالنسبة لسوق التقنية المالية في مصر .

التحديات بالنسبة للشركات التكنولوجيا المالية

- معظم الشركات الناشئة المصرية المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية تفتقر إلى سبل التمويل الجيدة التي تمكنها من اختبار منتجاتها أو خدماتها المالية أو حتى زيادة نطاق نشر الحلول التكنولوجية التي تقدمها للعملاء ، سواء كان ذلك على الصعيد المحلي أو الدولي.
- جذب الكوادر المؤهلة وهو يمثل التحدي الأكبر فيما يتعلق بنمو الشركات الناشئة ونجاحها.
- تطوير المنتجات.
- انشاء أنظمة مستدامة وعمليات فعالة وهدا إشارة إلى ضرورة توافر التكنولوجيا والمهارات اللازمة لتطوير منتج مستدام من شأنه تحقيق الأرباح لكافة الأطراف.
- جذب المستثمرين.

المطلب الثالث: واقع الشمول المالي في بعض الدول العربية

فيما يخص المنطقة العربية، فمازالت مؤشرات الشمول المالي الرقمي دون مستوى الطموحات، وذلك بالرغم من الجهود الكبيرة التي خطتها الحكومات والمصارف المركزية العربية، حيث تبنت العديد من الدول العربية استراتيجيات وبرامج تختص بالشمول المالي بشكل عام، ارتكزت على محاور متعددة، منها محور يتعلق بالتقنيات المالية الحديثة والتوعية المالية الرقمية، او بتبني استراتيجيات أو برامج تختص بالتقنيات المالية الحديثة، الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي على الشمول المالي الرقمي في الدول العربية. الشكل رقم (22) يوضح مدى الفروقات الملاحظة بين الدول العربية وباقي دول العالم وهو تقريبا في جميع قطاعات التقنية المالية والمصرفية.

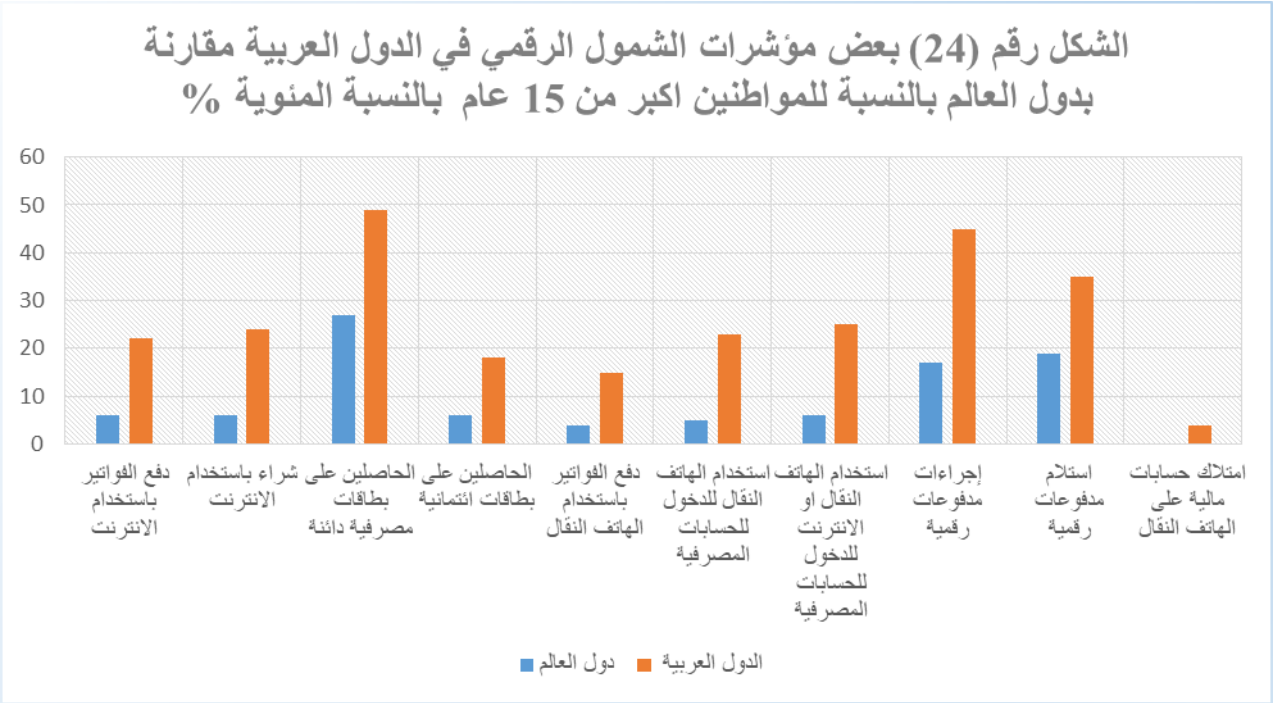

المصدر : اعتمادا على تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2021 ، صندوق النقد العربي ، صفحة 161 .

1- مؤشر الشمول المالي في الدول العربية : تسارع نمو صناعة التقنيات المالية الحديثة خلال الثلاثة أعوام الأخيرة نظرا لما تقدمه من فرص للنفاذ إلى التمويل، وتوفير مجموعة من المنتجات والخدمات المالية الرقمية بكلفة وجهد أقل وكذلك مصممة بشكل يتناسب مع احتياجات مختلف شرائح المجتمع. حيث اكتسبت زخما دوليا كبيرا خلال عام 2020 بشكل عام وفي المنطقة العربية بشكل خاص، في أعقاب جائحة كورونا، من حيث تطور الأنظمة والتشريعات وحجم المعاملات والخدمات والمنتجات التي تم استحداثها مع متطلبات عدم التلامس وتزايد الحاجة إلى تنفيذ المعاملات عن بعدفي ذات السياق، تبنت الدول العربية العديد من السياسات والاصلاحات، من حيث تعزيز الإطار المؤسسي، واستحداث المختبرات التنظيمية، وإنشاء مراكز التقنيات المالية الحديثة، إضافة إلى تنمية الأطر التنظيمية سواء من حيث استحداث أو تعديل البنية التشريعية لتنمية الابتكارات المالية في إطار متوازن يحافظ على سلامة الصناعة المالية.

- وبمناسبة اليوم العربي للشمول المالي 27 ابريل 2021 تم اطلاق مؤشر التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية (FinxAr) ، يأتي إطلاق المؤشر في إطار جهود الصندوق لدعم توجه الدول العربية للارتقاء بصناعة التقنيات المالية الحديثة ودعم التحول المالي الرقمي، بما يخدم تعزيز الشمول والاستقرار المالي [91]،يعتبر المؤشر الأول من نوعه على مستوى الأبعاد التي يتناولها ومجالات تدخلات الدول العربية وقياس جهودها في تعزيز البيئة الحاضنة للتقنيات المالية الحديثة ، بالتالي يمثل المؤشر أداة فعالة في تحديد المجالات التي تحتاج لبذل المزيد من الاهتمام والجهود وما تتطلبه من سياسات ملائمة.

-تعكس نتائج المؤشر الاهتمام والجهود التي قامت بها الحكومات العربية بالتعاون مع القطاع الخاص في الأعوام الثلاثة الماضية للارتقاء بفرص نمو التقنيات المالية وتوظيفها، كما يهدف المؤشر إلى توفير أداة لمتخذي القرار والهيئات الرقابية والإشراقية في الدول العربية، وجميع الأطراف ذات العلاقة بتطوير صناعة التقنيات المالية الحديثة.

- يتكون المؤشر العام للتقنيات المالية الحديثة العربية (FinxAr) من ستة مؤشرات رئيسة تمثل أبعاد البيئة الداعمة للتقنيات المالية الحديثة:

- ✓ السياسات والتشريعات؛
- ✓ جانب الطلب؛
- ✓ توفر التمويل؛
- ✓ البنية التحتية المالية؛
- ✓ تنمية المواهب لدعم الابتكارات؛
- ✓ التعاون والشراكات.

[91] تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2021 ، صندوق النقد العربي ، صفحة 182 .

2- المؤشرات الفرعية للمؤشر العام للتقنيات المالية الحديثة العربية (FinxAr)[92]:

2-1 مؤشر السياسات والتشريعات : يتناول محور السياسات والتشريعات مختلف المبادرات التي تنتهجها الدول على مستوى القوانين والقواعد التنظيمية وسياسات تنمية قطاع التقنيات المالية الحديثة، من خلال حزمة من البرامج من بينها وجود استراتيجيات وطنية للتقنيات المالية الحديثة أو التحول الرقمي، وتوفر الإطار المؤسسي الذي يتم من خلاله إدارة وتوجيه مبادرات تعزيز البيئة الحاضنة للابتكارات المالية، ومدى وجود مختبرات تنظيمية، فضلا عن الإطار التنظيمي المتاح لمختلف أنشطة التقنيات المالية الحديثة، والهيئات الرقابية المسئولة عن تلك الأنشطة وإطار الحوكمة فيما بينها، إضافة إلى البنية التشريعية التي تطورها الدولة من أجل تعزيز الابتكار، مع الحفاظ على سلامة القطاع المالي.

2-2 مؤشر جانب الطلب: يعنى هذا المحور بمبادرات الدولة لتعزيز جانب الطلب من كل من الأفراد وقطاع الأعمال، من حيث توفر الخدمات والمنتجات المالية الرقمية وتعزيز التثقيف المالي والتوعية المالية الرقمية. حيث يتناول المحور مبادرات الدولة المختلفة في تفعيل مختلف نماذج الأعمال والخدمات والمنتجات المالية الرقمية، ومؤشرات النفاذ إلى شبكة المعلومات الدولية والأجهزة الذكية واستخدامها. إضافة إلى المدفوعات الرقمية، واستراتيجيات الدولة في تعزيز المدفوعات الرقمية والتثقيف المالي، ووجود مراكز للتقنيات المالية الحديثة وجمعيات التقنيات المالية الحديثة داخل الدولة، وحجم شركات التقنيات التي انضمت إلى مجال العمل والمحفزات المقدمة لها.

2-3 مؤشر توفر التمويل: يرتكز هذا المحور على مبادرات الدولة في دعم مقدمي الحلول والخدمات المالية المبتكرة في للنفاذ للتمويل، بما يشمل شركات التقنيات المالية الحديثة والشركات الناشئة، ومدى حجم التمويل الذي يتلقاه قطاع التقنيات المالية الحديثة من البنوك، وحجم إقراض المؤسسات المالية والبنوك لشركات التقنيات المالية الحديثة، ووجود حوافز للمؤسسات المالية لإقراض هذه الشركات، إضافة إلى حجم الاستثمارات الموجه لقطاع التقنيات المالية الحديثة على وجه العموم ولشركات التقنيات المالية الحديثة على وجه الخصوص.

2-4 مؤشر تنمية المواهب: يغطي محور تنمية المواهب جهود الدول لتنمية قدرات أصحاب المواهب سواء من رواد الأعمال، أو الطلاب، إضافة إلى بناء قدرات العاملين بالهيئات الرقابية والإشرافية. يتناول المحور مبادرات الدولة المختلفة في هذا الشأن، والفعاليات والمسابقات المختلفة، من بينها مسابقات التسارع التقني سواء على مستوى الدولة أو على مستوى الجامعات، من أجل توليد الابتكارات المالية. إضافة إلى برامج التدريب وتنمية القدرات التي يتلقاها العاملون في الهيئات الرقابية والإشرافية، على المستويين الدولي والإقليمي.

2-5 مؤشر البنية التحتية المالية: يتمحور هذا مؤشر حول جهود ومبادرات الدول المختلفة في الارتقاء بالبنية التحتية المالية ومدى التقدم في هذا الشأن، يستعرض المحور النظم القائمة للبنية التحتية المالية، ومتطلبات الامتثال في هذه النظم، كذلك مبادرات الدول المختلفة لتعزيز بنية تقنية المعلومات والاتصالات(ICT) عموما والمدفوعات

[92]تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2021 مرجع سابق ، صفحة 187 -192 .

الرقمية على وجه الخصوص. إضافة إلى جهود رقمنة المدفوعات الحكومية، والتشغيل البيني بين النظم والشبكات، والبنية التحتية الممكنة لإلحاق العملاء عن بعد. إلى جانب الوقوف على مدى استخدام التقنيات الحديثة في التسوية والمقاصة والتداول ومنصات التمويل البديل والإطار التنظيمي المصاحب لها.

6-2 مؤشر التعاون والشراكات: يعنى هذا المؤشر بالتعاون على المستوى المحلي بين الأطراف أصحاب العلاقة بصناعة التقنيات المالية الحديثة، وبينها وبين الجهات المماثلة على المستويين الإقليمي والدولي، أيضا يشمل الشراكات بين المؤسسات المالية وشركات تقنيات المالية الحديثة.

- يتكون المؤشر العام من مائة نقطة مئوية، مقسمة على ست محاور رئيسة ممثلة للبيئة الحاضنة للتقنيات المالية الحديثة، مرجحة بالأوزان التالية حسب الشكل رقم (25):

الشكل رقم (25) يوضح المؤشرات الفرعية للتقنيات المالية الحديثة مع اوزانها النسبية.

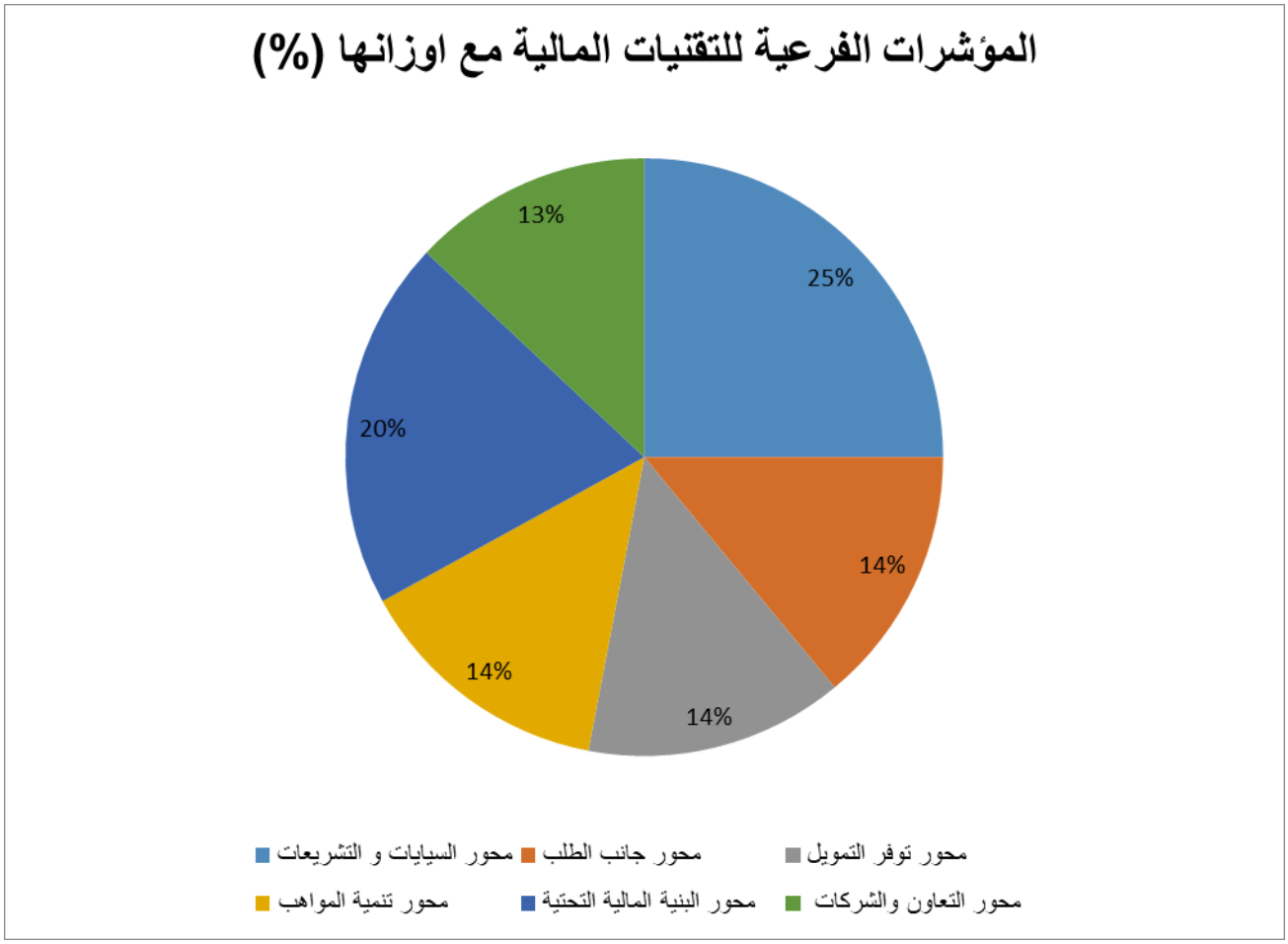

المصدر: بالاعتماد على تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2021 ، صندوق النقد العربي ، صفحة 183 .

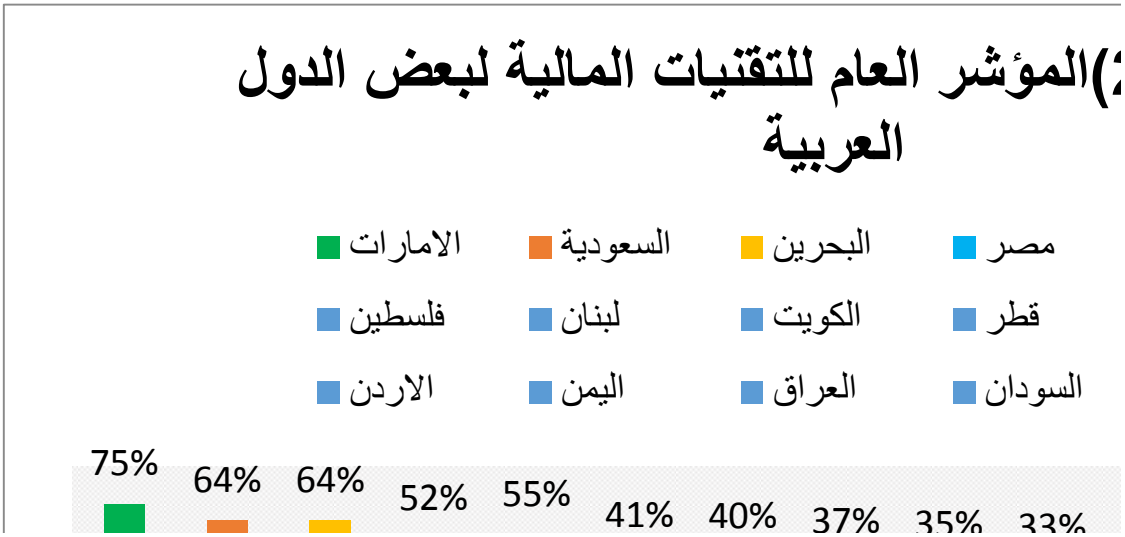

المصدر: بالاعتماد على تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2021، صندوق النقد العربي، صفحة 184 .

3-تحليل نسب المؤشر العام والمؤشرات الفرعية الستة الرئيسة لعينة من دول عربية:

الجدول رقم (07) يمثل نسب المؤشر العام والمؤشرات الفرعية الستة لعينة من دول العربية .

الدولة	السياسات و التشريعات	جانب الطلب	توفر التمويل	تنمية المواهب	البنية التحتية المالية	التعاون و الشركات	المؤشر العام
الاردن	0,5054	0,334	0,071	0,167	0,388	0,108	80,3
الامارات	0,748	0,81	0,5	0,807	0,725	0,909	70,74
البحرين	0,758	0,631	0,246	0,658	0,739	0,678	0,64
تونس	0,711	0,472	0,307	0,662	0,503	0,542	0,55
السعودية	0,732	0,7	0,32	0,783	0,636	0,66	90,64
السودان	0,065	0,172	0	0,208	0,109	0	0,091
العراق	0,223	0,267	0	0	0,243	0	20,14
عمان	0,439	0,406	0,036	0,083	0,436	0,333	40,31
فلسطين	0,505	0,474	0,1	0,629	0,336	0,366	100,4
قطر	0,505	0,394	0,2	0,372	N/A	0,629	80,34
الكويت	0,591	0,227	0,103	0,417	0,338	0,375	90,36
لبنان	0,305	0,341	0,314	0,667	0,464	0,342	0,398
مصر	0,58	0,661	0,136	0,872	0,305	0,625	10,52
المغرب	0,093	0,52	0	0,742	0,48	0,25	0,328
اليمن	0,239	0,096	0	0,292	0,232	0,267	50,19
متوسط المؤشر	0,44	0,44	0,18	0,5	0,39	0,49	0,43

المصدر: تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2021 ، صندوق النقد العربي ، صفحة 185 .

من خلال الجدول (08) تظهر نتائج المؤشر العام للتقنيات المالية تنامي جهود الدول العربية في بناء بيئة مطورة لصناعة التقنيات المالية الحديثة والخدمات المالية الرقمية، خاصة في دعم العمليات المالية عن بعد في أعقاب جائحة كورونا خلال عام ،2020 بما يعكس جهود الدول العربية في وضع استراتيجيات وطنية للتقنيات المالية الحديثة والتحول المالي الرقمي وبالتالي شمول مالي .

- أظهرت النتائج حصول دولة الإمارات العربية المتحدة على المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية في المؤشر العام، بنسبة بلغت حوالي 75 %، بفضل الجهود المتعددة في تعزيز مجالات أنشطة التقنيات المالية الحديثة، وإطلاق المبادرات المختلفة، التي أسهمت في تفعيل أحدث التقنيات المالية وتوفير المتطلبات التي من شأنها تحسين درجة التحول المالي الرقمي، إضافة إلى التميز في تقديم الخدمات المالية الرقمية وتعزيز التوعية والتثقيف الماليين، وتوفير التمويل لدعم الابتكار، والتعاون والشراكات، سواء على مستوى الدولة أو الأطراف ذات العلاقة.

-حلت في المرتبة الثانية المملكة **العربية السعودية**، التي بلغ المؤشر العام فيها حوالي 65%، مستفيدة من استحواذها على المركز الثاني على مستوى المؤشرات الرئيسة لمحوري تنمية جانب الطلب ومدى توفر التمويل، بفعل المبادرات المختلفة التي ترعاها السلطات في مساعدة مراكز التقنيات لدعم الحلول المالية الرقمية في المملكة العربية السعودية، وتعزيز التثقيف المالي وبرامج التوعية المختلفة، وتسهيل وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل. كما حصلت على المركز الثالث على مستوى الدول العربية في المؤشرات الرئيسة لمحور السياسات والتشريعات ومحور البنية التحتية المالية ومحور تنمية المواهب.

- **المركز الثالث** على مستوى المؤشر العام، فكان من نصيب **مملكة البحرين**، إذ بلغ حوالي 64%، ما يعكس تقدم مملكة البحرين على صعيد البنية التشريعية والقواعد التنظيمية والبنية التحتية المالية، من خلال استحواذها على المركز الأول في مؤشري السياسات والتشريعات، والبنية التحتية المالية، بفضل انتهاج سياسات شاملة لبناء بيئة داعمة لصناعة التقنيات المالية الحديثة على المستوى الوطني، وخلق بنية تحتية تشريعية وتنظيمية شاملة لمختلف أنشطة التقنيات المالية الحديثة.

- المركز الرابع في المؤشر العام كان من نصيب الجمهورية التونسية، حيث بلغ المؤشر حوالي 55%، كنتيجة لتقدمها في المؤشرات الرئيسة المتعلقة بالسياسات والتشريعات، والبنية التحتية المالية، بما يعكس جهود السلطات المتعددة في تعزيز هذه الجوانب.

- **تحتل جمهورية مصر العربية** المركز الخامس في المؤشر العام، الذي بلغ حوالي 52%، بفعل استحواذ مصر على المركز الأول في مؤشر تنمية المواهب، كانعكاس للمبادرات المختلفة على مستوى الدولة والجامعات، وكذلك بفضل

الجهود المبذولة لتعزيز جانب الطلب، من حيث التثقيف المالي وزيادة الحلول والخدمات الرقمية المقدمة، حيث حلت مصر في المرتبة الثالثة في هذا المحور.[93]

-نستنتج ان كل من البحرين والإمارات والسعودية وتونس قد استحوذت على المراكز الأربع الأولى في مؤشر السياسات والتشريعات بفضل وجود الإطار التنظيمي الشامل لكافة أنشطة التقنيات المالية الحديثة.

- تصدرت كل من الإمارات والسعودية مؤشر جانب الطلب بفضل توفر الخدمات المالية الرقمية وتعزيز التثقيف المالي والتوعية المالية الرقمية تليهم مصر بفضل إطلاق مبادرة لتعزيز ابتكارات الشباب في المنتجات والخدمات المالية، ووجود استراتيجية وطنية للتثقيف المالي الرقمي، كما تتميز البحرين بمرتبة متقدمة على هذا المؤشر بفضل بزيادة عدد شركات التقنيات المالية الحديثة التي دخلت مجال الأعمال وكذلك زيادة عدد المبادرات لتفعيل الحلول المالية المبتكرة.

- تنفرد الإمارات بشكل واضح عن باقي الدول العربية في مؤشر التمويل، حيث سجلت 50 %، بفضل زيادة عدد مبادرات تمويل قطاع التقنيات المالية الحديثة بوجه عام، والشركات الناشئة ورواد الأعمال بوجه خاص، يلي ذلك السعودية بنسبة 32 %، ولبنان وتونس، بنسبة 31% لكل منهما، حيث تتميز السعودية بعدد من المبادرات للاستقطاب المستثمرين من بينها وجود برنامج لتسريع ابتكارات شركات التقنيات المالية الحديثة.[94]

الشكل رقم (27) يوضح متوسط المؤشر العام والمؤشرات الستة الفرعية

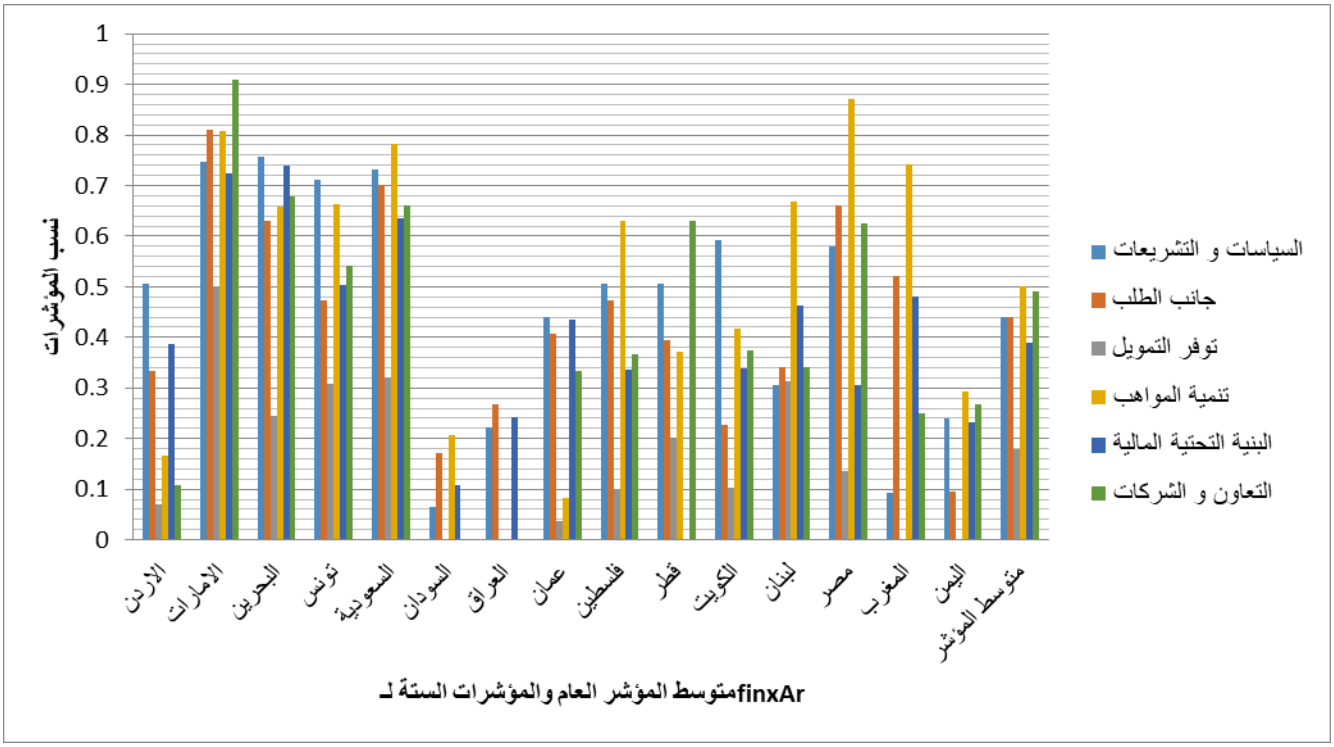

متوسط المؤشر العام والمؤشرات الستة لـ finxAr

[93] تقرير **الاستقرار المالي في الدول العربية** 2021 ، صندوق النقد العربي ،مرجع سابق صفحة 186-187 .
[94] **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية** 2021 ، صندوق النقد العربي مرجع سابق ، صفحة 185.

-احتلت مصر المركز الأول في مؤشر تنمية المواهب بنسبة 87%، تليها الامارات في المرتبة الثانية بنسبة 81% بفضل دعم قدرات العاملين بالهيئات الرقابية والإشرافية من خلال برامج التدريب المهني بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية ، يلي ذلك كل من السعودية بنسبة بلغت 78 % حيث تتميز الجهود في المملكة العربية السعودية ببرنامج تدريب سنوي لتنمية القدرات واستقطاب أفضل المواهب للعمل في مجال التقنيات المالية الحديثة بالقطاع المالي ، وجاءت البحرين في المرتبة السادسة بنسبة 66% .

-تصدر البحرين والامارات محور البنية التحتية المالية بنسب بلغت 74% 73% على التوالي، بفعل زيادة عدد النظم الحالية للبنية التحتية للمدفوعات، ووجود منصة وطنية لقواعد اعرف عميلك الالكترونية مرتبطة بالهوية الرقمية، إضافة إلى رقمنة منظومة المدفوعات الحكومية، بالإضافة الى مبادرات تطوير البنية التحتية المالية وتقنية المعلومات والاتصالات من خلال منصات تمويل التجارة وسلاسل الإمداد والإلحاق الرقمي لعملاء البنوك ، وجاءت السعودية في المرتبة الثالثة بنسبة 64%، مستفيدة من اكتمال منظومة المدفوعات الحكومية ما بين الحكومة والأفراد وقطاع الأعمال، جاءت مصر متأخرة في هذا المؤشر في المرتبة 11 بنسبة 30% بعد فلسطين .

-احتلت الإمارات المركز الأول في مؤشر التعاون والشركات، من خلال التعاون بين الهيئات الرقابية ونظيراتها على المستويين الاقليمي والدولي ومع المؤسسات الدولية من خلال المبادرات العملات الرقمية للمصارف المركزية، والمراكز العالمية للتقنيات المالية الحديثة لاختبار بعض الحلول ، تلتها في المراكز الثاني و الثالث على التوالي كل من البحرين والسعودية بنسب تتراوح تنازليا بين 68% و 66% وجاءت مصر في المرتبة الخامسة بنسبة 66% جهودها لتعزيز الشراكة بين المؤسسات المالية ومقدمي الحلول المالية المبتكرة .

- من خلال دراسة المؤشر العام للتقنية المالية نلاحظ ان الدول الاربعة الامارات السعودية والبحرين ومصر قد احتلت المراتب الاولى في اغلب المؤشرات الفرعية لمؤشر الشمول المالي حسب احصائيات صندوق النقد العربي وذلك بفضل الجهود الكبيرة التي قامت بها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في سبيل زيادة الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة حيث عمدت هذه الدول على إطلاق استراتيجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي بشكل مدروس يعمل على وتوفير البنية التحتية اللازمة له، بما يدعم النمو الشامل والمستدام، حيث ارتكزت الإستراتيجيات والخطط على عدة محاور من أبرزها :

- ✓ -تطوير برامج واستراتيجيات وطنية للشمول المالي؛
- ✓ والاستفادة من التقنيات المالية الحديثة؛
- ✓ تعزيز حماية مستهلكي الخدمات المالية؛
- ✓ الاهتمام بقضايا التثقيف والتوعية المالية؛
- ✓ الاهتمام بوصول المرأة والشباب للخدمات المالية الرسمية؛
- ✓ الاهتمام بدعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ووصولها للخدمات المالية؛

المبحث الثاني: واقع تطبيق التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي في عينة من الدول العربية

المطلب الأول: التكنولوجيا المالية والشمول المالي في ظل جائحة كورونا (Covid 19).

1-التكنولوجيا المالية وجائحة كوفيد 19 (covid-19) : الإبلاغ عن فيروس كورونا المستجد (COVID-19) لأول مرة في 31 ديسمبر 2019 بمدينة ووهان الصينية، وهي مدينة يزيد عدد سكانها عن 11مليون نسمة. استمر الفيروس في الانتشار في كل بلدان العالم تقريبا، وهذا اعتبارا من 1ماي 2020.

1-1تأثير جائحة فيروس كورونا على أسواق التكنولوجيا المالية لقد أدت الزيادة السريعة لحالات الإصابة بفيروس كورونا مع التدابير واسعة النطاق لإبطاء وتيرة تفشّ ي الفيروس إلى تباطؤ حاد للنشاط الاقتصادي في الكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة في والبلدان النامية، ومن المتوقع أن يكون الكساد الذي أذكته الجائحة التي ضربت العالم 2020 الأشد حدة منذ الحرب العالمية الثانية، لتتجاوز بذلك التداعيات والتأثيرات على الاقتصاد العالمي الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

1-2- خدمات التكنولوجيا المالية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا :في عام 2020 وضعت الشراكة العالمية لتعميم الخدمات المالية إرشادات رفيعة المستوى للسياسات بشأن الشمول المالي أقرها اجتماع وزراء مالية مجموعة العشرين في الآونة الأخيرة. وأصدرت مجموعة البنك الدولي تقارير معلومات أساسية استرشدت بها هذه الإرشادات استنادا إلى الآراء المتبصرة المستمدة من الخدمات الاستشارية والعمليات القطرية، وكذلك من البحوث التطبيقية المُوسعة. وأُثيرت في هاتين الوثيقتين قضيتان: وهما أهمية الحصول على التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية، والفرص المتاحة لتسريع تعميم الشمول المالي من خلال المدفوعات كبيرة الحجم.

-وهذا ما يعني أن الجائحة تمثل تحدي غير مسبوق لجميع قطاعات الاقتصاد العالمي، وقد تطلبت الاستجابة لهذا التحدي المرونة والابتكار من قبل شركات القطاع الخاص ومسؤولي القطاع العام في جميع أنحاء العالم. وكان هذا واضحا بشكل خاص في القطاع المالي، حيث توسعت الخدمات المالية الرقمية والتكنولوجيا المالية لتسهيل المعاملات المستمرة على نطاق واسع.

-وفي كثير من الدول اتخذت السلطات المالية خطوات هامة لدعم التحول إلى ا الرقمية، بما في ذلك "التنازل مؤقتا عن الرسوم على المدفوعات الرقمية، وزيادة القيود على التحويلات الرقمية والسماح بالمعرفة الإلكترونية للعميل- Customer (e-KYC '' 'electronic Know-Your " بدًلا من التحقق من الهوية الشخصية The World Bank and CCAF وهذا ما مكن الحكومات من توسيع شبكات الأمان الاجتماعي بسرعة من خلال [95]الاستفادة من القنوات الرقمية لتقديم مدفوعات الإغاثة المتعلقة بـ Covid-19بسرعة وكفاءة لكل من الأفراد والشركات. كما مكنت المستهلكين من إدارة حياتهم المالية بشكل افتراض ي من خلال الاستعانة بمنتجات وخدمات الادخار

[95]بن عيشوبة رفيقة ، صدقاوي صورية ،،بزارية أمحمد، **التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا** مرجع سابق ، صفحة 170.

والإقراض والاستثمار الرقمي، وهذا ما ساعد على إبطاء انتشار Covid-19بعد أن جعلت التعاملات غير التلامسية وغير النقدية شائعة.

- تشير دراسة مسحية قام بها فريق البحث المشترك بين البنك الدولي ومركز كامبريدج للتمويل البديل (CCAF) في كلية التجارة بجامعة كامبريدج، والتي شملت 118بنكا مركزًيا وسلطة تنظيمية مالية أخرى من 114دولة حول العالم، للزيادة الكبيرة في استخدام و عرض العديد من منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية منذ تفشي الوباء، وخلصت الدراسة لكون 60% من المشاركين أبلغوا عن زيادة في قطاع المدفوعات والتحويلات الرقمية في ضوء Covid-19 والبنوك الرقمية بنسبة ،% 22والمدخرات أو الودائع الرقمية بنسبة 19%.

ولم تقتصر أثار جائحة فيروس كورونا على نطاق استخدام أو عرض منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية فحسب، بل شملت أيضا مستويات الاستثمار في أسوق التكنولوجيا المالية. [96]

1-2-1- الحصول على التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية للخدمات المالية الرقمية: الحصول على مبتكرات التكنولوجيا المالية هو أساس التنمية والخدمات المالية الرقمية. ويبدأ هذا بالحصول على أدوات رقمية أساسية مثل الهواتف المحمولة للمستهلكين و رقمنة إجراءات الأعمال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. تُنبِئ الخب ارت المكتسبة في منطقة أفريقيا أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول مثل (إم- بيسا) في كينيا و (إم تي إن) لخدمات الهاتف المحمول المالية في غرب أفريقيا يُمكن أن تساعد في تضييق الفجوة بين الجنسين في الشمول المالي على نحو أسرع من المنتجات المصرفية التقليدية.

- وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تشير التقديرات إلى أن هناك 65 مليون امرأة ليس لديهن حسابات مصرفية ولكن يمتلكن هواتف محمولة - ويتيح هذا فرصة سانحة لتعميم استخدام الخدمات المالية الرقمية. وقد يساعد إتباع سياسات حكومية استباقية لدعم ملكية النساء للهواتف المحمولة على تضييق الفجوة التكنولوجية والمالية بين الجنسين.
- وتشتمل العناصر الأخرى للبنية التحتية الرقمية والسياسات اللازمة لتحقيق الشمول المالي على استخدام أساليب رقمية لتحديد الهوية وتقنيات (اعرف عميلك) الإلكترونية. وقد حفَّزت حالة الطوارئ الصحية لمواجهة فيروس كورونا المزيد من البلدان على إقامة هذه البنية التحتية، بتيسير استخدام أدوات الإنترنت الإلكترونية اللازمة لإنشاء الهويات الرقمية من أجل تسريع الحصول على الرعاية الصحية وخدمات الإغاثة. وتعكف البلدان منخفضة الدخل أكثر من غيرها على تبسيط القواعد التنظيمية لتقنية "اعرف عميلك الإلكترونية". (MORA, 2020) وتؤدي رقمنة منشآت الأعمال الصغيرة إلى تقوية إنتاجيتها وتحسين قدرتها على الحصول على التمويل والوصول إلى الأسواق.

[96] بن عيشوبة رفيقة ، صدقاوي صورية ،،بزارية أمحمد، المرجع السابق، ، صفحة 171

1-2-2- المدفوعات الرقمية : بالنسبة لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، تمثل أحد أنفع تأثيرات الرقمنة في تحسين سبل الحصول على المعلومات داخل الشركة لزيادة الكفاءة وتعظيم الأرباح، وكذلك لإنشاء البيانات اللازمة للشركاء الخارجيين، ومنهم المؤسسات المالية. وتنتج رقمنة المدفوعات كميات هائلة من بيانات المعاملات المفصلة التي يمكن استخدامها كأساس لتقدير الدخل، وتقييم المخاطر، وتقديم الخدمات المالية.

-على سبيل المثال كينيا، تتيح شركة "كوبو كوبو" للتكنولوجيا المالية الوصول إلى أساليب الدفع الرقمية للتجار من خلال برنامج إم- بيسا، وتُطّبق بعد ذلك أدوات تحليل البيانات الكبيرة على بيانات معاملات المدفوعات للتجار لتتيح لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة طائفة متنوعة من الخدمات ذات القيمة المضافة مثل القروض قصيرة الأجل غير المضمونة. وقد يساعد تسريع تطوير أساليب الدفع الرقمية لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة أيضا على تقوية منظومة الشمول المالي للمستهلكين، فتُيِّسر لهم الدفع إلكترونيا، الذي تزداد أهميته خلال هذا الوقت الذي تشيع فيه ممارسات التباعد الاجتماعي. وتساعد المدفوعات الرقمية على تقنين أوضاع منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في بلدان الأسواق الصاعدة، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة الناتج الاقتصادي الكلي وتوسيع القاعدة الضريبية.[97]

1-3- تحديات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا:

- للاستفادة من الإمكانات الكبيرة للخدمات المالية الرقمية في فترة ما بعد جائحة كوفيد- 19ينبغي مراعاة عوامل عديدة. فمن أجل تحقيق تعاٍف أشمل للجميع، يتعين زيادة المساواة في فرص الاستفادة من البنية التحتية الرقمية، وتعزيز المعرفة المالية والرقمية، وتجنب تحيزات البيانات. وفي دراسة مسحية عالمية أجراها صندوق النقد الدولي مع أكثر من 70طرفا معنيا – من شركات التكنولوجيا المالية، والبنوك المركزية، والأجهزة التنظيمية، والبنوك – أن الأجهزة التنظيمية ينبغي أن تواكب سرعة التغيرات التكنولوجية في مجال التكنولوجيا المالية لضمان حماية المستهلكين والبيانات، والأمن السيبرياني، وامكانية التشغيل البيني عبر المستخدمين والحدود الوطنية. كذلك أشارت شركات التكنولوجيا المالية إلى وجود نقص عالمي في "واضعي الأكواد" – أي مطوري البرمجيات ومبرمجيها.
- ومن التحديات التي تواجه نمو التكنولوجيا المالية اليوم هو ضرورة تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغرض تمكين مؤسسات الأعمال من الاعتماد على تطبيقات التكنولوجيا المالية المبتكرة. ففي كثير من البلدان توجد حاجة لزيادة تغلغل الإنترنت ومرافق الاتصالات عبر الهواتف المحمولة، وزيادة سرعتها، وخفض تكاليفها وضمان إمكانية التواصل المتبادل بين نظم الدفع عن طريق الهواتف المحمولة.

1-4 الجهود العربية لمواكبة تداعيات فيروس كورونا على الشمول المالي : نظرا لأهمية الحوار حول تداعيات انتشار فيروس كورونا، وأهمية التحول الرقمي، باشر صندوق النقد العربي ترتيب اجتماعات "عن بعد"، حول أثر

[97] د. زواويد لزهاري ، ، المرجع نفسه ، صفحة 16 /17

فيروس كورونا على الشمول المالي ونظم الدفع والبنية التحتية المالية بحضور مدراء إدارات الشمول المالي ونظم الدفع والبنية التحتية المالية في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، بمشاركة صندوق النقد والبنك الدوليين، وبنك التسويات الدولية، والمؤسسات الشريكة في مبادرة الشمول المالي، وعدد من الأطر الدولية ووكالات التنمية العالمية المعنية بنظم الدفع وقضايا الشمول المالي. لمتابعة تبادل التجارب والآراء حول المستجدات المتسارعة بخصوص أثر فيروس كورونا على تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، والدور الذي تلعبه نظم الدفع والتسوية للتخفيف من تلك التداعيات واتجاهاتها، والسياسات المناسبة الآنية والمستقبلية .

-ركزت المناقشات على الخدمات المالية الرقمية، التي تعد واحدة من النقاط المضيئة في الأزمة التي توفر طريقا لتوجيه الكثير من إجراءات الإغاثة الحكومية الموجهة للاقتصاد الحقيقي، وبوجه خاص للمواطنين الذين لا يستطيعون حالياً الوصول إلى الحسابات المصرفية، إلى جانب العمال غير الرسميين.

- حيث ساهمت جائحة كورونا على زيادة الطلب بشكل غير مسبوق على الخدمات المالية الرقمية بسبب:

- تأثر خدمات الدفع النقدي التقليدي بسبب القيود المفروضة على العمليات المصرفية لدى فروع البنوك؛

- تبنى المجتمع بسرعة نماذج الاقتصاد الرقمي لشراء الضروريات اليومية، والتعلم عن بعد، والحصول على المشورة والرعاية الصحية؛[98]

- أدت الصدمة السريعة والعميقة للاقتصاد إلى زيادة الطلب على الدعم المالي الحكومي للأعمال والمعونات المالية للأفراد، لاسيما أولئك الذين لم يكونوا ضمن برامج التأمين/ الحماية الاجتماعية القائمة. إن القيام بذلك بسرعة، في خضم عمليات الإغلاق، يدفع الحكومات إلى استخدام الطرق والوسائل الرقمية لتحديد الأفراد الذين ينبغي دعمهم واجراء التحويلات المالية لهم.

- مكنت إجراءات العناية الواجبة المبسطة المقترنة بالهوية الرقمية الحكومات من تسجيل الأفراد بسرعة في برامج تحويل الإعانات الحكومية وبرامج التأمين.

- تمكنت الدول التي لديها شبكة واسعة من نقاط الوصول ومنصات دفع وقبول مبسطة (أجهزة صراف آلي، منصات التجارة الالكترونية، والوكلاء) من ضمان قدرة الأفراد الذين يتلقون تحويلات المنافع على الوصول إلى الأموال واستخدامها.

- مكنت الترتيبات المؤسسية القائمة للتنسيق والتعاون بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص، الحكومات من تنفيذ البرامج الجديدة بسرعة ونشر الوعي وضمان حماية المستهلكين.

- في البحرين، مّكن نظام الدفع السريع من إجراء عمليات الدفع السلسة والفورية والتحويلات الممكنة عن بعد.

- وفي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، مكنت البنية التحتية لـ "إعرف عميلك الإلكترونية" (eKYC) البنوك والمؤسسات المالية من استيعاب عملاء جدد بسلاسة .[99]

[98] زواويد لزهاري ، المرجع نفسه ، صفحة 18/14

2-الشمول المالي في ظل جائحة كورونا (Covid 19).

1-تأثير COVID-19 على الشمول المالي الرقمي:

أظهر إحصاء البنك الدولي لاستجابات السياسات للوباء أن 58 حكومة على الأقل في البلدان النامية، استخدمت المدفوعات الرقمية لتقديم الإغاثة من آثار فيروس كورونا. وان 36 دولة على الأقل دفعت هذه المدفوعات إلى حسابات تعمل بكامل طاقتها والتي يمكن استخدامها للادخار أو المعاملات بالإضافة إلى مجرد سحب المبلغ نقدًا. هذه الوظائف المتقدمة حاسمة للشمول المالي، كما استخدمت حكومات أخرى حسابات ذات وظائف محدودة، أو توزيع النقود ببساطة.

-اعتمدت الحكومات التي تستخدم التحويلات الرقمية على أدوات مختلفة للقيام بذلك، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، الجوال العالمي، في حين أن الحسابات المصرفية القياسية كانت أكثر انتشارًا في جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية، وتستخدم بعض البلدان، مثل الأردن محافظ الهواتف المحمولة.

- تحول القطاع الخاص أيضًا إلى المدفوعات الرقمية والتمويل الرقمي خلال COVID-19 ، على الرغم من الانكماش في النشاط الاقتصادي، نمت الأموال عبر الهاتف المحمول أسرع مرتين مما كان متوقعًا ففي عام 2020 ازدادت بنسبة 12.7 % ، لتصل إلى 1.2 مليار حساب .

-حساب عملاق بطاقات الائتمان العالمية فيزا ذكرت أن أكثر من 13 مليون مستخدم قاموا بأول معاملة عبر الإنترنت على الإطلاق في أوائل عام 2020.

-في بداية الوباء، أفاد مزود الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول النيجيري Paga أنه تضاعف عدد التجار في شبكتها وشهدت زيادة بنسبة 200 % في المستخدمين ربع السنوي بينما شهدت Orange ، وهي خدمة مالية عبر الهاتف المحمول ، قفزة في مدفوعات التجار في جميع أنحاء العالم بمقدار الخمس ، و استشهد PayPal بـ "الطفرة الهائلة" في الأعمال، كما نمت التجارة الإلكترونية بسرعة في 27.6 %على مستوى العالم، لا سيما في الأسواق الناشئة في منطقة أمريكا اللاتينية الرائدة مع نمو أكثر من 37 %.

-وحسب دراسة من قبل البنك الدولي في منتصف عام 2020 حول ديناميكيات السوق خلال COVID-19 ، شهد المنظمون أكبر الزيادات في نشاط للمدفوعات الرقمية (65%) ، تليها الخدمات المصرفية الرقمية (24%) ، والمدخرات 22% والإقراض 14% ، مع ارتفاع أقوى عبر جميع هذه القطاعات المذكورة في الأسواق الناشئة .[100]

-أثرت جائحة COVID-19 على جميع جوانب المجتمعات والاقتصاديات في جميع أنحاء العالم، فكانت لها اثار سلبية على قطاعات وإيجابية على قطاعات اخرى، كما أثر الوباء بشكل كبير على العديد من المستهلكين الماليين من

[9999] زواويد لزهاري ، المرجع سابق ، صفحة 15

[100] Leora Klapper and Margaret, World Bank, Miller The impact of COVID-19 on digital financial inclusion, November 2021,page 6

حيث وصولهم إلى الخدمات المالية الشخصية واستخدامها سواء نتيجة فقدان الوظيفة أو انخفاض الدخل أو انخفاض الوصول إلى الخدمات المادية ، في المقابل كان للوباء تأثير كبير على صانعي السياسات وسلطات الرقابة المسؤولة عن حماية المستهلك المالي والشمول المالي من حيث تنفيذ ورصد التدابير لحماية المستهلكين الماليين ودعمهم لمواجهة الأزمة.

-لم تولد أزمة COVID-19 تحديات فحسب، بل ولدت أيضًا فرصًا في المجال المالي، لأن عمليات الإغلاق وإجراءات التباعد الاجتماعي لها تأثير على نشاط مؤسسات الائتمان وسلوك عملائها. من ناحية، واجه المستهلكون صعوبات في سداد القروض المصرفية بسبب انخفاض الدخل وعدم القدرة على السفر، ولكن من ناحية أخرى، تم تفضيل المعاملات الإلكترونية على حساب المدفوعات النقدية، مما كان له آثار إيجابية على الشمول المالي .

-في الواقع ، كانت الخدمات المالية الرقمية خلال فترة الإغلاق الخيار الوحيد تقريبا للعملاء للقيام بالعمليات المالية والتسوق. لذلك أدت أزمة كوفيد COVID-19 إلى تكثيف عملية رقمنة الشمول المالي ، حيث افتتحت أزمة كوفيد COVID-19 حقبة جديدة من الشمول المالي الرقمي ، حيث الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية هما عاملان أساسيان في هذه العملية . -لقد ولدت أزمة فيروس كورونا الجديد (كوفيد -19) تدابير واسعة النطاق للسياسة الاجتماعية من قبل السلطات العامة تستهدف السكان والشركات على حد سواء مع التأثير على الشمول المالي ، وبالتالي أدت مدفوعات المساعدة الاجتماعية للسكان إلى فتح حسابات في ظروف الحد الأدنى من الاتصال الجسدي أو انعدامه ، ولكنها تأخذ في الاعتبار قواعد مكافحة غسل الأموال والإرهاب، لذلك زادت خلال فترة الوباء الحاجة إلى توسيع نطاق الشمول المالي ورقمنته ، بما في ذلك بالنسبة للسكان المحافظين تقليديا أو ذوي الوصول المحدود من المناطق الريفية ، والعمال اليوميين ، وكبار السن ، والأشخاص من الأسر الفقيرة ، وما إلى ذلك.

- أدى الاستخدام الواسع النطاق للهواتف المحمولة من قبل السكان أيضًا إلى ظهور خدمات مالية محددة مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والمدفوعات المتنقلة، والتحويلات المالية، وخدمات التحويلات الدولية المتنقلة لذا، فإن الشمول المالي هو عملية معقدة تغذيها أيضًا مشاركة السلطات العامة والمؤسسات المالية وشركات تكنولوجيا المعلومات التي تظهر مع حلول لرقمنة وتأمين الخدمات المالية، بالإضافة إلى ذلك فإن موقف المستهلكين تجاه رقمنة المعاملات مهم في عملية زيادة الشمول المالي.[101]

2-آليات الشمول المالي للحد من تداعيات أزمة فيروس كورونا COVID-19 : للشمول المالي آليات عدة لمواجهة هذا الفيروس عن طريق تقديم خدمات جديدة ومبتكرة تناسب مع هذا الوضع نذكر من بينها :

2-1- دعم البنية التحتية للنظام المالي: إن إمكانية الاستفادة من الخدمات المالية عامل بالغ الأهمية من أجل التنمية العالمية والحفاظ على معدلات النمو في الوقت الراهن، إذ تيسر الاستثمار في الصحة والتعليم وأنشطة الأعمال من

[101] Valentina Vasile , Mirela Panait and Simona-Andreea Apostu ,Financial Inclusion Paradigm Shift in the Postpandemic Period.Digital-Divide and Gender Gap, International Journal of Environmental Research and Public Health , October 2021,page 2

خلال الحسابات البنكية أو الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول لإعانة الأسر على إدارة الأزمات المالية الطارئة التي قد تدفعها إلى الفقر.

2-1-1- تطوير نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات: إن تكنولوجيا المعلومات والتوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة ونماذج الأعمال المبتكرة من أهم سبل تعزيز عرض الخدمات المالية وإيصالها وتحسين القدرة المالية للمستفيدين من هذه الخدمات والنهوض بمستوى إلمامهم بالشأن المالي في ظل هذه الأزمة ، إن أزمة فيروس كورونا تسلط الضوء على أهمية أنظمة المدفوعات الرقمية الموثوقة والآمنة والقابلة للتشغيل المتبادل كخدمة أساسية إلى جانب انخفاض شعبية النقد، وعليه قد يكون التبني السريع للمدفوعات الرقمية والحاجة الواضحة للنظم التكنولوجية الرقمية الشاملة للأمن القومي والبشري أحد أكثر موروثات زمن أزمة كوفيد COVID-19 .[102]

2-1-2-تعزيز الانتشار الجغرافي: لابد على العمل على الانتشار الجغرافي للمؤسسات المالية والمصرفية في الأماكن الريفية والمهمشة والتي تحتاج للخدمات المالية أكثر من غيرها لتحقيق العدالة الاجتماعية والحد من معدلات الفقر.[103]

2-2 تحسين الوصول للخدمات المالية: الشمول المالي يعمل على تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية، والمدخر ات، وقروض قصيرة وطويلة الأجل، والتأجير التمويلي، والرهون العقارية، والتأمين والرواتب، والمدفوعات، والتحويلات المالية المحلية والدولية، وخطط التعاقد، بالإضافة إلى حماية المستهلك ماليا وتعزيز القدرة المالية.[104]

2-2-1 وصول الخدمات المالية : ان الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية يلعب دور جانب العرض، والذي يجب أن يتم بشكل أكثر شمولية لجميع فئات المجتمع واحتوائه على كافة الظروف التي يمر بها المجتمع، ففي ظل هذه الجائحة والتي تؤثر بشكل أساسي على جانب الصحة، فإنه يجب تقديم تغطية تأمينية ضد مخاطر هذا الفيروس على صحة الإنسان، وكذلك تقديم تسهيلات ائتمانية تعمل على زيادة تدفق الأموال وتعبئتها في قنوات الاستثمار المناسبة لزيادة نمو النشاط الاقتصادي للدولة في ظل هذه الظروف. فعلى سبيل المثال، أطلق رئيس وزراء الهند في أغسطس 2014 خطة لتقديم الخدمات المالية والحسابات المصرفية دون اشتراط الاحتفاظ بحد أدنى للرصيد في الحساب، وخلال فترة الإطلاق تم فتح حوالي 125 مليون حساب مصرفي، ومن قبل البنوك تم تزويد الحسابات المصرفية أيضا بإصدار بطاقات الخصم، والتي تحتوي على تغطية تأمينية ضد الحوادث الشخصية بقيمة 0,1 مليون روبية هندية مقدمة من شركة HDFC Ergo وتغطية على الحياة بقيمة30000 روبية هندية مقدمة من شركة Life Insurance Corporation ويعتقد أن هذا سيضيف بالتأكيد قيمة للحياة الاجتماعية للمحرومين.

[102] رشا عوني عبد الله العش ، قسم التشريعات الاقتصادية والمالية بكلية الحقوق جامعة طنط ، بحث بعنوان دور الشمول المالي في أزمة فيروس كورونا في الاقتصاد المصري ، المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة بعنوان أثر أزمة كورونا على الاقتصاد القومي ،05 ابريل 2021 ، صفحة 13 .

[103] رشا عوني عبد الله العش ، ، المرجع نفسه، صفحة 15 .

[104] رشا عوني عبد الله العش ، ، ، مرجع سابق صفحة 16

2-2-2 نشر الثقافة المالية: فالمستهلكون ذوي القدرات المالية الأكبر يمكنهم اختيار المنتجات المناسبة واتخاذ خطوات لحماية أنفسهم من المنتجات والممارسات التي التحقق لهم مصالحهم المثلى، ومن شأن تحسين وعي المستهلك وقدراته المالية وبأن يساعد الجهات التنظيمية على مراقبة السوق، ومن المعترف به عالميا ، أن نشر الثقافة المالية يشكل خطوة أساسية ومحورية لتحقيق الشمول المالي كما أصبحت الثقافة المالية في العالم إجراء احترازي ومكمل رئيسي لسلوكيات القطاع المالي لضمان تحقيق الشمول المالي وعليه فإن نشر الثقافة المالية من خلال توعية وتثقيف الأفراد المستفيدين يعد من قبيل الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا وتفادي حدوث أزمات مالية جراء ذلك في المستقبل القريب.

3-2-2 حماية المستهلك: إن انتشار وتفشي فيروس كورونا في مجتمعنا أدى إلى ظهور العديد من حالات الغش التجاري والإنتاج الغير مطابق للمواصفات حتى لأدوات الإغاثة والأدوات الطبية كالكمامات وأنابيب الأكسجين إلى غير ذلك من الأدوات التي زادت الحاجة إليها في الفترة الأخيرة، وهنا يلعب دور حماية المستهلك للحد من هذه الظاهرة، حيث أن حماية المستهلك تعتبر سياسة تتبنها الدولة من خلال مجموعة من القواعد التنظيمية التي تدعم المستهلك وتؤمن حقوقه وتمنع الضرر عنه وتعاقب من يخالف ذلك وبالتالي تعمل على خلق التوازن في العلاقة بين مقدمي الخدمات المالية والمستهلكين وبالتالي زيادة القدرة المالية على مستوى العميل.[105]

المطلب الثاني: تقييم العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الدول العربية.

تمهيد :لقد كان للتحول الرقمي آثارا واسعة النطاق على ازدهار المجتمعات حيث انعكس هذا الازدهار على كافة مناحي الأنشطة المجتمعية ومجالات الأعمال المختلفة؛ فهو كما لم يخلُ نمو الاقتصادات المتقدمة من مساهمة تكنولوجيا المعلومات مساهمة هائلة خلال العقد الأخير. فعلى سبيل المثال، وخلال عام 2011 وبغض النظر عن الوضع الاقتصادي العالمي السيئ آنذاك، أضافت التكنولوجيا الرقمية مخرجات اقتصادية عالمية ضخمة، قُدرت بمئات المليارات كما أوجدت ستة ملايين وظيفة جديدة حول العالم 16 وهو ما ساهم في تخفيف آثار الأزمة الاقتصادية العالمية وأدى لسرعة الخروج منها .على سبيل المثال، تبلغ قيمة الاقتصاد الرقمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ 1,16 تريليون دولار أمريكي بحلول عام، 2021 وهو ما يمثل 60% من الناتج المحلي الإجمالي. ممكن أساسي في تكملة العمليات والإجراءات، مّما يعزز الكفاءة التشغيلية التي تتضمن تقليل تكاليف المعاملات وتخفيض أعباء الموازنات بشكل عام؛ وهذا يؤثر بدوره إيجابيا على الإنتاجية. يطلق فرصاً جديدةً لنمو وازدهار مجالات جديدة للمشروعات التجارية؛ مما يساهم في خلق وظائف جديدة وتشجيع نماذج ريادة الأعمال. يعزز قدرة الحكومات على تقديم الخدمات العامة وتوفيرها للمواطنين بجودة أعلى وقدرة على الوصول للمواطن في كل مكان وعلى مدار الساعة، وهو ما يحسن مستوى التفاعل بين المواطنين وحكوماتهم. أنتج التحول الرقمي آثاراً انعكست على العلاقات

[105]رشا عوني عبد الله العش ، مرجع سابق صفحة 17 /18

الإنسانية والسلوكيات الفردية من خلال تسهيل الاتصالات والمشاركة الاجتماعية، وهو جانب يجب العمل على تعزيز جوانبه الإيجابية وتفادي نتائجه السلبية.

1-فوائد التحول الرقمي: التحول الرقمي عملية استراتيجية مهمة لمستقبل أي بلد وله فوائد عديدة ومتنوعة ليس فقط للعملاء والجمهور ولكن للمؤسسات الحكومية والشركات أيضاً منها، بحيث أنه :

- يحقق أهداف المؤسسات والوصل بها لرؤيتها الاستراتيجية بإمكانيات أقل من المهدرة في الوقت الحالي أو ما قبل التحول الرقمي؛
- يعمل على تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للمستفيدين؛
- يساعد المؤسسات الحكومية والشركات على التوسع والانتشار في نطاق أوسع والوصول إلى شريحة أكبر من العملاء والجمهور؛
- سيفتح فرصا أكبر بعد فتح الحوار بين القطاعين العام والخاص والشراكة بينهما بالتعاون مع كل الوزارات؛
- يرفع مستويات الشفافية والحوكمة مما يؤدي الى تقليل الأخطاء؛
- يخلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيداً عن الطرق التقليدية في تقديم الخدمات وذلك بـ:
- الاستفادة من التقنيات الحديثة لتكون أكثر مرونة في العمل وقدرة على التنبؤ بالمستقبل؛
- تعزيز الاستدامة: يوفر استدامة الموارد الطبيعية ذاتها: واستدامة العملاء؛
- تحسين الكفاءة وتقليل الإنفاق وتطبيق خدمات جديدة بسرعة ومرونة (يوفر التكلفة والجهد)؛
- تحسين الخدمات المقدمة في كافة المجالات (الصحة-والتعليم-والأمن).[106]

2-التحديات أمام تنفيذ التحول الرقمي: لتحقيق التحول الرقمي مازال هناك العديد من التحديات التي تواجه كثير من الدول، تتمثل في : محدودية الموازنات، نقص المهارات والقدرات والوعي والفجوات الرقمية، الجاهزية المؤسسية، الجاهزية التقنية، تضارب المبادرات، التعقيدات والعقبات القانونية والتشريعية، نقص المعايير وأطر العمل، والمخاوف المرتبطة بخصوصية البيانات ، عدم الترخيص لمزودي خدمات الهاتف المحمول والبنوك في إنشاء محافظ إلكترونية لتسهيل تداول العمليات المالية لكافة القطاعات الاقتصادية، وعدم سن القوانين المتعلقة بريادة الأعمال الرقمية. بالإضافة إلى تحدي نشر التوعية بالثقافة الرقمية وخلق ثقافة التعاملات النقدية الإلكترونية إلى جميع الجهات وأفراد المجتمع.[107]

3-جهود الدول العربية في مجال تعزيز الشمول المالي الرقمي:

زادت أهمية الشمول المالي في الأعوام الأخيرة، وحظي باهتمام كبير من قبل صانعي السياسات ومتخذي القرار في جميع دول العالم نظرا لدوره في دعم جهود التنمية الاقتصادية، وتعزيز استقرار النظام المالي، ومكافحة الفقر

[106]لعرج مجاهد نسيمة ،استراتيجية التحول الرقمي في ظل جائحة كورونا مع الاشارة الى تجربة - الامارات العربية المتحدة ، مجلة دفاتر ،جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان العدد 4 ، ديسمبر 2021 ، صفحة 343.

[107]لعرج مجاهد نسيمة ، المرجع السابق، صفحة 345.

والبطالة، وتعزيز وصول الخدمات المالية للفراد والمؤسسات على حد سواء. وأكدت جائحة كورونا أهمية الشمول المالي، كون الجائحة ساهمت في تعزيز الطلب على الخدمات المالية الرقمية. وقامت العديد من المؤسسات والدول حول العالم بوضع وتنفيذ استراتيجيات خاصة بالشمول المالي، كما تبنت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسة في أجندتها لدعم أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار المالي. وحسب البنك الدولي، يعني الشمول المالي إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى منتجات وخدمات مالية مناسبة ومفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة لمقدمي الخدمات. وعلى غرار غيرها من دول العالم، أولت الدول العربية اهتماما كبيرا بتعزيز الشمول المالي، حيث قامت البنوك المركزية ومؤسسات النقد نظرا للدور الرقابي والإشرافي المناط بها، بالعديد من المبادرات لتوسيع وتطوير الخدمات المالية والمصرفية. وفيما يلي استعراض لتجارب بعض الدول العربية في هذا الشأن:

3-1البحرين : قام مصرف البحرين المركزي، بمجموعة من الجهود والمبادرات المتعلقة بالشمول المالي الرقمي وتشمل:

- قيام المصرف المركزي بحملات تثقيفية تركز على الإطار التنظيمي والمبادرات التي قام بها المصرف لتطوير الأنظمة الرقابية للتقنيات المالية الحديثة، وتعزيز حماية مستهلكي الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي.
- إطلاق حملات توعوية موجهة لأصحاب المشاريع متناهية الصغر المشاريع الناشئة هدفها التثقيف المالي وعرض التقنيات المالية الحديثة للوصول لشرائح أوسع من المجتمع.
- إطلاق المصرف المركزي مبادرات عبر مواقع التواصل الاجتماعي لتعزيز ثقافة المواطنين والمقيمين لفهم مختلف الخدمات والمنتجات المالية الحديثة المتوفرة كالمحافظ الرقمية لرفع حجم التعاملات المالية الرقمية.
- تنظيم دورات تدريبية حول مفهوم الشمول المالي بمشاركة خبراء مختصين موجهة للفراد وأصحاب المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر والمشاريع الناشئة.
- قيام المصرف بالتعاون المصارف التجارية وشركات التمويل وحاضنات الأعمال بتعزيز جهود الشمول المالي وعلى الأخص تمكين وصول أصحاب المنشآت الصغيرة إلى الخدمات المالية.
- تطوير برامج توعوية للاهتمام ببرامج المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر خلال العام.
- إصدار مبادرة يتم من خلالها منح التسهيلات الائتمانية للشركات الصغيرة المشاريع الناشئة عن طريق تشجيع المصارف على منح القروض والتسهيلات الائتمانية[108].
- **على مستوى الأطر التشريعية والتنظيمية: تعديلات على فصل الأصول المشفرة:** أصدر المصرف في يناير 2020 تحديثا على فصل مكافحة غسل الأموال AML Module وفصل الأصول المشفرةCRA ضمن المجلد السادس من مجلد توجيهات المصرف وفقا للورقة الصادرة مؤخرا عن فريق العمل المالي (FATF) .

[108]تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2021 ، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية -صندوق النقد العربي ،2021 أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة ، صفحة 164-165

- **تعديلات مقترحة على فصل إدارة المخاطر التشغيلية:** قام المصرف بإدخال تعديلات إضافية على فصل إدارة المخاطر التشغيلية في مايو ،2020بخصوص عمليات المساندة إلى مزودي الخدمات السحابية.
- كما قام المصرف أيضا بإدخال تعديلات أخرى على فصل إدارة المخاطر التشغيلية في مايو 2020 بخصوص مشروع الترميز المحلي ، (Local Tokenisation Project)حيث قام المصرف بهذه الخطوة من أجل السماح للبنوك (المصدرين والمشترين) (Issuers and Acquirers) لإجراء مدفوعات الاتصالات قصيرة المدى (NFC) (لا تلامسيه) التي تبدأ عبر الهاتف المحمول دون إدخال رقم التعريف الشخصي.

متطلبات موافقة المصرف المسبقة بشأن إعلانات المنتجات والخدمات المالية في فصل أخلاقيات العمل والسوق Module BC أصدر المصرف تعميما إلى البنوك التقليدية والإسلامية وشركات التمويل ومؤسسات التمويل متناهي الصغر، يتضمن عدم إلزامية الحصول على موافقة المصرف المسبقة قبل نشر أي إعلانات عن المنتجات والخدمات المالية من خلال الصحف أو الأماكن العامة أو الانترنت أو من خلال استخدام أي وسائط أخرى[109]

إصدار بطاقات الدفع بدون الاتصال (لاتلامسية) : أصدر المصرف في سبتمبر 2020 تعميما إلى بنوك التجزئة وشركات التمويل ومزودي خدمات الدفع بخصوص إصدار بطاقات الدفع اللاتلامسية، حيث يجب على جميع المرخص لهم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء إصدار وتوزيع بطاقات الخصم والائتمان والبطاقات مسبقة الدفع وبطاقات الدفع لعملائهم في موعد أقصاه 31ديسمبر ،2020 وبدون تحصيل أي رسوم على العملاء.

عمليات النصب والاحتيال الالكتروني: ضمن أهداف المصرف وجهوده لحماية المستهلك والقطاع المالي في المملكة، أصدر المصرف تعميما في سبتمبر 2020 إلى جميع بنوك التجزئة بخصوص استهداف عملاء بنوك التجزئة من خلال مكالمات احتيالية عن طريق الهاتف أو الواتساب، وعن طريق الرسائل القصيرة في الهاتف (SMS) أو الواتساب، ورسائل البريد الإلكتروني أو غيرها من الوسائط، حيث يطلب منهم تحديث بطاقة الهوية الشخصية أو رقم الهاتف المحمول أو أي معلومات شخصية أخرى. وفي مثل هذا الاحتيال، يطلب من العملاء الدخول إلى مواقع الكترونية مرفقة للرسالة أو البريد الإلكتروني أو فتح مستندات/مرفقات والتي تؤدي إلى عمليات الاحتيال.

تدابير مكافحة الاحتيال الإلكتروني على حسابات العملاء: نظرا للزيادة المقلقة في عدد محاولات الاحتيال الإلكتروني التي تستهدف حسابات العملاء مؤخرا، ولحماية سلامة البنوك المحلية وأنظمة الدفع والثقة فيها، أصدر تعميما المصرف المركزي البحريني إلى جميع بنوك التجزئة وشركات التمويل ومزودي خدمات الدفع يتضمن تذكيرهم بحقهم في رفض (أي عكس) أي معاملة دفع، عند علمهم بأن العميل المعني لم يقم فعلا بالمعاملة. كما يجب عليهم تقديم تقرير بالمعاملات المشبوهة لمثل هذه الحالات.[110]

[109]تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2021 ، **أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية** مرجع سابق، صفحة 18
[110]تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2021 ، ،المرجع نفسه، صفحة 19

2-3 السعودية : تبنى البنك المركزي السعودي رؤية ومستهدفات لتحقيق الشمول المالي وهي التأكد من حصول السكان والمواطنين في المملكة العربية السعودية على مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية بجودة وحماية عالية. وتتمثل أبرز منجزات البنك المركزي فيما يتعلق بتعزيز الشمول المالي:

- نظام المدفوعات الفورية(IPS)
- توجيه البنوك والمصارف وشركات خدمات المدفوعات في المملكة بتوفير وسائل الدفع الإلكترونية لقطاع التجزئة.
- منح تراخيص للبنوك الرقمية.
- ضوابط خدمات التصديق الرقمي للبنوك والمصارف.
- فتح الحسابات المصرفية إلكترونيا بدون الحاجة إلى زيارة فروع البنك.
- الترخيص لشركات التقنية المالية.
- التصريح لشركات التقنية المالية للعمل في البيئة التجريبية التشريعية(Sandbox)
- منع اشتراط رسوم مالية أو إيداع مبالغ مالية لفتح الحسابات المصرفية.
- تنويع قنوات الوصول من خلال السماح للبنوك باستخدام وكلاء المصارف وهم وكلاء مؤهلين لتقديم الخدمات المالية بالنيابة.
- إصدار القواعد المنظمة لأعمال وساطة التأمين الإلكترونية والتي تحدد الحد الأدنى للمتطلبات والضوابط اللازمة لمنح الترخيص لممارسة أعمال وساطة التأمين الإلكتروني من خلال شبكة الإنترنت. ويعد مؤشر نسبة البالغين الذين لديهم حساب بنكي أو محفظة إلكترونية، من أهم المؤشرات المساعدة في قياس وتقييم مدى التقدم الذي تم تحقيقه في سهولة إمكانية الوصول للخدمات المالية الأساسية والذي يتم قياسه بشكل سنوي. كما ساهمت زيادة الشمول المالي بشكل كبير في مكافحة التستر التجاري من خلال الجهود لتعزيز الدفع الإلكتروني وتفعيل استخدام القنوات الإلكترونية والحرص على التطور بمستوى التعاملات الآمنة والعادلة في قطاع التجزئة. أما التقنيات الحديثة ساهمت في تسهيل وتسريع الوصول إلى الخدمات. فمن خلال تحديث قواعد فتح الحسابات البنكية وإتاحة خدمة فتح الحسابات البنكية عن بعد، تبين أن عدد الحسابات البنكية التي تم فتحها عن بعد خلال عام 2020 وصل إلى 2,15 مليون حساب، وبلغت المحافظ الإلكترونية المسجلة 5,18 مليون محفظة بنهاية العام نفسه. وفيما يتعلق بأهم تحديات البنك في المركزي فتتمثل في تعزيز الثقافة المالية لدى المجتمع، علما بأنه يجري العمل على زيادة الوعي والثقافة من ناحية الخدمات المالية المتاحة والحماية التي يتم توفيرها لهذه الخدمات. تجدر الإشارة على أنه وتحقيقا لأهداف رؤية المملكة 2030 وانطلاقا من دور البنك المركزي السعودي في دعم نمو واستقرار القطاع المصرفي والاقتصاد السعودي وتوسيع وتعميق القطاع المالي، أعلن البنك المركزي في شهر يونيو ،2021 أنه استكمل الإجراءات المتعلقة بدراسة طلبي الترخيص لبنكين رقميين محليين لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة، وذلك بعد استكمال المتطلبات النظامية والإرشادات والمعايير

الأساسية لطلب منح الترخيص لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة، بالإضافة للإرشادات والمعايير لطلب منح الترخيص للبنوك الرقمية.

- واستنادا إلى الصلاحيات الممنوحة بموجب نظام البنك المركزي السعودي ونظام مراقبة البنوك، سيقوم البنك المركزي بالرفع للجهات العليا حسب النظام لطلب الموافقة على الترخيص، وبعد صدور الموافقة سوف يقوم البنك المركزي باستكمال الإشراف على ترتيبات التأسيس والتشغيل قبل ممارسة البنكين أعمالهما بالمملكة. وتأتي هذه الخطوة تماشيا مع دور البنك المركزي في مواكبة آخر التطورات في القطاع المالي، والسعي في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 من خلال تنمية الاقتصاد الرقمي وتمكين الشركات المالية من دعم نمو القطاع الخاص وفتح المجال أمام شركات جديدة لتقديم الخدمات المالية، حيث رخص البنك المركزي في الفترة الماضية لـ 16 شركة تقنية مالية سعودية لتقديم خدمات المدفوعات والتمويل الاستهلاكي المصغر ووساطة التأمين الإلكترونية، كما صرح البنك المركزي لـ 32 شركة تقنية مالية للعمل تحت مظلة البيئة التجريبية التشريعية والمخصصة لتجربة الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة في المملكة، ويأتي هذا استكمالا للجهود التي قام بها البنك المركزي في تشجيع البنوك المحلية لتقديم أفضل الخدمات والمنتجات عبر القنوات المصرفية الرقمية وبما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.
- من جانب آخر، حصل البنك المركزي السعودي في شهر يونيو من عام 2021على جائزة التأثير العالمية (Central Banking Committee) 2021 (، التي تمنحها لجنة البنوك المركزية Global Impact Award 2021) ضمن جوائزها العالمية للبنوك المركزية في التقنيات المالية والتقنيات التنظيمية (Central Banking)، Regtech& Fintech global awardوتمنح هذه الجائزة للمنظمات الإشراقية المالية المتميزة، التي أظهرت قدرة حقيقية على الابتكار والتطوير ضمن مجتمع البنوك المركزية على مستوى العالم.
- وقد حصد البنك المركزي السعودي هذه الجائزة نظير مشروع **"عابر"** للعملة الرقمية في مبادرة استباقية تم إطلاقها بالتعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. ويهدف المشروع إلى بحث جدوى إصدار عملة رقمية مشتركة بين المملكة والإمارات من خلال تقنيات سلاسل الكتل والسجلات الموزعة، حيث يتم استخدامها ضمن نطاق المشروع كأداة للتسويات المالية محليا وعبر الحدود بين البلدين.

على مستوى الأطر التشريعية والتنظيمية: فيما يخص تعزيز البنية التحتية للنظام المالي، أصدر البنك المركزي السعودي القواعد المنظمة لتقديم خدمات المدفوعات في المملكة في يناير ،2020 حيث تهدف القواعد إلى تنظيم أحكام الترخيص لشركات قطاع المدفوعات، وتنظيم ممارستها لأنشطة خدمات المدفوعات في المملكة، ضمن إطار رقابي وإشرافي يضمن حماية وكفاءة التعاملات في قطاع المدفوعات، كما استمر البنك المركزي بتطوير منظومة المدفوعات الفورية، تأتي هذه المنظومة الجديدة لتتيح للعملاء إمكانية الحوالات الفورية والمجدولة بين مختلف البنوك في المملكة على مدار الساعة وخارج أوقات عمل البنوك.

- إضافة إلى تطوير البنية التحتية لرمز الاستجابة السريعة (SAQR) والمصرفية المفتوحة ،أما من ناحية الإجراءات الاحترازية فقد اتخذ البنك المركزي عددا من الإجراءات والتي شملت (على سبيل المثال لا الحصر):

- إصدار ضوابط وإجراءات وقائية واحترازية من كوفيد 19 لاتباعها من قبل الجهات الخاضعة لإشراف البنك المركزي.

- دعم رسوم عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية لجميع المتاجر ومنشآت القطاع الخاص في المملكة لمدة 3أشهر من خلال تحمل "ساما" لتلك الرسوم لصالح مقدمي خدمات المدفوعات المشاركين في المنظومة الوطنية.

- رفع الحد الأعلى المسموح به لتغذية المحفظة الإلكترونية إلى 20 ألف ريال شهريا.

- مبادرة إلزام وسائل الدفع الإلكتروني في متاجر التجزئة في المملكة العربية السعودية، بشكل خاص على قطاعات التموين خلال الوقت الراهن.

- رفع حد الشراء لخدمة مدى "أثير" (Contactless) إلى 300 ريال سعودي للعملية الواحدة.

- تكثيف حملات التوعية حول طرق الدفع الرقمية المصرح بها (البطاقات المصرفية والأجهزة الذكية وتطبيقات الدفع والشراء عبر الانترنت)، وتقليل استخدام الأوراق النقدية والعملات المعدنية وتوضيح كل هذه الإجراءات عبر وسائل الإعلام للمؤسسات المالية.[111]

3-3 مصر : عمل البنك المركزي المصري على تطوير استراتيجية الشمول المالي، حيث تم وضع رؤية تتزامن مع مجهودات البنك: "التمكين الاقتصادي لكافة فئات المجتمع من خلال نظام مالي شامل يتيح منتجات وخدمات بعدالة وجودة وتكلفة مناسبة بما يساهم في تحقيق النمو المستدام" .والجدير بالذكر أن التصور الأولي للاستراتيجية يرتكز على أربعة محاور أساسية يتم العمل عليها بشكل مستدام وهي :

1- التثقيف المالي وحماية حقوق العملاء.
2- التنوع في المنتجات والخدمات المالية طبقا لاحتياجات العملاء.
3- تطوير بيئة العمل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال.
4- الخدمات المالية الرقمية، بالإضافة إلى مجموعة من الممكنات تتمثل:
   1-4 تهيئة البيئة التشريعية والتعليمات الرقابية،
   2-4 البنية التحتية المالية الرقمية والتكنولوجيا المالية،
   3-4 التمويل المستدام والاستقرار الاقتصادي. علما بأنه خلال كافة مراحل إعداد وتصميم الاستراتيجية يجري اعتماد آليه للتقييم والمتابعة. وتضم أبرز منجزات البنك المركزي المصري فيما يتعلق بتعزيز الشمول المالي الرقمي ما يلي:

- في سبيل صياغة الإطار العام الشمول المالي على أساس علمي، قام البنك المركزي المصري بإجراء دراسة شاملة على جانبي العرض والطلب، لتحديد الفجوات والتعرف على معوقات الحصول على التمويل من جانب الأفراد

[111] تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2021 ، **أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية** مرجع سابق، صفحة 25.

والشركات واحتياجاتهما من الخدمات والمنتجات المالية، وهي الدراسة التي أعدها البنك المركزي بالتعاون مع كافة الجهات المعنية وتم تنفيذ المسح الميداني بواسطة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وسيتم بناء على نتائج الدراسة تصميم إستراتيجية وطنية للشمول المالي، حيث يتولى البنك المركزي التنسيق مع كافة الأطراف الوطنية ذات الصلة في إطار محور الشمول المالي ضمن "رؤية 2030". مصر

- الموافقة على رعاية ودعم المرحلة الأولى من التوسع بمشروع مجموعات الادخار والإقراض في 7 محافظات والذي يستهدف 100ألف سيدة، بهدف خلق فرص عمل وتهيئة بيئة ريادة الأعمال، من خلال التمكين المالي والاقتصادي والاجتماعي للسيدات المستبعدات ماليا.

- تخصيص فعاليات اعتبارا من عام 2019تزامنا مع الاحتفال بمناسبات عالمية، حيث يتم السماح للبنوك بالتواجد خارج فروعها بهدف التثقيف المالي للمواطنين، والترويج لمنتجاتها من خلال فتح حسابات بدون مصاريف وبدون حد أدنى، بالإضافة إلى تشجيع استخدام محافظ الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدما، حيث بلغ إجمالي الحسابات التي تم فتحها للمواطنين خلال عام 2019م نحو 2مليون حساب، بالإضافة إلى إصدار نحو 817ألف محفظة هاتف محمول، ونحو 977ألف بطاقة مدفوعة مقدما.

- تهيئة البيئة الملائمة لذوي الاعاقة بما يساعد على توفير سبل تيسير تعاملاتهم البنكية، وذلك من خلال العمل على تذليل المعوقات التي قد تواجههم لدى التعامل مع البنوك، حيث تم تشكيل فريق عمل بغرض التعرف على أفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن، والتواصل مع الأطراف ذات الصلة، وجاري إصدار التعليمات المنظمة في هذا الشأن.

- إصدار تعليمات بقيام كل بنك بإنشاء إدارة مستقلة للشمول المالي تتولى إعداد استراتيجية متوسطة الآجل لتحقيق الشمول المالي بالتنسيق داخليا بين إدارات ووحدات البنك من ناحية والبنك المركزي من ناحية أخرى، الأمر الذي أسفر عن إصدار عدد 36 إستراتيجية شمول مالي ممثلة لجميع البنوك العاملة في مصر.

- نشر الثقافة والتوعية المالية، والعمل على تعزيز قدرة المواطنين على اتخاذ قرارات مالية سليمة، حيث يتم العمل على ثلاثة ركائز للتثقيف المالي وفقا لما يلي:

1. **التثقيف والتوعية المالية للمواطنين:** وذلك من خلال عدة مبادرات، مثل:

- مبادرة المعهد المصرفي المصري لنشر الثقافة المالية للطفال والشباب ورواد الأعمال (الوصول الى 6,8 مليون مستفيد من خلال ندوات توعية مالية،وحصول المعهد المصرفي على 6 جوائز دولية منذ عام 2013.
- مبادرة رواد النيل لنشر ثقافة ريادة الأعمال (تقديم خدمات غير مالية لـ 15ألف عميل-تدريب 7 آلاف متدرب على مبادئ ريادة الأعمال-مشاركة 25 ألف مشارك في ورش عمل افتراضية منذ عام 2018.

- فعاليات الشمول المالي، بواقع 4 فعاليات خلال العام، حيث تقوم البنوك المشاركة بعمل العديد من الأنشطة لرفع الوعي المالي ونشر الثقافة المالية بين المواطنين (توزيع نشرات تعريفية 2مليون-عمل ندوات تثقيفية 960 ألف مستفيد-برامج تدريبية 40ألف مستفيد منذ عام 2017.
- حملات إعلانية بالإذاعة والتليفزيون لحث المواطنين على استخدام القنوات المالية الرسمية ورفع ثقافة المدفوعات الإلكترونية.

2. **بناء القدرات الفنية للمؤسسات ذات العلاقة:** وذلك من خلال إشراكهم في برامج تدريبية متخصصة في صياغة سياسات الشمول المالي، وكذلك عمل دورات تدريب المدربين للعاملين بالمجلس القومي للمرأة والاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر لرفع كفاءتهم في نشر الثقافة المالية للسيدات المنتفعات من خدماتهم.
3. بناء قدرات العاملين في القطاع المصرفي، من خلال برامج تدريبية متخصصة في الشمول المالي، للتعرف على المستجدات من القواعد الرقابية وكيفية تطوير منتجات وخدمات الشمول المالي، وذلك بالتعاون مع المعهد المصرفي المصري، ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.[112]

على مستوى الأطر التشريعية والتنظيمية: لم تتوقف جهود تطوير البنية القانونية والتشريعية، التي كان من أهمها صدور القانون رقم 18 لسنة 2019 بشأن تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي في شهر أبريل من عام 2019 بهدف وضع إطار تنظيمي للمدفوعات غير النقدية ُملزما لكل من القطاع العام والخاص بالدفع الإلكتروني، بما يُسهم في الرفع من مستوى فعالية وكفاءة نظم الدفع وتحقيق الشمول المالي.[113]

4-3 الامارات:

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، فقد قام بأخذ الجوانب المتعلقة بالشمول المالي (بما يشمل الرقمي منه) في الاعتبار، وذلك عند إصدار قانون حماية المستهلك والمعايير المصاحبة له من أجل التمكين من المشاركة الكاملة في المجتمع والسوق المالي، وأن يكون الحصول على الخدمات شاملا. ومن ثم تمكين المستهلكين، بما فيذلك الفئات المهمشة وأصحاب الهمم، من الحصول على المنتجات والخدمات المالية، مثل الحساب البنكي والائتمان والقدرة على تنفيذ المعاملات المالية الرقمية بطريقة آمنة وفعالة. كما شجع المصرف المركزي –خلال جائحة فيروس كورونا المستجد-استخدام التقنيات المالية الحديثة والأمن السيبراني مع نمو أعلى في الخدمات المصرفية الرقمية والمدفوعات والتحويلات والتجارة الإلكترونية، مع إطلاق مبادرات ونظام جديد من قبل البنوك ومقدمي الخدمات الآخرين، والتي تسارعت بشكل أكبر خلال الجائحة. كما قام المصرف المركزي بتعزيز المعاملات الإلكترونية بزيادة الحد الأقصى

[112] تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2021 ، *أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية* مرجع سابق، صفحة 171-173.
[113] د. سفيان قعلول د. الوليد طلحة ، **الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات ،صندوق النقد العربي / دراسات اقتصادية** ، العدد 71 - أكتوبر 2020 ، صفحة 9

لمدفوعات البطاقات اللاتلامسية أثناء الجائحة كجزء من خطة الدعم. كما تنازل المصرف المركزي عن رسوم المعالجة في نظام الدفع الذي يعمل به حتى نهاية عام 2020 .[114]

-**على مستوى الأطر التشريعية والتنظيمية:** تعتبر الأطر التشريعية والتنظيمية أحد أهم محاور الاقتصاد الرقمي للقيام بدوره في التنمية الاقتصادية بما يضمن رفاهية المجتمع وازدهاره. وفي إطار الجهود المبذولة من قبل الدول العربية لتبني أنظمة التحول الرقمي على مستوى كافة الأصعدة، قامت الدول العربية بإصدار تشريعات وقوانين لضمان شمولية وحماية الأنظمة الرقمية.

-حيث يعتبر توفر البنية التحتية المالية والمصرفية من أهم التحديات التي تواجه تطور القطاع المالي والمصرفي والركن الأساسي لتحقيق الاستقرار المالي، كما وتعتبر البنية التحتية للسواق المالية على وجه الخصوص العمود الفقري للنظام المالي، حيث إنها تمكن من التدفق الآمن للأموال والأصول المالية في الاقتصاد.

-تم إصدار القانون الاتحادي رقم 12 لسنة 2016، بتعديل المرسوم بقانون اتحادي رقم 5 لسنة 2012 في بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، بالإضافة إلى القانون الاتحادي رقم 1 لسنة 2006 بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية، فضلا عن قانون نشر وتبادل البيانات في إمارة دبي.[115]

- استمر المصرف المركزي في عام 2020 بتعزيز منظومته التشريعية، حيث كان هناك تركيز كبير على تطوير الإطار التنظيمي في إطار ركيزة تطوير السوق، فقد أصدر المصرف المركزي لوائح جديدة بشأن التمويل الجماعي القائم على القروض، وتسهيلات القيمة المخزنة، كما طور مجموعة من اللوائح الجديدة التي تغطي أنظمة الدفع ذات القيمة الكبيرة، وأنظمة الدفع بالتجزئة، وخدمات مدفوعات التجزئة، وخطط البطاقات، تهدف هذه اللوائح إلى السماح بدخول مقدمي خدمات جدد إلى سوق الإمارات العربية المتحدة وتشكل جزء من استراتيجية أوسع للمصرف المركزي لتسهيل دخول الشركات المبتكرة والمتخصصة في النظام البيئي المالي، مما يوفر لسكان دولة الإمارات العربية المتحدة وصولا أفضل إلى مجموعة أوسع من الخدمات المالية التي تلبي احتياجاتهم الخاصة، كما تم استكمال لائحة جديدة لدعم الوصول المعزز للائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة في عام .2020بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير إطار تنظيمي شامل لحماية المستهلك، وواصل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي جهوده بشأن المعايير التنظيمية الجديدة فيما يتعلق بالتمويل الإسلامي .

- فيما يخص أهم الجهود التي قام بها المصرف المركزي لتعزيز البينية التحتية للنظام المالي في عام 2020، فقد تم تطوير إطار شامل للسياسة التنظيمية في عام 2020، وذلك لتعزيز اللوائح المتعلقة بالدفع للتعامل مع الخدمات والأنظمة والأنشطة الناشئة، مع التخفيف من المخاطر المرتبطة بها. في هذا الصدد، تم اعتماد نظام تنظيمي معياري لتنظيم تسهيلات القيمة المخزنة SVF وأنظمة الدفع ذات القيمة الكبيرة وأنظمة مدفوعات التجزئة وخدمات الدفع

[114] تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2021 مرجع سابق، صفحة 163-164
[115] د. سفيان قعلول د. الوليد طلحة ،مرجع سابق، ، صفحة 8

بالتجزئة. وقد شرع مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي في مرحلة مهمة تركز على تحديث البنى التحتية للسواق المالية FMIs في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال مبادرة استراتيجية أنظمة المدفوعات الوطنية . NPSS تتمثل الأهداف الرئيسة للاستراتيجية في تطوير أفضل معالجات البنى التحتية في فئتها، وتقديم حلول دفع مبتكرة تعزز الأمن وتجربة العملاء، وتحفيز الشمول المالي، وتمكين المعاملات غير النقدية.[116]

4-أهداف السياسة الرقمية للدول العربية:

تُعد أهداف السياسة العامة لتطوير الاقتصاد الرقمي والمجتمع أولوية عالية في جميع البلدان العربية، وسنقوم بتسليط الضوء على أهم هذه الأهداف والأولويات كالتالي:

1- تشجيع قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات : الهدف الأول في جميع الاستراتيجيات الرقمية الوطنية العربية هو تقديم الدعم لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعادة ما يتمثل هذا الدعم في مجالات البحث والتطوير، وضبط المواصفات والمعايير، وتشجيع استثمارات رأس المال في هذا المجال، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتصدير سلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2- تطوير قدرات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات : ولا سيما خدمات البيانات ذات النطاق العريض يتم تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقدرة النطاق العريض عن طريق النهوض وتوسيع نطاق تغطية البنية التحتية للاتصالات الوطنية. وتتمثل الأهداف الرئيسية في زيادة سعة النطاق العريض وسرعته وزيادة التغطية الجغرافية للنطاق العريض لتصل إلى المناطق النائية بشكل أفضل؛ وتحسين مرونة واستجابة البنية التحتية للنطاق العريض الحالية. وتشمل الأهداف الأخرى توسيع النطاق العريض المتنقل وتخصيص التردد الطيفي للاتصالات اللاسلكية بكفاءة.

3- تعزيز خدمات الحكومة الإلكترونية : وتشمل تعزيز الوصول إلى خدمات ومعلومات القطاع العام والبيانات (البيانات الحكومية المفتوحة،) وتعزيز الثقة في الاقتصاد الرقمي (الهويات الرقمية وتأمين الخصوصية الفردية.) وتستخدم الدول العربية تطبيقات على شبكة الإنترنت أو الهاتف المحمول لتعزيز استجابة الحكومة وثقة المواطنين، مثل تطبيقHandasah للهواتف المحمولة ونظام Rassedفي الإمارات؛ وتطبيق المحمول TALABIفي المغرب، وتطبيق سمارت ترافيلر" للتخليص الجمركي في تونس؛ وتطبيقKollona Amn في السعودية.

4- اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والرعاية الصحية والنقل : تهدف العديد من الاستراتيجيات الرقمية العربية إلى تشجيع تبني التقنيات الرقمية والإنترنت في قطاعات الأعمال الرئيسية من المجتمع 100وتتراوح التدابير من التركيز على البنية التحتية (ومثالها ربط أفضل بين المؤسسات التعليمية) إلى

[116] تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2021، **أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد** مرجع سابق ، صفحة 15-17

الترويج للمناهج ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتدريب المعلمين وتجهيز بيئة التعلم عبر الإنترنت (مثل توفير دورات تدريبية مفتوحة على الإنترنت) وتركز تدابير الرعاية الصحية الإلكترونية على ضمان الاتصال عريض النطاق عالي الجودة عبر نظام الرعاية الصحية، وكذلك على تكامل وترابط البيانات بين مكونات نظام الرعاية الصحية المختلفة ومع نظام الهوية الرقمية.

5- التوسع في الشمول الرقمي : يهدف تشجيع اعتماد الأسر والأفراد على تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تعزيز أهداف السياسة الاجتماعية حيث يتطلب الشمول الرقمي توسيع فرص الوصول إلى النطاق العريض للمناطق المحرومة، وزيادة مستوى المعرفة الرقمية وزيادة الوعي بالمخاطر والفرص على الإنترنت.

6- تحسين مزايا الشمول المالي : تشجع التغيرات التكنولوجية السريعة من الشمول المالي، وتلعب دوراً هاماً في التخفيف من حدة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي مثل زيادة عدد الأشخاص ذوي الدخل المنخفض الذين يصلون إلى الخدمات المالية ويستخدمونها.

7-تطوير المهارات والوظائف الرقمية: تدرك جميع الاستراتيجيات الرقمية العربية بأن الارتقاء بالمهارات والكفاءات وسيلة لزيادة الشمول الرقمي، فتطوير المهارات والكفاءات أمر ضروري للاقتصاد الرقمي. وتشمل الإجراءات التشجيعية الأخرى زيادة مشاركة الشابات والعائدات إلى العمل للانضمام لسوق العمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

8- تعزيز تدابير تأمين الانترنت : تظهر المعلومات الخاصة بالمخاطر السيبرانية والتدابير الاحترازية لمكافحة الجريمة السيبرانية في كثير من الأحيان ضمن استراتيجيات الاقتصاد الرقمي الوطني للدول العربي.[117]

5-التحديات أمام استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية :

- أبرز التحديات والعوائق التي تعرقل انتشار وتوسع استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية هي صعوبة اكتساب ثقة العملاء نتيجة التخوف من الاحتيال والقرصنة، في ظل عدم وجود أطر كافية لحماية المستهلك في مجال الخدمات المالية ولا قوانين لخصوصية البيانات في الكثير من الدول.
- بالإضافة إلى عدم وجود تشريعات بشأن الجرائم الإلكترونية والأمن المعلوماتي إلا في سبع دول في المنطقة (الجزائر ومصر و عمان والمغرب وقطر وتونس والإمارات العربية المتحدة)
- وتشمل التحديات صعوبة إنشاء وإطلاق الشركات الناشئة نتيجة القوانين التي تحكم منح التراخيص لشركات الخدمات المالية، وندرة رؤوس الأموال المخاطرة التي يرتكز عليها تمويل الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية، إلى جانب ضعف القدرة التنافسية للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في حال عدم تبنّيها

[117] مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، **الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي الطبعة الثانية** ، الاصدار3.0 يناير 2020 ، صفحة 127-129

نموذج أعمال قائم على التعاون مع المصارف العربية، نتيجة الثقة الراسخة وولاء العملاء بالقطاعات المصرفية العربية، خصوصاً في ظل توّجه المصارف العربية الكبرى نحو التطور في مجال التعاملات المالية الرقمية من خلال تبني استراتيجيات رقمية مبتكرة.

- أما التحدي الأبرز الذي يقف أمام تبنّي القطاع المصرفي للذكاء الاصطناعي في المنطقة، إلى جانب المخاوف من القرصنة والاحتيال الإلكتروني، والحاجة إلى استثمارات ضخمة، هو عدم القدرة على الوصول إلى المعلومات، حيث تحتاج معظم الشركات والمصارف إلى الأنظمة والبنى التحتية التي تسمح لها بجمع البيانات التي تنتج لديها وتخزينها، سواء كانت تحتاجها في أعمالها المتنامية، أم في خلق ميزة تنافسية في السوق من خلال إدراج الذكاء الاصطناعي في صميم أعمالها.

ويتمثّل التحدي الثاني في ضرورة بناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي، إذ تعاني المنطقة فجوة مهارية، حيث لا يوجد مهنيون مؤهلون للعمل في مجال الذكاء الاصطناعي وإدارة شؤونه في مسيرة التحول الرقمي في وجه الطلب المتزايد على هذه القدرات، ما يُعيق تقدّم الشركات في مساعيها لتحقيق أجنداتها الرقمية.[118]

المطلب الثالث: رؤية مستقبلية لتعزيز الشمول المالي للدول العربية.

1-الخطط والاستراتيجيات الرقمية في الدول العربية:

يلعب التخطيط الاستراتيجي الرقمي دورا بالغ الأهمية في الاقتصادات العربية مع انتهاج العديد من الدول العربية خططا استراتيجية رقمية تؤسس لبرامج اقتصادية تسعى من ورائها إلى تحقيق أهداف عدة لعل من أهمها حفز النمو الاقتصادي، وتعزيز الاعتماد على الذات، وخلق المزيد من فرص العمل، ودعم التنويع الاقتصادي. بالتالي تحديد موجهات استراتيجية لعملية صنع القرار من خلال الاستفادة من التحولات الرقمية في الجهات المعنية بتنفيذ هذه الخطط وأيضا توفير أطر يمكن في ضوئها المقاربة ما بين مستويات التنفيذ الفعلي والمستهدف بما يُمكن من المراجعة الدورية للمستهدفات والسياسات الاقتصادية. بناء عليه، من الأهمية بمكان في البداية التطرق إلى جهود الدول العربية في تبني استراتيجيات وخطط دعم عملية التحول الرقمي.

من بين 22 دولة عربية، 14 منها فقط لديها استراتيجية رقمية وطنية أو خطط أو برامج. نجد أن بعض استراتيجيات التحول الرقمي هي استراتيجيات قائمة بذاتها، في حين أن الباقي منها جزء من استراتيجية وطنية أوسع استراتيجية ابتكار وطنية.

1- **السعودية:** تبنت المملكة استراتيجيات وطنية للتحول الرقمي وخطط خمسية واعدة وطموحة بالتعاون مع الجهات الحكومية، حيث وضعت ثلاث خطط تنفيذية: الأولى (2006-2010) والثانية (2012-2016) ويجري العمل على

118د...توات عثمان ،التكنولوجيا المالية وتحديات التحول الرقمي للقطاع المصرفي تجارب دولية و عربية ، صفحة 13

الخطة الثالثة التي تمتد خلال الفترة (2019-2022) من أبرز مرتكزاتها الاستراتيجية: الصحة الرقمية، والتعليم الرقمي، والتجارة الرقمية، والمدن الذكية. ذلك إضافة إلى مشروعات التحول الرقمي المتضمنة في "رؤية المملكة العربية السعودية "2030الهادفة إلى الإسراع بالتحول نحو الاقتصاد الرقمي.[119]

2 -مصر : تم إطلاق "استراتيجية التقنيات المالية لعام "2019خلال فعاليات ملتقى الشباب العربي والأفريقي الذيٌعقدَ في أسوان خلال شهر مارس 2019في إطار تشجيع الابتكار واستخدام التقنيات في تلبية الاحتياجات المتنوعة للعملاء وخاصة الشباب، حيث يسعى البنك المركزي المصري من خلال تطبيق هذه الاستراتيجية إلى تعزيز التوجه نحو تمكين الشباب، ودعم ريادة الأعمال، والحفاظ على التوازن بين الاستقرار المالي وحرية الابتكار، وتلبية الاحتياجات العديدة والمتنوعة للسوق المصري. هذا وتُعد استراتيجية التقنيات المالية مقوما أساسيا من مقومات الخطة المتكاملة لتحويل مصر إلى مركز إقليمي لصناعة التقنيات المالية في المنطقة العربية وإفريقيا، وقد تم صياغة هذه الاستراتيجية بما يتوافق مع "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر2030 ."

3- الامارات :وقد اتخذت الإمارات العربية المتحدة خطوات متنوعة نحو دعم نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، لا سيما في تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسريع النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية. فأطلقت مئوية الإمارات ،2071 وهي خطة حكومية طويلة الأجل تهدف إلى إعداد الأجيال القادمة لتحقيق النجاح والازدهار في العقود الخمسة المقبلة، وإلى تنويع الإيرادات الوطنية والاعتماد بدرجة أقل على النفط وأكثر على الاقتصاد القائم على المعرفة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة. ومنذ عام ،2010 ما تزال الإمارات العربية المتحدة رائدة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات وستواصل تشكيل استراتيجياتها الإنمائية الوطنية على أساس خطوط عمل القمة وخطة التنمية المستدامة .2030 وعلاوة على ذلك، شاركت هيئة تنظيم الاتصالات على مدى نصف العقد الماضي كشريك استراتيجي وذي رؤية في العديد من منتديات القمة العالمية لمجتمع المعلومات[120].

2 **-البحرين:** استراتيجية الحكومة الرقمية 2020-2022 تعتبر امتدادا لاستراتيجيات وخطط رقمية سابقة تم تبنيها من قبل المملكة منذ عام 2007 بالإضافة إلى ذلك، تبنت البحرين "الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني" التي تهدف إلى سرعة الاستجابة للتهديدات السيبرانية من خلال إنشاء أطر تنظيمية وقانونية متينة، وإنشاء فضاء إلكتروني أكثر أمنا.[121]

119د. سفيان قعلول د. الوليد طلحة ، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات ،صندوق النقد العربي مرجع سابق صفحة 4 /5.

[120] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للأمم المتحدة، قسم سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية، تقرير التنمية الرقمية العربية 2019 نحو التمكين وضمان شمول الجميع، جوان 2019 ،بيروت لبنان ،صفحة 32

[121]د. سفيان قعلول د. الوليد طلحة مرجع سابق ، صفحة 4

الجدول رقم (08) يوضح الخطط و الاستراتيجيات الرقمية في الدول العربية

الخطط والاستراتيجيات الرقمية في الدول العربية

اسم الدولة	الخطة او الاستراتيجية
الأردن	استراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية (2019 – 2020).
الإمارات	استراتيجية تطوير قطاع التقنيات المالية الحديثة "Fintech Strategy".
البحرين	استراتيجية الحكومة الالكترونية لعام 2016، والشروع في تدشين استراتيجية الحكومة الرقمية (2020 – 2022).
تونس	الخطة الوطنية الاستراتيجية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال "تونس الرقمية 2020".
السعودية	الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني – "رؤية المملكة العربية السعودية 2030".
السودان	الخطة الموجهة للحكومة الالكترونية والتوجه للذكية (2016 - 2020).
سورية	استراتيجية الحكومة الإلكترونية.
الصومال	الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (2019 – 2024).
العراق	استراتيجية التحول الرقمي للعراق "2030".
عُمان	استراتيجية عُمان الرقمية "2003".
فلسطين	السياسة الوطنية للتحول الرقمي لعام "2019".
قطر	استراتيجية الحكومة الالكترونية لدولة قطر 2020.
الكويت	استراتيجية "رؤية الكويت 2035."
لبنان	استراتيجية التحول الرقمي في لبنان "2018"
مصر	استراتيجية التكنولوجيا المالية "2019".
المغرب	استراتيجية المغرب الرقمي "2020".

د. سفيان قعلول د. الوليد طلحة ، مرجع سابق ، صفحة 7 .

2- **تحديات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي :** تقدم التكنولوجيا المالية مخاطر للمؤسسات المالية وللجهاز الرقابي ورجال الاعمال نذكر من بينها:

- الافتقار إلى لوائح واضحة، ونقص في القاعدة التقنية، والقيود التي تفكر في العمال المهرة، وانعدام الثقة في الابتكار المالي حيث ان مشكلة التنظيم والثقة في الابتكارات المالية مرتبطة ببعضها البعض، عندما يتعلق الأمر بالتنظيم، فإن الحقيقة هي أنه بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، كان صانعوا السياسات يركزون على الأمان في التمويل، أدى ذلك إلى زيادة الشفافية ووضوح البيانات وثقة العملاء. نتيجة لذلك يفضل العملاء وضع ثروتهم مع بنوك جديرة بالثقة، تمتع تلك البنوك بإمكانية الوصول إلى مجموعة أكبر بكثير من العملاء مقارنة بشركات FinTechs، كما ان أول وأهم أصول مقدمي الخدمات المالية هو ثقة عملائهم.[122]
- كذلك من بين تحديات التكنولوجيا المالية كنموذج أعمال تتمثل في منصات Fintech التي غالبًا ما تجتذب عملاء ذوي مخاطر عالية، وهم العملاء الذين ينظر إليهم على أنهم يمثلون مخاطرة عالية من قبل البنوك

[122] Kliber Agata, Barbara Bedowska-Sójka, AleksandraRutkowska, and Katarzyna Swierczynska,**Triggers and Obstacles to the Development of the FinTech Sector in Poland**, magazine Risks,9,30 , February 2021,Page 6

التقليدية من حيث درجة الائتمان أو نتيجة تقييم مخاطر الائتمان لهؤلاء العملاء تجعلهم من غير المرجح أن يحصلوا على قروض من البنوك التقليدية المنظمة، الأمر الذي يجعل مقدمي التكنولوجيا المالية هم المقرض البديل الذي يمكن للمقترضين المخاطرين اللجوء إليهم. بمرور الوقت، يمكن للرعاية المفرطة لمقدمي التكنولوجيا المالية لعدد كبير من العملاء الخطرين أن تهدد استقرار عملية الوساطة المالية إذا نشأت حالات كبيرة لعدم السداد وهو ما يمثل الإقراض المحفوف بالمخاطر.

- بإمكان مقدمي التكنولوجيا المالية المساعدة في تقليل تكلفة الوساطة المالية، لكن التكلفة المتكبدة عن تقديم الخدمة المالية ليست صفرًا تمامًا، وذلك لأن موفري التكنولوجيا المالية سيتكبدون عادةً بعض التكاليف التي قد تشمل تكلفة اعتماد التكنولوجيا الجديدة، وتكلفة تحسين التقنيات المالية الحالية، وتكلفة الأمان عبر الإنترنت ، فضلاً عن التكاليف التنظيمية في الدولة التي تعمل فيها Fintech ، يمكن أن تؤثر هذه التكاليف على ربحية مزودي التكنولوجيا المالية.
- هناك مشكلة أخرى وهي أن موفري التكنولوجيا المالية قد لا يكون لديهم قاعدة إيرادات مستدامة لأنهم يقدمون خدماتهم عادةً مجانًا أو مقابل مبلغ ضئيل لجذب عملاء جدد والاحتفاظ بالمستخدمين الحاليين، لذلك تعد استدامة شركات التكنولوجيا المالية على المدى الطويل قضية مهمة للتمويل الرقمي لتحقيق الاستدامة.
- بالإضافة الى مشكلة اختبارات الإجهاد لم يتم تطبيقها على مزودي التكنولوجيا المالية، مما يشير إلى أن قدرتهم على الصمود في وجه الركود، وارتفاع أسعار الفائدة، والأزمات المالية، وأزمة رأس المال، وتجميد الائتمان، والتخلف عن سداد القروض الضخمة وغير المتوقعة بسبب ارتفاع معدلات البطالة، هو غير معروف تقريبا.
- أصبحت التكنولوجيا المالية بارزة بعد الأزمة المالية لعام 2008 مباشرة مما يشير إلى أنها لم تعمل من خلال دورة عمل كاملة لمعرفة ما إذا كان بإمكانها تحمل الصدمات المعاكسة التي يمكن أن تؤثر سلبًا على تقديم خدماتها.
- كما ان مشكلة معظم مزودي التكنولوجيا المالية يعملون من خلال منصة عبر الإنترنت تتطلب الوصول إلى الإنترنت لاستخدام الخدمات المالية، وقد أصبح هذا نموذج الأعمال السائد لمعظم مزودي التكنولوجيا المالية. ومع ذلك فإن الاعتماد غير الصحي على الإنترنت من قبل مزودي التكنولوجيا المالية الحديثة لا يأخذ في الاعتبار أن الوصول إلى الإنترنت ليس عالميًا، وأن عوامل مثل الدخل والعمر والتعليم والسياسة والاختلافات الجغرافية يمكن أن تؤثر على قدرة الأفراد على الوصول إلى الإنترنت.
- هناك مشكلة أخرى استخدام منصات Fintech لا يقضي بالضرورة على مشكلة الإقراض التمييزي الشائعة بين مؤسسات الإقراض التقليدية، حيث يحدث الإقراض التمييزي عندما يمنح المقرضون (أو البنوك) قروضًا لمجموعة معينة من الأفراد مقارنة بالمجموعات الأخرى لأنهم من مستوى دخل متميز أو جودة ائتمانية أو وضع تعليمي أو وضع اجتماعي. إلا أنه لا يزال من غير الواضح كيف يمكن لمقدمي التكنولوجيا المالية

القضاء بنجاح على ممارسات الإقراض التمييزية إذا كانت المعلومات الديموغرافية للمستخدم مطلوبة كمدخلات للوصول لاستخدام منصاتهم عبر الإنترنت للمشاركة في المعاملات المالية[123].

- اما على القطاع المصرفي والمؤسسات المالية تخلق التكنولوجيا المالية في حد ذاتها العديد من التحديات والمخاطر للجهات التنظيمية، فلا بد أن تزيد اللوائح الجديدة من ثقة العملاء ويجب أن تدعم أيضا تطوير التكنولوجيا المالية مع العلم ان عملية وضع اللوائح معقدة وتتطلب التعاون بين المشرعين والمستثمرين في التكنولوجيا المالية.
- تفاقم الضعف لمقدمي الخدمات المالية التقليدية، والبنوك، على وجه الخصوص
- ضغط إضافي على هوامش البنوك من خلال زيادة المنافسة في صناعة الخدمات المالية وكذلك بسبب المعايير التنظيمية الأكثر صرامة.
- خسارة جزئية محتملة لحصة السوق خاصة في خدمات مثل المدفوعات والقروض.
- الاعتماد المتزايد للبنك على حلول تكنولوجيا الخدمات المالية التي تتطلب استثمارات إضافية في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات داخل البنك أو تطلب تعاونا أوثق مع مطوري التكنولوجيا المالية، علاوة على ذلك فإن اللوائح الجديدة تجلب معها أيضًا تهديدات محتملة منها:

✓ ضرورة تغيير نموذج الأعمال لتمكين الابتكارات بما يتماشى مع الظروف المتغيرة.
✓ زيادة المخاطر التشغيلية بسبب الضرورة للسماح بالوصول إلى معلومات حسابات الدفع الخاصة بالعميل.
✓ المخاطر الأمنية في مشاركة البيانات مع مزودي الدفع الخارجيين.
✓ مخاطر الاحتيال في حالة مزودي الدفع الخارجيين المخادعين.
✓ الحاجة إلى زيادة الاستثمار المستمر في أنظمة تكنولوجيا المعلومات الأساسية لتقليل المخاطر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحماية البيانات.

المشكلة الأخرى هي القاعدة التقنية، فإن المرحلة الأدنى من التطور المالي قد تسرع من توسع التكنولوجيا المالية، ومع ذلك ومع توسع القطاع تدعم قاعدة البنية التحتية التطوير الواسع والكامل لخدمات التكنولوجيا المالية، كذلك نذكر مصدر آخر مهم للمخاطر هو توافر الموظفين المؤهلين حيث تعد المعرفة الجديدة التي تم إنشاؤها في قطاع تكنولوجيا المعلومات الحالي وقطاع الخدمات المالية مفيدة لتشكيل تكنولوجيا المالية. يعتمد تكوين المعرفة على الموظفين المؤهلين، على سبيل المثال تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك التكنولوجيا المالية، ولاحظ خطر النقص المحتمل في القوى العاملة ذات المهارات العالية، وهو أمر حاسم لتطوير التكنولوجيا المالية، تمشيا مع هذه الحاجة يستكشف على وجه التحديد مدى توفر وفرص التعليم وإعادة التدريب في مجال التكنولوجيا المالية في المملكة المتحدة.

[123]Peterson K. Ozili, University of Essex,Impact of digital finance on financial inclusion and stability, Borsa Istanbul Review , March 2018, page 338

إن تطوير التكنولوجيا المالية يمثل تحديًا إضافيًا لصناعة الخدمات المالية، من ناحية أخرى، يمكن تحويل هذا التحدي إلى فرصة من شأنها أن تدعم نمو الصناعة بشكل أكبر، لذلك من المهم لقطاع الخدمات المالية والبنوك على وجه الخصوص أن تبدأ التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية خاصة عندما تكون مجالات الأعمال التي توفرها شركات التكنولوجيا المالية خدمات تكميلية للخدمات المصرفية ، يتطلب التطور الأخير من البنوك زيادة الاستثمار في التقنيات المالية، وإعادة التفكير في قنوات توزيع الخدمة، وزيادة التوحيد القياسي لوظائف وخدمات المكاتب الخلفية وما إلى ذلك، يمكن أن يسمح دمج التكنولوجيا المالية في الأعمال التجارية في الوقت المناسب لمقدمي الخدمات المالية التقليدية والبنوك على وجه الخصوص، باكتساب الخبرة و المزايا في هذه المنافسة المتزايدة.[124]

-مخاطر التكنولوجيا المالية على المستهلكين يمكن تصنيف المخاطر التي تشكلها التكنولوجيا المالية على المستهلكين على نطاق واسع حول فقدان الخصوصية

- أمن البيانات المخترقة.
- تزايد مخاطر الاحتيال.
- الاستخدامات غير العادلة والتمييزية لتحليلات البيانات.
- استخدامات البيانات غير الشفافة لكل من المستهلكين والهيئات التنظيمية.
- التلاعب الضار بسلوك المستهلك.
- والمخاطر المتمثلة في دخول شركات التكنولوجيا إلى المجال التنظيمي المالي ستفتقر إلى المعرفة الكافية والفعالية التشغيلية والاستقرار، أحد المكونات الشائعة في معظم هذه المخاطر هو احتمال إساءة استخدام البيانات وإساءة استخدامها.
- البيانات الرقمية هي شريان الحياة للابتكار، مما يتيح قفزات هائلة نحو توسيع الصحة المالية الاستهلاكية والشمول في الوقت نفسه، سيؤدي حتما إلى مشاكل، فإن كل هذه القضايا تتجاوز التمويل، وتؤثر على كل قطاع تقريبًا ومع ذلك ونظرًا للدور الفريد للتمويل والنظام التنظيمي المنتشر بشكل فريد حوله، غالبًا ما تكون القضايا المالية في المقدمة حيث يتم معالجة المخاطر والمشكلات من خلال تطوير السياسة العامة.
- الخصوصية والأمن السبيرياني والاحتيال ويتمثل أحد المخاطر الرئيسية للمستهلكين في فقدان الخصوصية وأمن البيانات. هاتان المسألتان متشابكتان وتثيران أنواعًا ودرجات مختلفة من القلق اعتمادًا على بيانات المستهلك التي يتم الوصول إليها ومدى حساسيته وقابليته للتحديد ومن يقوم بالوصول إليها وما إذا كان هذا الوصول قانونيًا أم غير قانوني، وإذا كان قانونيًا، ما إذا كان يجب أن يكون هناك المزيد من القيود على

[124] Simon Grima , EUROPEAN RESEARCH STUDIES JOURNAL,**The Payment Services Directive II and Competitiveness: The Perspective of European Fintech Companies, Volume XX**I, Issue 2, 2018,page 9-10)

الاستخدام وما إذا كان يجب أن يتمتع المستهلكون بصلاحيات أكبر لرؤية أنواع معينة من الاستخدامات ورفضها[125].

واستخدام التقنيات المالية الحديثة، و وجود إجراءات وتدابير واضحة لتعزيز الأمن السيبرياني وأمن المعلومات، وتوفير البنية التحتية الملاءمة وتوفير الدعم التقني المناسب، كما من الأهمية بمكان مواصلة تعزيز منظومة الامتثال وإدارة المخاطر لدى القطاع المالي وتطوير منهاجياتها لمواجهة التحديات المرتبطة بمخاطر التقنيات المالية الحديثة في تنفيذ العمليات المصرفية والمالية.

خلاصة الفصل

من المتوقع أن تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي لملايين الأفراد والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالبلدان العربية عن طريق التغلب على العوائق التقليدية. ومن المتوقع أن تبلغ قيمة السوق في المنطقة مبلغا ضخما يعادل 2,5 مليار دولار بحلول عام 2022 .وبفضل استخدام الأدوات الجديدة مثل التكنولوجيا الإشرافية (SupTech) ؛ يمكن للجهات التنظيمية أن تتعامل مع الموقف بنجاح والقيام بمعالجة المخاطر الناشئة بشكل أفضل، وتحقيق التوازن بين ترويج التكنولوجيا المالية والشمول المالي والاستقرار والنزاهة وحماية العملاء.

[125] Jo Ann Barefoot, Digital Technology Risks for Finance Dangers Embedded in Fintech and Regtech, Mossavar-Rahmani Center for Business & Government Weil Hall , Harvard Kennedy School , M-RCBG Associate Working Paper Series , No. .151,June 2020

الخاتمة

لعب انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية دورا متزايدا في تسريع عجلة الشمول المالي وتحقيق استراتيجيته ، والتي سارعت دول عديدة على تطبيقها واخذ دور المبادرة فيها ومن بين هذه الدول العربية التي حققت نجاحا في هذا المجال وقطعت اشواطا معتبرة فيها كل من السعودية و الامارات و البحرين على مستوى الدول العربية في قارة آسيا و جمهورية مصر على مستوى عرب شمال افريقيا ،حيث عملت هذه الدول على ترسيخ مفهوم الشمول المالي في استراتيجيتها التنموية، وقد توصلت هذه الدراسة الى ان الشمول المالي يوفر تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات والمدخرات والمدفوعات والتأمين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستديمة ومسؤولة.

1-اختبار الفرضيات:

لمعالجة إشكالية الدراسة كان قد تم وضع مجموعة من الفرضيات، وبعد الدراسة تبين مايلي :

- **الفرضية الأولى:** هناك علاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي.

✓ من شان التكنولوجيا المالية ان تعزز الشمول المالي من خلال اشكال عديدة وجديدة من العمليات المالية والمصرفية التي يمكن تنفيذها او اتمامها عن طريق الهاتف النقال او الانترنت او وسائل الاتصال الحديثة فعلى سبيل المثال ان حلول الدفع عبر استخدام الهاتف النقال يمكن ان توسع نطاق الاشتمال المالي خصوصا مع ارتفاع استخدام الهواتف الذكية Smart phone في دول الخليج ودول شمال افريقيا وتفوق عددها على عدد الحسابات المصرفية في الدول العربية. وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- **الفرضية الثانية:** ساهمت شركات التكنولوجيا المالية في زيادة الشمول المالي.

✓ ساهمت شركات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للدول العربية، لاسيما في ظل ارتفاع معدلات البطالة من الداخلين الجدد للقوى العاملة وعدم قدرة الكثير على ايجاد فرص عمل لاسيما خريجي المعاهد والجامعات، واتجاه الدول العربية الى تفعيل دور المشاريع المقاولاتية في احداث التنمية الاقتصادية، كذلك ساهمت شركات التكنولوجيا المالية من التخفيف من الاثار الجانبية لجائحة كوفيد-19. وهو ما وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

✓ **الفرضية الثالثة**: شجعت الحكومات العربية تعزيز الشمول المالي بالاستثمار في قطاع التكنولوجيا المالية.

تعد الدول العربية دولا منفتحة على مستجدات وابتكارات البيئة المالية العالمية التي شهدت تطورات معتبرة في السنوات الاخيرة، حيث تسعى على غرار مختلف دول العالم الى تشجيع الاستثمار فيها نظرا لدورها الكبير في تعميم وايصال الخدمات المالية الى مختلف شرائح المجتمع وتعزيز الشمول من خلال تحسين بيئة الاعمال التكنولوجية والتنظيمية وتسهيل انشاء شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية الحصول ،وتعزيز الاطار القانوني والتشريعي المرتبطة بحماية الاموال ومكافحة الجريمة الالكترونية لحماية حقوق

جميع الأطراف ،بالإضافة الى تسريع انشاء حاضنات الاعمال الضرورية لتقديم المساعدات الفنية لأصحاب راس المال المخاطر وتشجيعهم على الاستثمار في قطاع التكنولوجيا المالية، كذلك تفعيل دور وسائل الاعلام والجامعات والهيئات المالية في نشر الثقافة المالية المتعلقة بمختلف الخدمات المالية ، بالإضافة الى ادراج تخصصات في الجامعات ومراكز التكوين تعن بتأهيل العنصر البشري وتكوينه وتزويده بالمهارات والخبرات اللازمة ، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: اختلاف مستويات صناعة التكنولوجيا المالية والشمول المالي بين الدول العربية.
هناك تفاوت في درجة استخدام التكنولوجيا المالية من دولة عربية إلى أخرى، حيث تحتل دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة الأولى بنسبة 61% في عدد الشركات التي تستخدم التكنولوجيا المالية أما في دول شمال إفريقيا فشركات التكنولوجيا المالية هي شبه غائبة وذلك يرجع لعدة عوامل قانونية وتنظيمية ومالية وكذا لعدم توفر البنية التحتية الضرورية، باستثناء دولة مصر فقد حققت تقدما نسبيا مقارنة بدول شمال إفريقيا لوجود بيئة تشريعية وتنظيمية مختلفة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

2-نتائج الدراسة:

- هناك تفاوت كبير في المؤشرات الجزئية للشمول المالي بدول العالم العربي، اذ تميل الكفة فيها لصالح دول الخليج الإمارات العربية المتحدة، الكويت، سلطنة عمان، قطر، السعودية والبحرين فيما تتصدر مصر دول عرب افريقيا.

- يعكس المؤشر المالي للدول العربية تطورا ملحوظا في الشمول المالي لها، من خلال معدلات استخدام التكنولوجيا المالية ابتداء من سنة 2000 الى 2019 حيث جاءت الامارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى بنسبة 24 %، وازدادت قيمة المعاملات التقنية المالية في السعودية بين عامي 2017-2019 بمعدل يفوق 18%، ويمكن ان يعزى ذلك الى تطور استخدام التقنية المالية وكذلك انتشار الهواتف النقالة المحمولة بالإضافة الى تبني الحكومات نظم دفع الرواتب والمعاشات ومستحقات الضمان الاجتماعي من خلال تحويلات مصرفية بدل النقدية.

- شرعت الحكومات في توفير حلول الدعم المالي وغيره من أنواع الدعم البديل أيضا، بما في ذلك الصناديق المفتوحة أمام شركات التكنولوجيا المالية الناشئة وبرامج المسرعات المخصصة لهذه الشركات، ومن خلال هذه المبادرات، حيث تتطلع الحكومات إلى دعم شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في المنطقة بشكل مباشر أو غير مباشر.

-أظهرت نتائج مؤشر الابتكار العالمي GII لعام 2019 أن الإمارات العربية المتحدة تتصدر الدول العربية، إذ احتلت المرتبة 36 عالميا ، تليها الكويت (60) وقطر (65) والمملكة العربية السعودية (68) وتونس (70)، في حين احتلت أقل الدرجات في الدول العربية كل من الجزائر (113) واليمن (129).

- ولدت أزمة COVID-19 تحديات كبيرة منها ما هو سلبي نتيجة عمليات الإغلاق وإجراءات التباعد الاجتماعي التي لها تأثير على نشاط مؤسسات الائتمان وسلوك عملائها، ومنها ما هو إيجابي تمثل في خلق فرصًا في المجال المالي بالنسبة للمنتجين للتقنية المالية والممولين، بعد الصعوبات التي واجهت المستهلكون في سداد القروض المصرفية بسبب انخفاض الدخل وعدم القدرة على السفر، حيث تم تفضيل المعاملات الإلكترونية على حساب المدفوعات النقدية، مما كان له آثار إيجابية على الشمول المالي.

- دفعت الفوائد المتوقعة للشمول المالي والتمويل الرقمي حكومة العديد من البلدان المتقدمة على فرض ما يسمى **الشمول المالي الاجباري او القسري** من خلال المشرف على نظامها المالي باستخدام الإنذارات النهائية لإجبار الأفراد والشركات وأصحاب الحسابات المصرفية على استخدام الخدمات المالية الرقمية، ذلك عن طريق وضع قيود على السحوبات النقدية اليومية، وفرض رسوم عالية على النقود كالسحوبات التي تتجاوز مبلغًا معينا.

- من أكبر معوقات تحقيق الشمول المالي مشكلة الاستبعاد المالي الطوعي من خلال استبعاد الفقراء من النظام المالي الرسمي في بعض البلدان النامية حيث قد يكون استبعاد مالي طوعي بحيث يرفض بعض الأفراد الفقراء من السكان غير المتعاملين مع البنوك طواعية المشاركة في النظام المالي الرسمي.

- يوفر الشمول المالي الرقمي مجموعة واسعة من الفوائد ولعلى اهمها توفير الوصول إلى جميع أنواع الخدمات المالية الرسمية كالمدفوعات والتحويلات والمدخرات والائتمان والتأمين والأوراق المالية ... إلخ.

3- توصيات الدراسة:

- يتعين على الدول العربية الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية، من خلال إعداد استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، وتطوير هذه الاستراتيجية من قبل جهات حكومية عدة باستمرار، بالاشتراك مع القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة، وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصة المشروعات الصغيرة والشباب والنساء.

- يعد توفير بنية مالية تحتية قوية، لتلبية متطلبات الشمول المالي، أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة له، ويتعين على الدول العربية تحديد أولويات تجهيز البنية التحتية، لتعزيز النمو الاقتصادي وتيسير وصول المواطنين إلى الخدمات المالية، من خلال توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل التعليمات واللوائح، وتعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية.

- نظرا للحاجة المتزايدة للتقنية المالية الحديثة والى مواطنين ذوا كفاءة من الناحية التكنولوجية، ينبغي توظيف التكنولوجيا واستخداماتها في المناهج الدراسية من اجل تكوين جيل متحكم بتقنيات المالية وقادر على الابتكار

قـــائـــمـــة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1-الكتب :

1- ايمن صالح & نوران يوسف، دليل المصطلحات التقنية المالية الحديثة، صندوق النقد العربي، الإصدار الثاني ، سبتمبر 2021 .
2- د. عبد الكريم أحمد قندوز ،التقنيات المالية و تطبيقاتها في الصناعة المالية الاسلامية ،صندوق النقد العربي ،2019.
3- الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية : مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2020 - كوفيد 19 وضرورة التحول الى اقتصاد رقمي ، القاهرة - مصر ، 2020.
4- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية ، الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي -الطبعة الثانية ، القاهرة –مصر ،الإصدار رقم 3.0 يناير 2020.

2-المجلات والبحوث:

1- مرزق سعد & زيان نورة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة ، المجلد 7 العدد 2 ، 2021 ، صفحات 631-646 .
2- مصطفى سلام عبد الرضا & محمد مجيد جواد & حيدر محمد الكريم، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز استراتيجية الشمول المالي بحث استطلاعي لعينة من موظفي مصرفي بغداد التجاري والخليج التجاري، مجلة Wraith Journal of Scientific Research، العراق، جوان 2020.
3- وهيبة عبد الرحيم & اشواق بن قدور، توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تمنراست. المجلد 07 العدد 03، 2018.
4- بوطريف لويزة & يونس شعيب، واقع التكنولوجيا المالية في ظل التحديات الراهنة، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة خنشلة، المجلد 5 / العدد 02 / ديسمبر 2021.
5- سعيدة حرفوش، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، مجلة افاق العلمية، المجلد 11 العدد 3، جامعة الجلفة، سنة 2019.
6- د.فهد الحويماني، عملات رقمية مركزية تهدد بإنهاء دور البنوك التجارية، مقال بجريدة العرب الاقتصادية الدولية عدد الثلاثاء 18 يناير 2022، متوفر تحت الرابط
https://www.aleqt.com/2022/01/18/article_2247366.html

7- ذهبية لطرش & سمية حراق، واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي-الجزائر، المجلد 05 العدد 02، جوان2020.

8- د.وهيبة عبد الرحيم & ط/د الزهراء اوقاسم ، التكنولوجيا المالية في دول الخليج في حداثة الظاهرة و سرعة الاستيعاب مجلة دراسات اقتصادية ، جامعة الوادي، العدد 38 ، اوت 2019 .

9- مصطفى سلام عبد الرضا – حيدر محمد كريم – سنان عبد الله حرجان ، التكنولوجيا المالية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة جامعة جيهان اربيل للعلوم الانسانية والاجتماعية ،المجلد الرابع العدد الثاني السنة 2020.

10- صليحة فلاق & سامية شارفي ، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في العالم العربي ، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية ، جامعة باتنة 1 ، المجلد 21 ، العدد 1 ، جوان 2020.

11- أ.حمدي زينب & أ.أوقاسم الزهراء، مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المجلد 8 العدد 1،تمنراست ،سنة 2019.

12- د. حسيني جازية ، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية ، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقي ، المجلد 16 العدد 23 ، سنة 2020.

13- هولين جاو الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، مجلة اخبار الاتحاد المقال الافتتاحي (ITU NEWS MAGAZINE N3,2021)، العدد 3 لسنة 2021.

14- ط.د ازناق فاطمة & ط.د بريش رابح، ملخص مداخلة دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي -حالة اندونيسيا، ورقة تندرج ضمن المحور الرابع المالية الإسلامية ودورها في تعزيز الشمول المالي من الملتقى العلمي الدولي كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية ، جامعة أحمد دراية- أدرار .

15- م.د. كيلان إسماعيل عبد الله & م. نهى صافي عبد، دور الوعي المالي الرقمي في تحقيق الشمول المالي في ظل جائحة (كوفيد19)، لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، المجلد 1، العدد 5، 2021.

16- مفتاح غزال & مراد بركات، الثقافة المالية كآلية أساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصر، جامعة الجزائر3 ، 2020 .

17- رشا عوني عبد الله العش، قسم التشريعات الاقتصادية والمالية بكلية الحقوق جامعة طنطا بحث بعنوان دور الشمول المالي في أزمة فيروس كورونا في الاقتصاد المصري، المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة بعنوان أثر أزمة كورونا على الاقتصاد القومي ،05 ابريل 2021.

18- رحاب عادل صلاح الدين امين، تجارب دولية في التكنولوجيا المالية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية GIEM، المجلد 109، جوان 2021.

19- علاش أحمد، دور التكنولوجيا المالية في دعم النشاط المالي والابتكار تجربة البحرين ،مجلة الابداع جامعة البليدة2 ،المجلد 9 العدد 1 سنة 2019.

20- لعرج مجاهد نسيمة، استراتيجية التحول الرقمي في ظل جائحة كورونا مع الاشارة الى تجربة - الامارات العربية المتحدة، مجلة دفاتر، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان العدد 4 ، ديسمبر 2021.

21- د. سفيان قعلول د. الوليد طلحة، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات، صندوق النقد العربي / دراسات اقتصادية، العدد 71 - أكتوبر 2020.

22- عبد الله لعور و عبد الرزاق كبوط ، العلاقة بين النقود الإلكترونية، العملات الرقمية، العملات الافتراضية والعملات المشفرة ، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك) ،جامعة الحاج لخضر باتنة 1 ، المجلد : 11العدد: 02 ، سنة 2021 .

3-التقارير:

1- تقرير فينتك الابتكارات المالية التقنية، من اعداد شركة مارمور مينا إنتليجنس ، يوليوا 2019

2- د. هبة عبد المنعم، صندوق النقد العربي، واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية، موجز سياسات: العدد (11) فبراير 2020.

3- تقرير الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية 2019 آفاق عالمية وتوجهات إقليمية، بيروت لبنان ،2019.

4- التقرير السنوي فنتك السعودية 2019-2020، فنتك السعودية بالتعاون مع KPMG -قطاع التقنية المالية في المملكة العربية السعودية.

5- التقرير السنوي لفنتك لسنة 2021، تحت عنوان نظرة تحليليـة حول الاستثمارات في قطاع التقنية المالية.

6- تقرير البنك المركزي المصري سنة 2021 حول منظور التكنولوجيا المالية في مصر.

7- تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تقرير صادر عن منصة ماجنيت بالتعاون مع سوق أبو ظبي العالمي، نسخة 2019.

8- تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2021، صندوق النقد العربي.

4- المذكرات:

1- اياد خطيب، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون اعمال، جامعة محمد بوضياف المسيلة، السنة الجامعية 2016-2017.

2- بن الساسي سهير & بوطبخ نجود، دور الصناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مذكرة لنيل مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل سنة 2019-2020.
3- كريمة بن حواو و شهرزاد معيرش ، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية ، مذكرة مقدمة لنيل ماستر اكاديمي ، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج الجزائر،2020-2021

5- الدراسات :

1- البنك المركزي الأردني، دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني، دراسة بعنوان العملات المشفرة، مارس 2020 .
2- زواويد لزهاري، دراسة بعنوان دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا ، مجلة ريحان للنشر العلمي تصدر عن مركز فكر للدراسات والتطوير ، العدد السادس ، 02 يناير 2021.
3- د. جلال الدين بن رجب، تقرير لصندوق النقد العربي -دراسة حول احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي و الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، جوان 2018.
4- د. هبة عبد المنعم د. سفيان قعلول، صندوق النقد العربي، دراسة -نحو بناء مؤشر مركب لرصد تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية، ماي 2021.
5- د.تـوات عثمـان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 -الجزائر،
6- التكنولوجيا المالية وتحديات التحول الرقمي للقطاع المصرفي تجارب دولية وعربية.

المراجع الأجنبية:

1- Scientific articles and journals :

1- Kliber Agata & Barbara Bedowska-Sójka & AleksandraRutkowska and Katarzyna Swierczynska,Triggers and Obstacles to the Development of the FinTech Sector in Poland, magazine Risks,9,30 , February 2021.
2- Peterson K. Ozili, University of Essex,Impact of digital finance on financial inclusion and stability, Borsa Istanbul Review , March 2018.
3- Simon Grima , EUROPEAN RESEARCH STUDIES JOURNAL,The Payment Services Directive II and Competitiveness: The Perspective of European Fintech Companies, Volume XXI.

4- World Bank Group Distributed Ledger Technology (DLT) and Blockchain, FinTech Note | No. 1, 2017.

5- Jo Ann Barefoot, Digital Technology Risks for Finance Dangers Embedded in Fintech and Regtech, Mossavar-Rahmani Center for Business & Government Weil Hall , Harvard Kennedy School , M-RCBG Associate Working Paper Series , No. 151,June 2020.

6- Prof. Dr. Robby HOUBEN, Alexander SNYERS ,European Parliament , Legal context and implications for financial crime, money laundering and tax evasion, Cryptocurrencies and blockchain July 2018.

7- European Central Bank (2019), Crypto-Assets: Implications for financial stability, monetary policy, and payments and market infrastructure,N°223 , May 2019

8- Dirk Bullmann, Jonas Klemm, Andrea Pinna , ECB Occasional Paper Series No 230 , In search for stability incrypto-assets , August 2019.

9- Dr. Robby HOUBEN, Alexander SNYERS , European bank , Cryptocurrencies and blockchain, July 2018

10- Ghaith N. Al-Eitan - Bassam Al-Own and Tareq Bani-Khalid ,Financial Inclusion Indicators Affect Profitability of Jordanian Commercial Banks, Journal Economies 2022

11- Peterson K. Ozili,University of Essex, Digital Financial Inclusion, Research Gate, January 2022.

12- Peterson K. Ozili, University of Essex,Impact of digital finance on financial inclusion and stability, Borsa Istanbul Review , March 2018.

13- Valentina Vasile , Mirela Panait and Simona-Andreea Apostu ,Financial Inclusion Paradigm Shift in the Postpandemic Period.Digital-Divide and Gender Gap, International Journal of Environmental Research and Public Health , October 2021.

14- Tahanout Kheira , The Fintech landscape and financial inclusion in The Arab world, Innovation Review, Volume: 11 / N°: 01 A (2021), University Ali Lounici Blida 02

15- Mansour Saleh Albarrak ,Sara Ali Alokley , FinTech: Ecosystem, Opportunities and Challenges in

Saudi Arabia, Journal of Risk Financial Management MDPI. 2021, 14, 460.

JOURNAL CLIFFORD , CHANCEFINTECH IN THE MIDDLE EAST –AN OVERVIEW, London ,OCTOBER 2017

2-Report:

1- FATF (FINANCIAL ACTION TASK FORCE), Virtual Currencies Key Definitions and Potential AML/CFT Risks,June 2014.

2- INTERNATIONAL MONETARY FUND, Monetary and Capital Markets, Legal, and Strategy and Policy Review Departments, Virtual Currencies and Beyond, January 2016.

3- Bank for International Settlements (BIS), (1996), Implication for central banks of the development of electronic money, Basle.

4- Klaus Löber and Aerdt Houben ,Bank for International Settlements, Committee on Payments and Market Infrastructures, Central bank digital currencies, 2018.

5- Leora Klapper and Margaret, World Bank, Miller The impact of COVID-19 on digital financial inclusion, November 2021

3-EXECUTIVE SUMMARY

October 2012 virtual currency schemes , EUROPEAN CENTRAL BANK

الملاحق

الملحق رقم (01) تطور التقنيات المالية

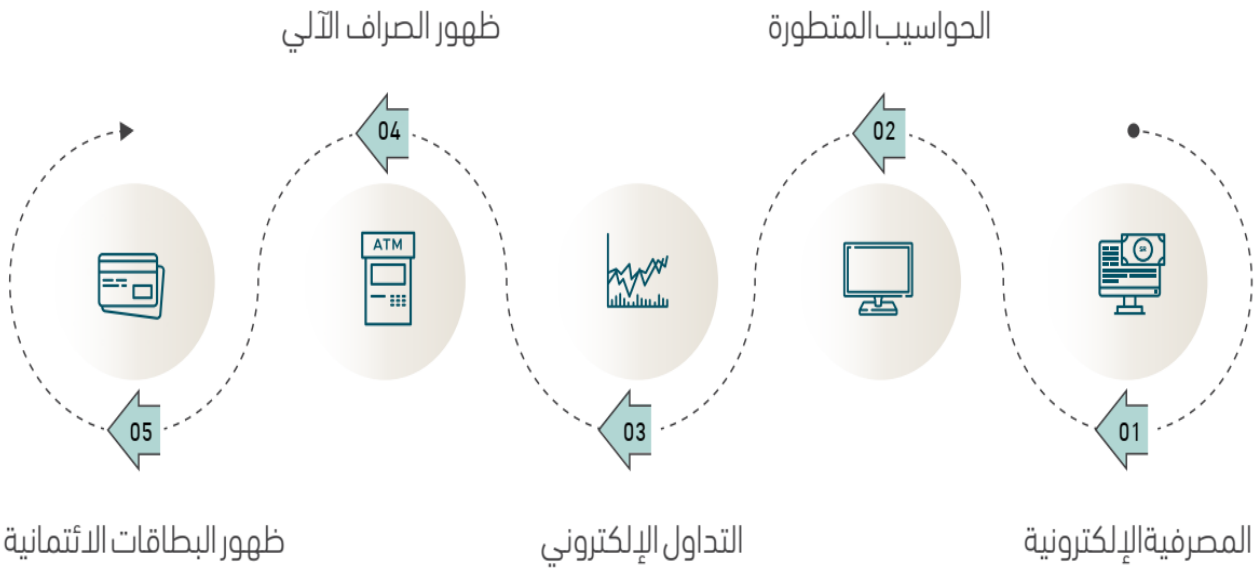

المصدر : تقرير مركز التواصل والمعرفة المالية، بمبادرة وزارة المالية السعودية، التقنيات المالية صفحة 5

ملحق رقم (02) الابتكارات الرئيسية في مجال خدمات الدفع

تقرير فينتك الابتكارات المالية التقنية، من اعداد شركة مارمور مينا إنتليجنس ، يوليوا 2019 ، صفحة 73

الملحق رقم (03) يوضح طريقة عمل تقنية السجلات الموزعة

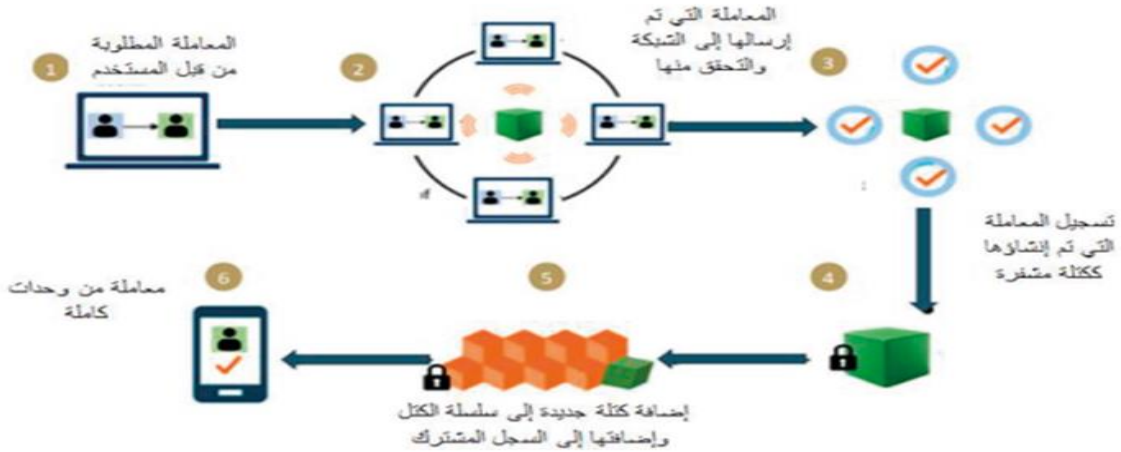

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، مخاطر وتداعيات العملات المشفرة على القطاع المالي، رقم119، ابوظبي الامارات، سنة 2019، صفحة 9

ملحق رقم (04) يوضح طريقة اصدار عملة رقمية صادرة عن البنوك المركزية

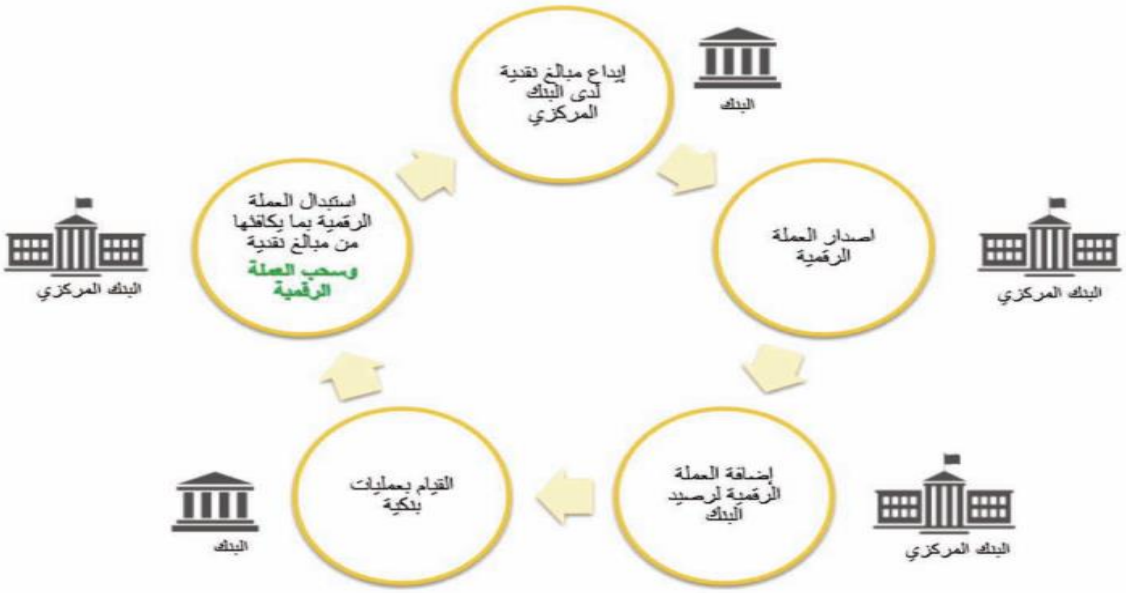

المصدر: صندوق النقد العربي: موجز السياسات العدد 11

د. هبة عبد المنعم ، واقع و آفاق إصدار العملات الرقمية ، صندوق النقد العربي موجز سياسات العدد 11 فيفري 2020 ، صفحة 6 .

ملحق رقم (05) يوضح طريقة تحويل الاموال عن طريق الريبلRipple

تقرير فينتك الابتكارات المالية التقنية ، من اعداد شركة مارمور مينا إنتليجنس ، يوليوا 2019 ، صفحة 62

ملحق رقم (06) يوضح هيكلية اتحاد الشمول المالي AFI

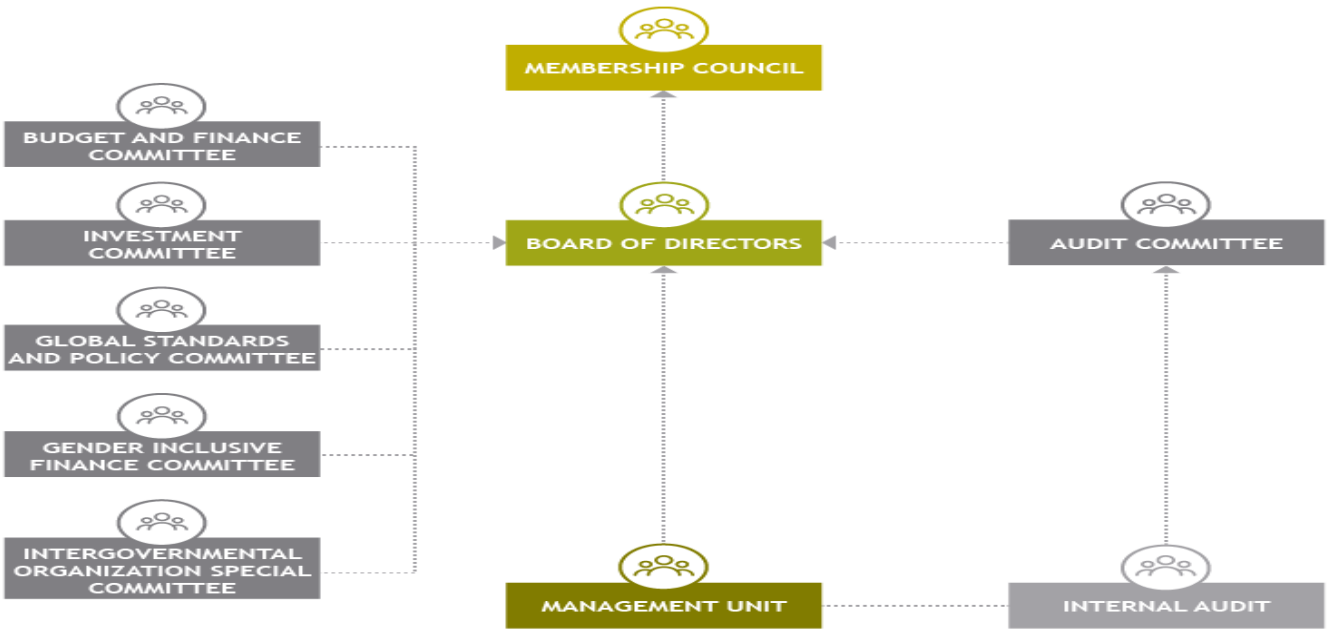

AFI gouvernance structure https://www.afi-global.org

الملحق رقم (07) يوضح ابرز الانشطة في التقنية المالية على مستوى هيكل السوق السعودي

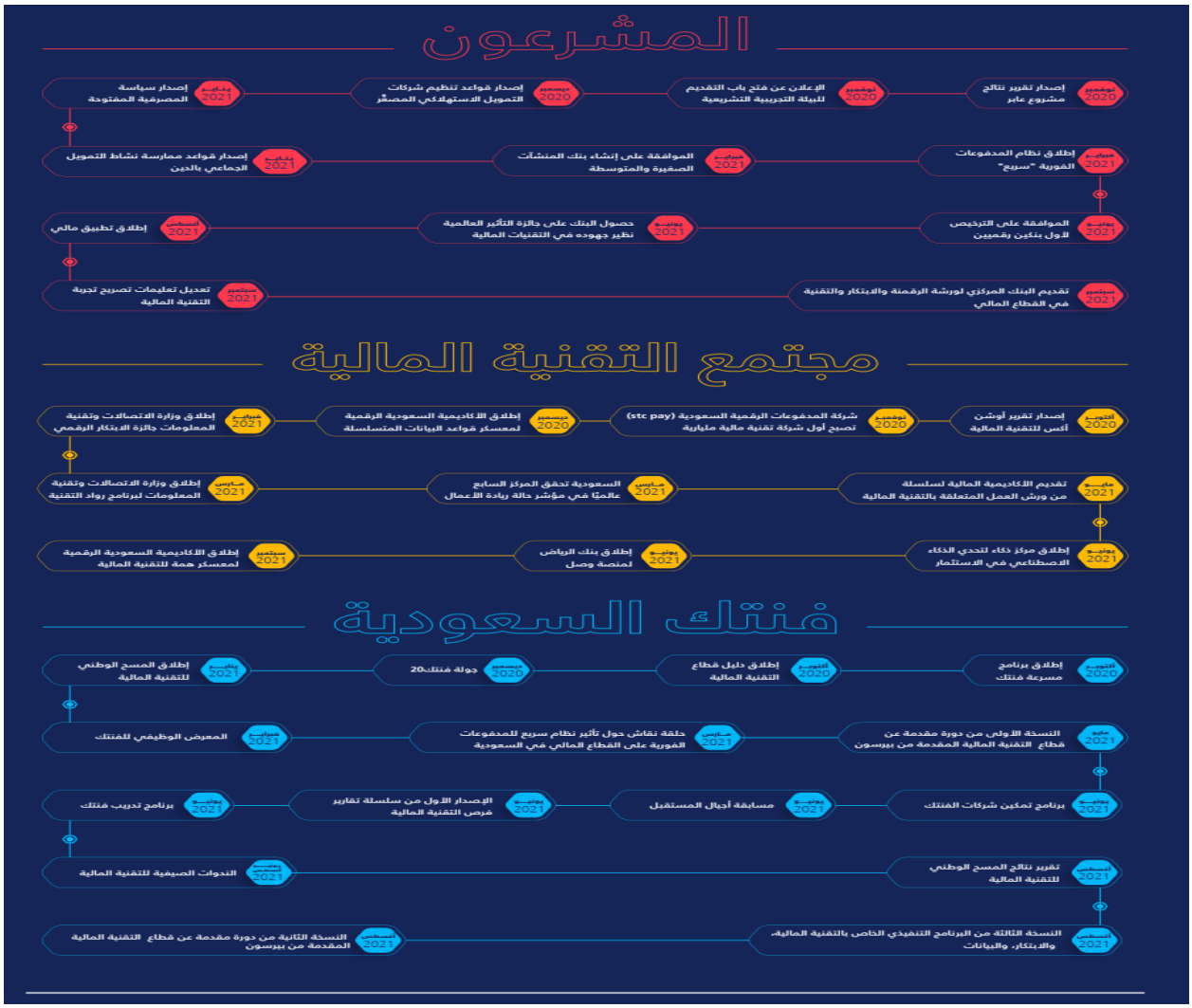

التقرير السنوي لفنتك لسنة 2021 ، تحت عنوان ابرز الانشطة في قطاع التقنية المالية ، صفحة 12

ملحق رقم (08) قطاعات التكنولوجيا المالية في مصر

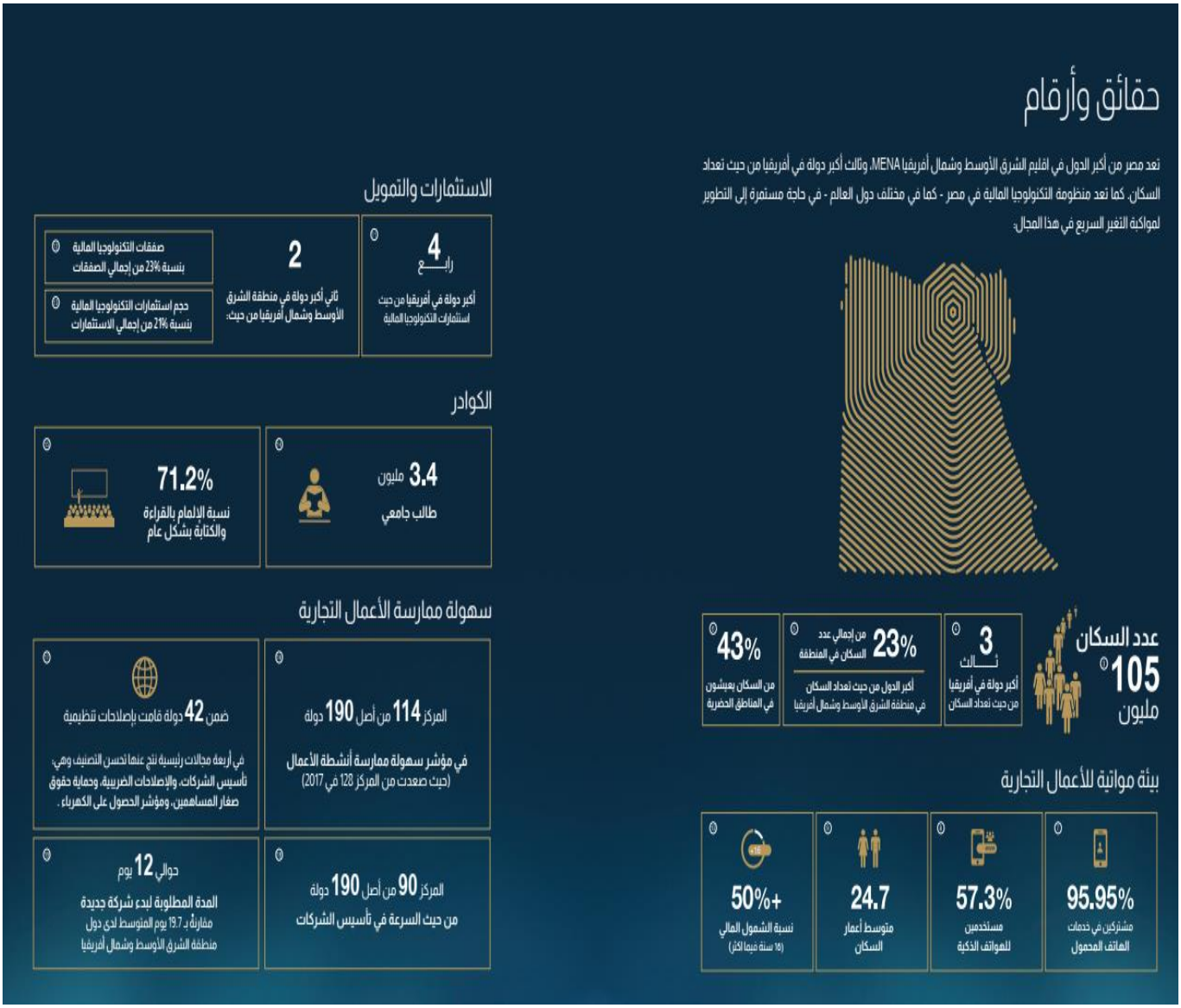

المصدر: تقرير البنك المركزي المصري سنة 2021 حول منظور التكنولوجيا المالية في مصر، صفحة 10

الملحق رقم (09) خريطة التكنولوجيا المالية في مصر

تقرير البنك المركزي المصري 2021 :مرجع سابق، صفحة 28 و 30.

ملحق رقم (10) عدد شركات التكنولوجيا المالية خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 حتى سنة 2018

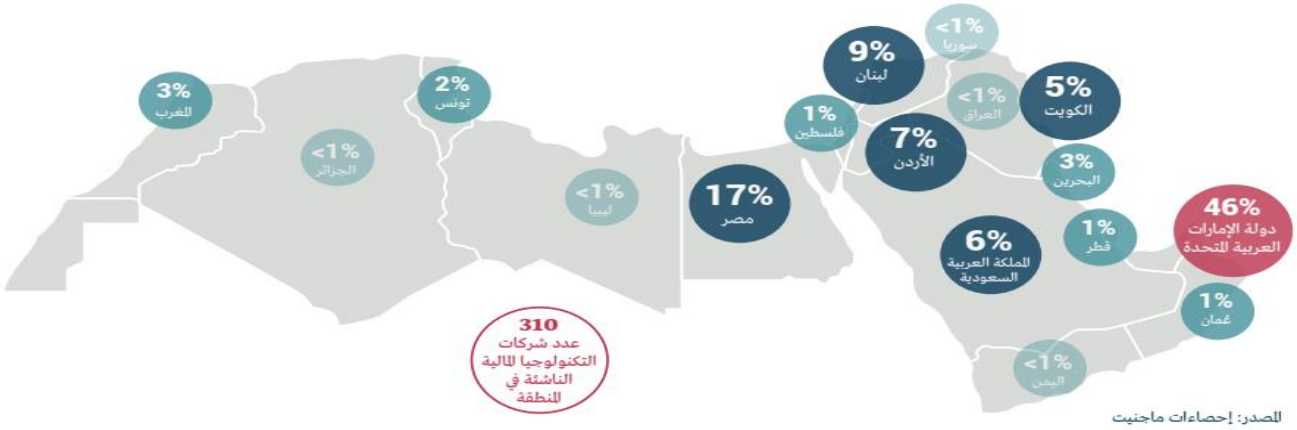

تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، تقرير صادر عن منصة ماجنيت بالتعاون مع سوق أبوظبي العالمي

الملحق (11) يوضح اقوى خمس شركات مالية ناشئة تمويلا في الشرق الاوسط وشمال افريقيا

أعلى خمس شركات تكنولوجيا مالية ناشئة تمويلاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

	الدولة	الفئة	إجمالي التمويل	المستثمرين
Network International Payment Solutions	الإمارات	خدمات الدفع والتحويلات	30 مليون دولار	General Atlantic, IFC, Warburg Pincus
PayTabs	السعودية	خدمات الدفع والتحويلات	20 مليون دولار	أرامكو السعودية saudi aramco
aqeed	الإمارات	تكنولوجيا التأمين	18 مليون دولار	Choueiri Group
yallacompare	الإمارات	تكنولوجيا التأمين	17.2 مليون دولار	STC, wamda capital, Dtec Ventures, ARGO, Precinct Partners
beehive	الإمارات	إدارة الثروات	15.5 مليون دولار	RTF, The Fund الصندوق

تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، تقرير صادر عن منصة ماجنيت بالتعاون مع سوق أبوظبي العالمي ، نسخة 2019، صفحة 30 .

الملحق رقم (12) يمثل شركات التقنية المالية النشطة وفقًا لمجالاتها في قطاع التقنية المالية

المصدر: التقرير السنوي لفنتك السعودية 2021، تحت عنوان نظرة عامة حول شركات التقنية المالية، صفحة 21